www.kassioun.org

1277

الاثنين 11 أيار 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

مؤشرات موجة جديدة من الحركة الشعبية... فلنتعلم من بعض دروس الماضي!

[06]

الافتتاحية

كبؤبؤ العين... علينا حماية حراك السوريين!

تزداد التحركات الاحتجاجية ذات البعد الاقتصادي-الاجتماعي، المطلبي، عمقاً واتساعاً خلال الأشهر والأسابيع الأخيرة؛ حيث تتراوح التقديرات بين 50 وأكثر من 80 وقفة واعتصاماً ومظاهرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وفي مختلف المناطق السورية.

وكان التقرير السياسي المقدم للاجتماع الثاني للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية «12 نيسان 2026»، قد رأى أن «مستوى عدم الرضى في المجتمع عن الأوضاع المعيشية هو في ارتفاع مطرد، وإذا كان عدم الرضى هذا يعكس درجة معينة من الاستياء، فإن هذه الدرجة بلغت اليوم مستوى معيناً من النشاط في المجتمع ... ما أدى إلى ازدياد الحركات الاحتجاجية المطلبية العفوية».

وأضاف: «التقييم العام للمرحلة السابقة، يسمح بالاستنتاج، أن الميل العام سيكون نحو ازدياد هذا الشكل من الاحتجاجات، والهام هو إنجاحها لقطع دابر التعبئة الطائفية والمناطقية التي يسعى إليها البعض بشكل واع، وكذلك قطع الطريق على بعض القوى في الخارج، التي تحاول الاستثمار في هذا الاستياء الشعبي».

إن فهم هذه الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي، هو ضرورة وطنية لا غنى عنها، من أجل التعامل معها بشكل إيجابي، والبناء عليها بما يوحد السوريين ويرفع المظالم عنهم، وبما يوحد البلاد ويحميها من الأخطار العديدة المحدقة بها.

في هذا الإطار، يمكن تثبيت الأفكار التالية:

أولاً: ارتفاع منسوب عدم الرضى عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المعيشية، يعكس حقيقة أن الإجراءات الاقتصادية المتبعة، «من خصخصة ورفع للدعم وضرب لما تبقى من الإنتاج الوطني وإضعاف للدور الاجتماعي لجهاز الدولة، ومسايرة لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين»، هي بمجموعها تكرار واستكمال لجوهر السياسات الاقتصادية الليبرالية التي كانت متبعة أيام بشار الأسد منذ 2005 على الأقل، وكانت سبباً أساسياً في انفجار الحراك الشعبي عام 2011.

ثانياً: بقاء السياسات الاقتصادية ذاتها من حيث الجوهر، فتح الباب أمام السوريين للتخلص من كم كبير من الأوهام «السياسية» التي راجت خلال السنوات الطويلة الماضية، والقائلة بأن مجرد تغيير السلطة يعني تغيير النظام، وبالتالي فقد فتح الباب لتجذير حراك السوريين باتجاه العدالة الاجتماعية ورفع المظالم، باعتبارها الهدف المركزي لهم.

ثالثاً: هذا الهدف المركزي يعني ضمناً أن محاولات تقسيمهم هذه المرة، على أسس قومية أو طائفية أو دينية أو سياسية مشوهة، ستكون أكثر صعوبة، وسيرى الشعب السوري «أي 95% من السوريين المفقرين المنهوبين المتضررين من السياسات الليبرالية» بشكل أوضح أن له مصالح واحدة مشتركة تجمعه وتوحده.

رابعاً: من الواضح، أن الواقع الموضوعي لجهاز الدولة وللسلطات وللمجتمع السوري اليوم، إضافة إلى طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية، كل ذلك يجعل من المستحيل عملياً تكرار طُرق وآليات قمع الحركة الشعبية التي جرى استخدامها أيام بشار الأسد؛ ما يعني أن الإمكانات الموضوعية لتطور حراك الناس بشكل سلمي ومنظم وبعيد عن التدخلات الخارجية، هي إمكانات حقيقية وعالية. لا يعني ذلك أنه لن تكون هنالك محاولات لتخويف الناس وقمعهم واعتقالهم، «كما جرى في بعض الحالات بشكل مستهجن وغير قانوني»، ولكنه يعني أن القدرة على القيام بهذا النوع من الإجراءات باتت أضيق بما لا يقاس من السابق.

خامساً: من الواضح أيضاً، أن الناس هذه المرة، وبناء على تجربتها المرة، لن تسمح لأحد، في الداخل أو في الخارج، بالتسلق على مطالبها المحقة، وستسعى هي نفسها لاختيار وتصنيع قياداتها وممثليها.

أخيراً:

إن تحرك السوريين من أجل مصالحهم وأرزاقهم وكراماتهم، هو تحرك موضوعي وطبيعي، ينبغي تشجيعه والتعامل معه بطريقة إيجابية، وينبغي حمايته والحرص عليه كبؤبؤ العين، لأنه يمكن أن يتحول إلى أفضل ما أنتجته سورية عبر عقود عديدة، ويمكنه أن يتحول إلى أساس صلب لتوحيد الشعب السوري، ولتحصين سورية من الداخل، ولإغلاق الثغرات المختلفة التي يتسلل منها الخارج... ويمكنه، وحده في حقيقة الأمر، أن يضع الأساس لبناء سورية العادلة الموحدة القوية التي يقرر أبناؤها مصيرهم بأنفسهم، ودون أي تدخل أو ابتزاز خارجي...

شؤون عمالية

استقالة رئيس اتحاد نقابات العمال تعيد فتح موضوع الاستقلالية

02

شؤون محلية

قرار جديد... وجوع قديم

06

شؤون اقتصادية

وهم الإسمنت: التطوير العقاري يختطف سورية من فقرائها مجدداً

08

شؤون عربية ودولية

خريف واشنطن يُغيّر وجه الخليج والمنطقة

19

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

استقالة رئيس اتحاد نقابات العمال تعيد فتح موضوع الاستقلالية

تقدّم رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال فواز الأحمد باستقالته عقب انتهاء اليوم الأول من أعمال المجلس العام الذي انعقد في دمشق في الثالث من الشهر الحالي، ليعلن بعدها عضو المكتب التنفيذي مسؤول التنظيم طلال عليوي عن استقالته أيضاً بعد ساعات من استقالة الأحمد، دون توضيح أو بيان أو إعلان رسمي عن سبب الاستقالة ومبرراتها. لتفتح المجال للتكهنات والشائعات والتسريبات، وبغياب أي شيء رسمي أو معلومات مؤكدة تبقى الوقائع غائبة. ورغم أهميتها، فإن هناك ما هو أهم من ذلك بكثير، ألا وهو البنية التنظيمية للنقابات ومستوى استقلاليتها وآلية اتخاذ القرار ومصدره. فسلسلة التعيينات التي جرت على مستوى كامل التنظيم، والتي تم تغطيتها شكلياً بمصطلح الانتخابات والترميم وضرورات العملية الانتقالية، جاءت على يد الإدارة السياسية وبتوجيهاتها وأوامرها المباشرة منذ اللحظة الأولى لسقوط سلطة النظام القمعية الفاسدة، فأبقت المنظمة تحت هيمنة القرار السياسي وإن تغير شكلها وأدواتها. وهذا ما جعل المتابعين والمراقبين للعمل النقابي متأكدين من أن ما جرى من استقالات وإعادة هيكلة للمكتب التنفيذي وما سيجري لاحقاً من وقائع، مجرد قرارات صادرة عن الإدارة السياسية. فمن يعين هو الوحيد القادر على أن يقيل بالأسلوب الذي يراه مناسباً، ومن يرمّم الشواغر ويرسم سياسات الاتحاد هو الوحيد القادر على إعادة العملية مراراً وتكراراً متى أراد ذلك، في تعويم جديد لمقولة «جبناكم بقرار منشيلكم بقرار». ولو كان الأمر عائداً للعمال، أصحاب المنظمة وأصحاب الحق، لما جرى ما جرى. فلن يخطئ العمال في اختيار قيادتهم، وإن حصل فلن يكلفهم تصحيح ذلك إلا جلسة استثنائية للمجلس العام وحجب الثقة وانتخابات جدية. ولكان القرار والتقييم والرقابة والمحاسبة بيد العمال لا أحد غيرهم، ولكانت منظمتهم بتمثيلها وأعضائها وأملاكها وأموالها في عهدتهم، ولعادت لممارسة دورها الطبقي والسياسي والوطني المناط بها. وهذا كفيل باستمرار وحدتها وانخراطها في القضايا الكبرى التي تعصف بالبلاد والعباد.

لطالما كان البلاء الأكبر الذي أصاب منظمة العمال هو الهيمنة، ولطالما سعت الطبقة العاملة والقوى النقابية لانتزاع استقلاليتها لتتمكن من صياغة برنامجها وممارسة دورها بما يتناسب مع مصالحها، ولطالما استمر خصومها في تشديد القبضة عليها والتحكم بها وإضعافها حتى وإن أدى ذلك إلى تفككها، متجاوزين الدساتير والقوانين المحلية والدولية. ويبدو أن مجريات الأيام الأخيرة أعادت موضوع الاستقلالية إلى الواجهة من جديد، وأصبحت الحديث اليومي في الأوساط العمالية والنقابية التي تطالب بضرورة رفع الهيمنة وإجراء انتخابات ديمقراطية جديدة من قاعدة الهرم إلى أعلاه دون وصاية من أحد.

من يتحمل مسؤولية الوضع الراهن

للنقابات ولماذا عاد التفاؤل للأوساط النقابية

وزع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال المهام والمسؤوليات بين أعضائه على خلفية الاستقالة المفاجئة لرئيس الاتحاد السابق ومسؤول التنظيم بالمكتب التنفيذي على التوالي. وتأتي إعادة الهيكلة الحاصلة في مرحلة شديدة الأهمية وبالغة الخطورة تمر بها الطبقة العاملة والتنظيم النقابي في ظل استمرار الانحدار المتسارع للأوضاع الاقتصادية والمعيشية والوظيفية للعاملين بأجر بطول البلاد وعرضها، وبمرحلة مصيرية بالنسبة للحركة النقابية الوطنية والمنظمة العمالية ضمناً. ولا نبالغ إن حمّلنا الحكومة بسياساتها وإجراءاتها مسؤولية كل ذلك، فالنهج المتبع - إن صح القول بأنه نهج – من الطبيعي أن يفرز كل تلك النتائج التي نشهدها اليوم ونعيش تحت وطأتها، ولا يمكن لعاقل أن يتوقع غير ذلك.

■ هاشم اليعقوبي

وقد يستغرب البعض تحميل السلطة السياسية الحالية مغبة أحوال المنظمة العمالية التي تضم أكثر من مليونين ونصف المليون من العمال المنتسبين، لكن لا مبرر لهذا الاستغراب المصطنع فكل ما حصل وما سيحصل لاحقاً تتحمله بالكامل كونها فرضت الوصاية على المنظمة، ولم تترك شؤونها بيد أصحابها الأقدر على إدارتها لكي تلعب دورها وتفرز قياداتها. وهذا الإصرار من الجهات السياسية على التحكم بها هو ما أوصل المنظمة لما هي عليه. فالنقابات العمالية بتاريخها وإرثها وتقاليدها وتمثيلها الطبقي ليست عاجزة عن إدارة شؤونها وليست طفلاً رضيعاً يحتاج للرعاية والتوجيه، وإن أمسكت السلطة عنها وكفت يدها عن شؤونها فستثبت بالدليل القاطع أنها تمتلك المعرفة والخبرة والإرادة الكافية للنهوض والإصلاح والارتقاء أيضاً، وكل ما يتطلبه الأمر أن تتركها وشأنها لعمالها.

النقابات ليست عاجزة بل مكبلة

إن الطريقة التي أديرت بها المنظمة من قبل السلطة السياسية أثبتت خطأها وزادت الطين بلة، وهي الطريقة نفسها التي أدارت السلطة السابقة الأمر بها، وإن اختلفت العناوين والمصطلحات، فترشيح القيادة القطرية والقوائم المغلقة وشروط الترشح والاستئناس الحزبي استمرت كما هي تماماً. ومن السذاجة الادعاء بأن ما يجري اليوم هو إرادة العمال وديمقراطية التمثيل وحرية الرأي النقابي، وليس من المفيد لأحد تجميل وتمويه كل الإجراءات التي حصلت بحق المنظمة وعمالها، وليس من المجدي تركيب قيادات كيفما اتفق ومن خارج المنظمة النقابية وكأنها تخلو ممن يراه العمال كفؤاً لتمثيلهم وقيادتهم. ولا يصلح الفيتو الذي فرض على المنظمة تحت عنوان «يجب أن يكون من خلفية ثورية» لأنه في حال لم يكن كذلك فسيمتنع المسؤولون عن التعاون معه، ونحن نحتاج لهذا التعاون على حد قولهم، أي يجب أن يكون مرضيًّا عليه من الجهات الرسمية وجزءاً منها، وهذا يتناقض مع الفكرة النقابية أصلاً حيث من المفترض أن يكون الشرط الوحيد تمثيله للعمال وحيازته ثقتهم ورضاهم، ولا يقلق أحد من اختيار العمال فتاريخ النقابات يثبت وعي العمال وعمق تجربتهم التي لا توصل للمواقع القيادية غير الكوادر الوطنية والطبقية الأكثر ثورية والأنظف فكراً وكفاً، ولم تتشوه الخرائط والهياكل التنظيمية إلا حين خرج الأمر من يد العمال ليد السلطات.

حذر طبيعي وتفاؤل مشروع

تشهد الأروقة النقابية بعد الترميم الأخير للمكتب التنفيذي ارتياحاً كبيراً وإن كان حذراً، وهذا طبيعي بحكم التجربة السابقة والواقع الموضوعي الحالي. ويعتبر تولي النقابي عبد العليم بكور رئاسة الاتحاد العام يعطي انطباعاً إيجابياً وتفاؤلاً مشروعاً كونه من أبناء المنظمة الذين تسلسلوا بالعمل النقابي من اللجان النقابية حتى المكتب التنفيذي وخبر العمل النقابي بأشد الظروف قسوة، ويعد من الجيل الذي حافظ على الحد الأدنى من الدور النقابي ووحدة الحركة النقابية. وهذا يضعه أمام مسؤوليات جسيمة ومهام كبرى أولها ردم الهوة الشاسعة بين العمال والمنظمة وفتح باب الحوار بأوسع نطاق والعمل على الحفاظ على وحدتها وإصلاح البنية التنظيمية المتهالكة وضبط الجوانب المالية والاستثمارية والقانونية فيها، وإعادة القرار والسلطة لعمال المنظمة من خلال اختصار مرحلة تصريف الأعمال قدر المستطاع وتهيئة التجمعات العمالية والهيئات النقابية لانتخابات عمالية ديمقراطية تعيد القرار لأصحابه بعيداً عن كل وصاية، لتضع المنظمة قدمها على أرضية صلبة تجعلها قادرة على الدفاع عن الحقوق الطبقية والسياسية والنقابية المسلوبة وتمضي لممارسة دورها الذي غاب طويلاً.

وظائف متساوية بأجور غير متساوية

بينما يجلس زميلان على مكتبين متجاورين في إحدى المؤسسات الحكومية، ويقومان بالمهام ذاتها، ويعملان ساعات العمل المحددة نفسها، ويحملان الدرجة الوظيفية ذاتها، يبرز فارق لا يمكن للمنطق الإداري تفسيره؛ أحدهما يتقاضى راتباً مقطوعاً بالليرة السورية لا يكاد يكفي مواصلاته، والآخر ينعم براتبٍ «أكثر أمناً» يرتبط سعره بصعود وهبوط العملات الأجنبية. هذه ليست فرضية، بل واقعٌ بات يتكرر في المؤسسات والمديريات والجهات الحكومية، مما خلق حالة من «الطبقية الوظيفية» داخل الجسم الواحد إن صح التعبير: شريحة من الموظفين الفقراء وشريحة من الأشد فقراً، وفوق هاتين الشريحتين تقبع طبقة ميسورة جداً تتنعم بالمناصب والمواكب والرواتب والمزايا.

■ إلياس زيتون

التنظير الليبرالي الفج

تتجاوز المشكلة قضية «كم أقبض؟» لتصل إلى «كيف أحمي قيمة ما أقبض؟»، هنا تبرز المظلومية المركبة التي يعاني منها الموظف «المغيب» عن ميزة زميله، فهو يتقاضى راتبه بالليرة السورية ويعيش حالة من الاستنزاف اليومي؛ مع كل انخفاض في سعر الصرف حيث يتحول إلى «اقتطاع غير معلن» من قوته وقوت عياله. وفي المقابل، يمثل منح رواتب محددة بالدولار «أو ما يعادله بسعر السوق» لبعض الفئات حماية كاملة لهم من الخسارة عبر تغير سعر الصرف، مما يجعل الفجوة بين الزملاء تتسع تلقائيا مع كل تذبذب في السوق، دون الحاجة إلى قرار إداري جديد.

تأثير وظيفي والمعيشي ونفسي

إن غياب مبدأ «الأجر المتساوي للعمل المتساوي» لا يضرب جيب الموظف فحسب، بل يضرب صميم العمل المؤسساتي ومفهوم الدولة ودورها. فمن المؤكد أن الموظف المظلوم لن يغادر وظيفته بالضرورة، لكنه سيهجرها «نفسيا»، حيث يتراجع إنتاجه إلى الحد الأدنى، دون أي أفق يوصله إلى استدراك الفجوة، مما يشتت طاقته عن مهامه الحق. فعندما يشعر الموظف أن الدولة تميز بين أبنائها بناءً على معايير غير معلنة أو استثناءات خاصة، ينكسر الرابط المعنوي بينه وبين المؤسسة، ويحل محله شعور بالغبن وعدم الانتماء. وبدلاً من أن تكون المؤسسة بيئة للتنافس الشريف، تتحول إلى بيئة مشحونة بالضغينة المهنية، مما يعيق العمل الجماعي وروح الفريق.

إذا كانت الحكومة تدعي حاجتها لضخ دماء «احترافية» عبر استقطاب خبرات برواتب عالية، أو أنها مجرد عملية موضوعية ناتجة عن دمج بين موظفي الجهات الحكومية القائمة وموظفي «حكومة الإنقاذ» السابقة، فإنها تخطئ إذا ظنت أن ذلك يمكن أن يستمر على حساب «القاعدة الصلبة» من الموظفين القدامى أو من لم تشملهم الاستثناءات. والمطلوب اليوم ليس خفض الرواتب المرتفعة، بل رفع الظلم عن الرواتب المتآكلة. إن توحيد معايير الأجور وربطها بالحد الأدنى للمعيشة وبمتغيرات التضخم للجميع، هو الممر الوحيد لضمان استقرار القطاع العام وموظفيه.

المظلومية المضاعفة والمركبة

سناء، إحدى الموظفات التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة وهي من الفئة الثانية، تحصل بعد الزيادة الأخيرة على راتب مقطوع قدره مليون و800 ألف بالليرة القديمة، في حين يحصل زميلها على 400 دولار، وبتحويل قيمته إلى الليرة السورية على سعر صرف 13200 سيتجاوز الراتب 5 ملايين و200 ألف، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف راتب سناء. وإذا ما انخفضت الليرة السورية في الأيام القادمة أمام الدولار، سيتوسع الفارق طرديا. وفي مكان العمل نفسه يتقاضى بعض الموظفين من الفئة الأولى 800 دولار ويصل البعض إلى أكثر من ذلك وإن كان بشكل غير معلن. وتعترض سناء على كل ذلك وتقترح توحيد الأجور لكل العاملين الذين عملهم من الطبيعة ذاتها والمرتبة الواحدة، على القيمة الأعلى، وترى أن ذلك إجراء موضوعي ومنصف من شأنه أن يكون خطوة أولية باتجاه زيادة جميع الأجور بما يتناسب مع كلف المعيشية التي تحلق عاليا. والحق يقال إنه لا يمكن بناء «دولة مؤسسات» بإنصاف فئة وتجاهل أخرى. إن العدالة الوظيفية هي العمود الفقري لأي إصلاح إداري حقيقي، ودونها، سيبقى القطاع العام يدور في حلقة مفرغة من الفساد الصغير والترهل الإداري الناتج عن غياب الأمان الوظيفي والإداري وبالتالي الأمن الاجتماعي العام.

إنهاء عقود أكثر من 1470 من موظفي الزراعة في ريف دمشق واللاذقية

بات عجز الدولة عن تأمين أدوية الأمراض المناعية مجاناً مؤشراً خطِراً على تراجع قدرة النظام الصحي على أداء واحدة من أهم وظائفه؛ أي حماية المواطنين من المخاطر المالية المدمرة للعلاج.

■ قاسيون

مع بداية الشهر الحالي، تم إنهاء عقود العمل السنوية المؤقتة لأكثر من 400 موظف تابعين لمديرية زراعة ريف دمشق و1078 موظفا من التابعين لمديرية زراعة اللاذقية، في خطوة غير جديدة على وزارة الزراعة التي سبق وأن أنهت عقودا في البحوث الزراعية بالقنيطرة وأماكن أخرى، وليست جديدة على الوزارات الأخرى حيث أصبح هذا الإجراء دوريا وعاما تمضي به الجهات الحكومية دون أن يهتز لها جفن. ولكن الوزارات ترفع عنها هذا الحرج متذرّعة بأن تجديد العقود بيد الأمانة العامة كما نص القرار رقم 2533/ص لعام 2025 الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء، وأن دورها يقتصر على رفع الكتب وانتظار الموافقة.

طبعا في ظل ذلك ضاعت المسؤولية بين الجهتين، ولم يعد أحد يتيقن أي جهة منهما صاحبة القرار. فهل رفعت الوزارة طلب التجديد والأمانة لم توافق، أم أنها لم تطلب ذلك وفق رؤيتها لواقع وزارتها أو مديريتها، أم أنهما تراسلتا وتناقشتا وقررتا معا؟ ورغم أن المطلب الأساسي كان وما زال تثبيت موظفي العقود بشكل كامل، فإن ما يجري عكس ذلك، وكأن سنوات الخدمة الطويلة لهؤلاء ليست كافية ليستحقوا الأمان الوظيفي الذي هو حق بديهي لهم. ولكن على ما يبدو، فإن التوجه العام الذي يمكن تلخيصه بتصريح وزير الاقتصاد «انتهى الدور الأبوي للدولة» – فإذا كان الدور الأبوي انتهى، فأي دور ولد؟

إنّ المتابع للسياسات والإجراءات الاقتصادية للحكومة يتلمس بوضوح عقلية البزنس لا عقلية الدولة، وهذا ما يجعل كل تلك القرارات طبيعية وغير مستغرَبة، ويكفي أن تبرر بعدم الحاجة أو وفق مقتضيات المصلحة العامة أو البطالة المقنعة أو إعادة الهيكلة وإصلاح المنظومة لتطيح بعشرات آلاف الموظفين خارج جهاز الدولة، وبالتالي حرمان عائلاتهم من آخر قشة يتعلقون بها في ظل تسونامي الفقر والحاجة.

في الوقت الذي تكتب به هذه المادة، صدر مرسوم تعيين وزير جديد لوزارة الزراعة، ويجري حديث في المديريات والمراكز الزراعية عن جرعة تفاؤل بسيط بأن هذا التغيير ربما يفتح الباب أمام إعادة النظر بكل القرارات التي طالت موظفي الوزارة والتراجع عنها كليا أو جزئيا. في حين أكد الكثيرون أن هذا التعيين الجديد لن يغير من الأمر شيئا لأن الأمر يتعلق بالعقلية والنهج لا بالأشخاص والرؤية الذاتية لهذا الوزير أو ذاك، أو هذه الوزارة أو تلك. وهذا رأي محق تماما لأنه من الواقع الملموس المعاش، لكنه لا ينفي أن يعم بعض التفاؤل لبعض الوقت لعل أن يكون للقاعدة استثناء. وبكل الأحوال، يبقى ملف موظفي القطاع العام من مفصولين ومؤقتين ملفا قائما لا يمكن طي صفحاته برغبة من أحد، لما له من تأثير متفاعل ومستدام على المجتمع السوري بأكمله، خاصة مع زيادة الضغط المعيشي بطرق غير مسبوقة أو معهودة تدفع بالطبقة العاملة لجحيم الفقر والعوز والبطالة، وتهدد بزيادة معدلات التهميش لنسب يصعب معها أي معالجات لاحقة، وتزيد من احتمال انفجار اجتماعي لا يعلم غير الله متى وكيف ونتائجه الكبرى.

اقتصاد التطبيقات: هل خلقت التكنولوجيا فرص عمل أم شكلاً جديداً من الاستغلال؟

في السنوات الأخيرة، تغيّر شكل العمل حول العالم بصورة جذرية. لم تعد الوظيفة التقليدية القائمة على عقد ثابت ودوام محدد هي النموذج الوحيد للعمل، بل ظهرت أنماط جديدة فرضتها التكنولوجيا والتطبيقات الرقمية، خصوصاً في مجالات التوصيل والنقل والخدمات الإلكترونية والعمل الحر عبر الإنترنت. وبالنسبة لكثيرين، بدت هذه التطبيقات وكأنها فرصة ذهبية للهروب من البطالة والفقر، خاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية خانقة. لكن مع مرور الوقت، بدأ سؤال جوهري يفرض نفسه بقوة: هل خلقت هذه التطبيقات فرص عمل حقيقية، أم أنها ابتكرت شكلاً جديداً وأكثر تعقيداً من استغلال العمال؟

لقد استطاعت تطبيقات التوصيل والعمل الرقمي أن تستقطب آلاف الشباب بسبب سهولة الدخول إليها. لا حاجة لشهادات جامعية أو خبرات طويلة، يكفي امتلاك دراجة نارية أو سيارة وهاتف ذكي حتى يصبح الشخص «شريكا» في التطبيق. هذا الوصف يبدو جذابا؛ فالشركات تتجنب استخدام كلمة «عامل» أو «موظف»، وتفضل وصف العامل بأنه «شريك مستقل»، بما يمنح انطباعا بالحرية والاستقلالية. لكن خلف هذه المصطلحات الحديثة، تكمن حقيقة مختلفة تماما.

فالعامل في اقتصاد التطبيقات غالبا لا يمتلك أيًا من الحقوق التقليدية التي يحصل عليها الموظف العادي. لا عقد عمل واضح، لا تأمين صحي، لا ضمان اجتماعي، لا إجازات مدفوعة، ولا حتى حد أدنى مضمون للدخل. التطبيق يحدد قواعد العمل والأسعار ونسب العمولة وساعات الذروة، بينما يتحمل العامل وحده تكاليف الوقود والصيانة والهاتف والإنترنت والحوادث. وفي حال توقف حسابه أو تم حظره بسبب تقييم منخفض أو شكوى من زبون، فإنه قد يخسر مصدر رزقه بالكامل خلال لحظات، دون أي حماية قانونية حقيقية.

تكمن المشكلة الأساسية في أن هذه الشركات نجحت في الجمع بين أسوأ ما في النظامين القديم والجديد. فهي تتعامل مع العامل كموظف عندما يتعلق الأمر بالالتزام والانضباط وساعات العمل والتقييم، لكنها تعتبره «مستقلاً» عندما يتعلق الأمر بالحقوق والتعويضات والمسؤوليات القانونية. وهكذا يجد العامل نفسه تحت رقابة صارمة من التطبيق والخوارزميات، دون أن يتمتع بأي ضمانات حقيقية.

وفي قطاع التوصيل تحديدا، تظهر قسوة هذا النموذج بشكل واضح. فالكثير من عمال التوصيل يعملون لساعات طويلة قد تتجاوز اثنتي عشرة ساعة يوميا من أجل تحقيق دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وكلما ارتفعت تكاليف المعيشة، اضطر العامل إلى زيادة ساعات العمل أكثر فأكثر. وبسبب طبيعة المنافسة داخل التطبيقات، يصبح العامل تحت ضغط دائم للقبول بأكبر عدد ممكن من الطلبات بسرعة كبيرة، ما يدفع كثيرين إلى القيادة المتهورة أو تجاهل قواعد السلامة لتجنب العقوبات أو التقييمات السلبية.

لكن السؤال الأخطر يتعلق بمن يتحمل نتائج الحوادث والإصابات. فعندما يتعرض عامل التوصيل لحادث سير أثناء العمل، غالبا ما يجد نفسه وحيدا في مواجهة التكاليف الطبية والخسائر المادية. فالشركة تعتبره «متعاونا مستقلاً» وليس موظفا لديها، وبالتالي تتنصل من المسؤولية المباشرة. وقد يتحول حادث واحد إلى كارثة اقتصادية تدفع العامل وعائلته نحو الفقر الكامل، خاصة في غياب التأمين الصحي أو التعويضات.

ولا يقتصر الأمر على عمال التوصيل فقط، بل يمتد أيضا إلى العاملين في الاقتصاد الرقمي والعمل الحر عبر الإنترنت. فالكثير من المصممين والمبرمجين والمترجمين وصناع المحتوى يعيشون في حالة عدم استقرار دائم. الدخل غير ثابت، المنافسة عالمية، والأسعار تتجه للانخفاض باستمرار بسبب فائض اليد العاملة الرقمية. كما أن المنصات الإلكترونية تمتلك سلطة هائلة على العاملين فيها، إذ يمكنها إغلاق الحسابات أو تجميد الأرباح أو تغيير السياسات دون أي قدرة حقيقية للعامل على الاعتراض.

ورغم كل ذلك، لا يمكن إنكار أن اقتصاد التطبيقات خلق بالفعل فرص عمل لم تكن موجودة سابقا. فبالنسبة لشباب كثيرين، خاصة في الدول التي تعاني بطالة مرتفعة وانهيارا اقتصاديا، أصبحت هذه التطبيقات وسيلة للبقاء وتأمين الحد الأدنى من الدخل. كما أن مرونة العمل تمنح بعض الأشخاص قدرة على تنظيم وقتهم أو الجمع بين أكثر من عمل. لكن المشكلة الحقيقية ليست في وجود هذه التطبيقات بحد ذاتها، بل في غياب القوانين التي تنظم العلاقة بينها وبين العمال. فالتكنولوجيا ليست عدوا بطبيعتها، بل إن طريقة استخدامها هي التي تحدد ما إذا كانت تخدم الإنسان أم تستغله. وفي ظل غياب التشريعات الحديثة، تحولت التكنولوجيا في كثير من الأحيان إلى أداة لنقل المخاطر كاملة إلى العامل، بينما تحتفظ الشركات بالأرباح والسلطة. فبدلا من أن تؤدي التكنولوجيا إلى تخفيف أعباء العمل وتحسين ظروفه، أصبحت في بعض الحالات وسيلة لزيادة الضغط والمراقبة وتحويل الإنسان إلى رقم داخل خوارزمية.

بينما تُقدَّم التطبيقات على أنها رمز للحداثة والحرية يبقى الواقع أكثر تعقيداً فالكثير من العاملين فيها لا يشعرون بأنهم «شركاء» بقدر ما يشعرون بأنهم عمال بلا حقوق يعملون داخل نظام رقمي متطور

إن التحدي الحقيقي اليوم يكمن في قدرة الدول والمجتمعات على مواكبة هذا التحول الكبير في سوق العمل. فالقوانين التقليدية لم تعد كافية للتعامل مع اقتصاد المنصات الرقمية. وهناك حاجة ملحة لتشريعات جديدة تضمن الحد الأدنى من الحقوق للعاملين في هذه التطبيقات، مثل التأمين ضد الحوادث، والضمان الصحي، والشفافية في تحديد الأجور والعمولات، وآليات الاعتراض على العقوبات أو إغلاق الحسابات.

كما أن النقابات العمالية مطالبة بإعادة تعريف دورها في عصر الاقتصاد الرقمي. فمن غير المنطقي أن يبقى ملايين العاملين في التطبيقات والعمل الحر خارج أي تمثيل نقابي أو حماية جماعية. وإذا استمر هذا الفراغ القانوني، فقد يتحول اقتصاد التطبيقات مستقبلاً إلى أكبر سوق عمل غير مستقر في العالم.

في النهاية، يبدو أن التكنولوجيا قد فتحت أبوابا واسعة للرزق والعمل، لكنها في الوقت نفسه أعادت طرح أسئلة قديمة بصيغة جديدة: من يملك السلطة؟ ومن يتحمل المخاطر؟ ومن يجني الأرباح الحقيقية؟ وبينما تُقدَّم التطبيقات على أنها رمز للحداثة والحرية، يبقى الواقع أكثر تعقيدا؛ فالكثير من العاملين فيها لا يشعرون بأنهم «شركاء» بقدر ما يشعرون بأنهم عمال بلا حقوق، يعملون داخل نظام رقمي متطور، لكنه يعيد إنتاج أشكال قديمة من الاستغلال بوسائل أكثر حداثة وذكاءً.

احتجاجات اللغة الكردية وإعادة هندسة غضب الشارع

تشهد الجزيرة السورية وكوباني في ريف حلب تصاعداً لافتاً في وتيرة الاحتجاجات المرتبطة بقضية اللغة الكردية، في مشهد يبدو للوهلة الأولى تعبيراً مشروعاً عن الدفاع عن الهوية الثقافية. غير أن هذا التصاعد لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقه الأوسع، حيث يتزامن بشكل مريب مع تفاقم غير مسبوق في الأزمات المعيشية، ما يطرح تساؤلات جوهرية: هل نحن أمام حراك عفوي، أم أمام إعادة توجيه مدروسة لأولويات الشارع؟

■ القامشلي-قاسيون

قرار حصر لافتات المؤسسات الرسمية باللغة العربية في الحسكة وريف كوباني، دون إدراج اللغة الكردية، لم يكن مجرد إجراء إداري عابر، بل شرارة أشعلت موجة احتجاجات شبه يومية سرعان ما اتخذت طابعا هوياتيا حادا. ورغم أن الدفاع عن اللغة حق مشروع لا جدال فيه، فإن توقيت القرار يضعه في قلب لحظة اقتصادية خانقة، تعيش فيها المنطقة واحدة من أشد مراحلها قسوة منذ سنوات.

ولا يمكن فصل هذا القرار عن سياق أوسع، حيث يعتقد أن بعض الجهات تقوم عمدا بتغذية النزعات القومية في لحظات حساسة.

وفي هذا الإطار، يبرز دور ما يعرف «بالذباب الإلكتروني»، سواء باللغة العربية أو الكردية، بوصفه عاملاً مؤثرا في تضخيم هذا النوع من القضايا. فهذه الحسابات ومنصات التواصل، تعمل غالبا بتوجيهات غير معلنة على إعادة نشر القرارات المستفزة، مرفقة بتعليقات تحريضية تسهم في تأجيج الصراع الهوياتي، مقابل تهميش الأصوات التي تدعو للتركيز على الأزمات المعيشية.

وبذلك، لا يقتصر دور هذه الشبكات على نقل الحدث، بل يتعداه إلى التهييج المتعمد وإعادة تشكيل أولويات النقاش العام، بما يصرف الانتباه عن القضايا الأكثر إلحاحا كالكهرباء والغلاء وانهيار الخدمات.

فالجزيرة السورية، كغيرها من المناطق، ترزح تحت وطأة واقع معيشي متدهور، فالفقر يتصاعد، والقدرة الشرائية تنهار، والخدمات الأساسية تتآكل يوما بعد يوم. وفي صدارة هذه الأزمات، يبرز ملف الكهرباء بوصفه العنوان الأكثر إلحاحا في حياة الناس، حيث لم تعد الطاقة خدمة عامة بقدر ما أصبحت امتيازا مكلفا.

ولعل ما كرس هذا التحول هو قرارات بلدية القامشلي الأخيرة، التي أقرت تسعيرات جديدة لأمبيرات المولدات، أبرزها تحديد سعر الاشتراك على مدار 24 ساعة عند 16 دولارا شهريا. هذه الأرقام، في بيئة تتآكل فيها الأجور «بالليرة» وتُدفع فيها الكلفة بالدولار، لا تعكس تنظيما بقدر ما تجسد نقل عبء الأزمة بشكل مباشر إلى كاهل المواطن. فالمعادلة باتت قاسية وواضحة؛ إما كهرباء بأسعار مرتفعة، أو عيش في الظلام.

في هذا السياق، يبرز بوضوح نمط مقلق في سلوك مختلف الأطراف الفاعلة. فبعض الجهات ضمن «الإدارة الذاتية»، كما أطراف في الحكومة، تبدو منخرطة بدرجات متفاوتة في تغذية النزعات القومية وإبرازها في لحظة شديدة الحساسية. لا يتعلق الأمر هنا بخلاف سياسي تقليدي، بل بآلية شبه متكررة لإعادة توجيه الغضب الشعبي؛ فبدلا من أن يتجه نحو جذور الأزمة الاقتصادية، يدفع نحو ساحات أكثر قابلية للاحتواء، حيث يمكن امتصاصه أو تفريغه من دون كلفة حقيقية.

بهذا المعنى، لا تبدو الاحتجاجات منفصلة عن السياق العام، بل جزء من دورة سياسية مألوفة؛ قرار مستفز، احتجاجات واسعة، ثم تراجع جزئي يمنح انطباعا بالاستجابة، فيما تبقى الأزمات الجوهرية على حالها. إنها معادلة تعيد إنتاج نفسها، وفي كل مرة يدفع المواطن الثمن مضاعفا، مرة في معيشته، ومرة في استنزاف غضبه في معارك لا تمس جوهر معاناته اليومية.

المفارقة الصارخة أن قضايا الهوية، على أهميتها، تتحول في مثل هذه اللحظات إلى أداة لتهميش السؤال الأكثر إلحاحا؛ كيف يعيش الناس؟ فبينما تتسع فجوة الفقر وتتراجع الخدمات، يعاد تشكيل وعي الشارع ليخوض معارك ثانوية، في وقت تمر فيه القرارات الأكثر تأثيرا على حياته اليومية بهدوء شبه تام.

ليست المشكلة في الاحتجاجات بحد ذاتها، ولا في الدفاع عن اللغة الكردية، بل في التوقيت والسياق وكيفية توظيفهما. فحين تتقاطع معركة الهوية مع ذروة الانهيار المعيشي، يصبح من المشروع التساؤل؛ من المستفيد من هذا التزامن؟

حوادث الغرق تتكرر في المسطحات المائية بين غياب منظومة السلامة العامة وضعف الوعي!

لم تعد حوادث الغرق مجرد أخبار عابرة في سورية، بل تحولت إلى ظاهرة موسمية مقلقة، فبعد سنوات من الجفاف القاسي، عادت الحياة إلى المسطحات المائية بسبب الموسم المطري جيد، لكن هذه العودة حملت معها وجهاً مأساوياً، حيث تحولت السدود والبحيرات من متنفس يلوذ به السوريون هرباً من قسوة الواقع المعيشي، إلى مصائد تبتلع أرواحهم، وخاصة الأطفال.

■ منية سليمان

الحوادث تتكرر

كشفت الأرقام الرسمية لوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث عن 28 حالة غرق في الربع الأول من العام، وهي حصيلة مرتفعة تنذر بتفاقم الكارثة قبل حتى بدء فصل الصيف، فيوم الجمعة 1 أيار كان شاهداً على هذه المأساة، حيث غرقت طفلة في سد المزينة بريف حمص، وأخرى في بحيرة ميدانكي شمال حلب، بينما قضى طفل في حفرة مائية بعمق 6 أمتار في مدينة أعزاز، وشاب في ساقية بوادي السفيرة في حلب.

ما يثير تساؤلات حول منظومة السلامة العامة ومدى فاعلية الإجراءات الوقائية المتبعة في محيط السدود أو البحيرات وغيرها من مناطق المياه المفتوحة؟!

متنفس يدفع نحو الموت

في ظل واقع معيشي قاس وفقر معمم، تحولت هذه المسطحات المائية إلى بديل قسري عن شواطئ البحر أو أي بدائل أخرى كالمسابح التي باتت حُلماً بعيد المنال للغالبية المفقرة، فتبحث العائلات عن متنفس مجاني، وعن نزهة تخفف من وطأة هموم الحياة اليومية، غير مُدركة أن هذه الرحلة المؤقتة قد تتحول إلى رحلة بلا عودة.

إنها الحلقة الأشد مرارة في سلسلة الإهمال الرسمي، حيث يُدفع المواطن المفقر أمام أوضاعه الاقتصادية والمعيشية القاسية، إلى أحضان الخطر.

منسيات الأمس... مصائد اليوم

تشكل هذه المسطحات المائية خطراً طبيعياً مضاعفاً يجعلها غير صالحة وآمنة للسباحة، فالمياه العذبة أقل كثافة من مياه البحر فتسحب الجسم للأسفل، كما قد تؤدي برودتها إلى تشنجات عضلية مميتة، ويخفي القاع الموحل والأعشاب الكثيفة التي تعيق الحركة دوامات وتيارات ساحبة تجعل النجاة شبه مستحيلة، فهذه الحقائق تجعل من غياب أدنى إجراءات السلامة العامة إهمالاً لا يغتفر.

بيروقراطية الكارثة

يبرز الإهمال الرسمي في أبشع صوره؛ فلا إشارات تحذيرية تمنع الاقتراب وتحدد المناطق الخطرة، ولا سياج يحد من الوصول إليها، كما لا وجود لأي عناصر حراسة أو فرق إنقاذ مجهزة، فالإجراءات الوقائية لا تتجاوز ردود الفعل البيروقراطية المتأخرة بعد وقوع الكارثة، وأوضح مثال على ذلك تعميم محافظة حمص الذي صدر بعد يوم من غرق الطفلة في سد المزينة والذي يفترض أن يكون استباقياً على اعتبار أنها ليست الحادثة الأولى، وإن استمر النهج الرسمي القائم على ردود الفعل والتهرب من المسؤولية، سيكون تكرار المأساة أمراً محتوماً.

مسؤولية مشتركة

في خضم هذا الاستهتار، لا يمكن إغفال المسؤولية المباشرة للأهل، فمعظم الضحايا هم من الأطفال، والخطر لا يرتبط بالسباحة فقط، بل في اللعب أو الاقتراب من حواف السدود ما يهدد حياة الطفل بانزلاق بسيط، فغياب المراقبة المباشرة وضعف الوعي بخطورة هذه المواقع، يضاعف من حجم الكارثة.

لن تنتهي هذه المعاناة ما لم تتحمل الجهات المعنية مسؤولياتها عبر تطبيق إجراءات ميدانية استباقية بتنظيم المواقع المائية وتحديد مناطق الخطر وتعزيز الرقابة، كما إطلاق حملات توعية عبر مختلف وسائل الإعلام والتواصل وحتى في المدارس، فالسلامة العامة ليست «تصريحاً إعلامياً» يصدر بعد فوات الأوان، بل هي حق أساسي، وواجب الدولة أن تحمي مواطنيها.

مؤشرات موجة جديدة من الحركة الشعبية...

رصدت الباحثة زينة شهلا، في مقال لها في موقع الجمهورية «2026/5/8»، قرابة 80 وقفة احتجاجية خلال 3 أشهر في مناطق متعددة من سورية. الجامع الأساسي بينها هو المطالب ذات البعد الاقتصادي-الاجتماعي بالدرجة الأولى، إلى جانب بعض المطالب الأخرى، الديمقراطية والسياسية.

■ مركز دراسات قاسيون

يوم 12 نيسان الماضي، توقف التقرير السياسي المقدم للاجتماع الثاني للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، والذي قدمه د. قدري جميل، عند ظاهرة تصاعد الاحتجاجات المطلبية في مناطق متعددة من البلاد، مستشرفاً استمرارها واتساعها عمودياً وأفقياً. ومما ورد ضمن التقرير ما يلي:

«جاء في برنامج حزبنا المقر في المؤتمر الأخير 2026/1/16 في فقرة الرؤية البند 12: «يؤدي تفاقم الأزمة الرأسمالية في المركز واشتقاقاتها الليبرالية في الأطراف، إلى قفزة نوعية في حالة عدم الرضا الاجتماعي التي تقاس عملياً كمحصلة لثلاث إحداثيات: هي الانعكاسات الاجتماعية لموقف السلطة الحاكمة «الوطني، الاقتصادي/ الاجتماعي، الديمقراطي». ويشهد التاريخ الحديث على أن الحراك الشعبي يرتبط بحالة الرضا أو عدمه سالفة الذكر، ويمر بنوبات متعاقبة من الحركة والسكون؛ فحين تصل حالة عدم الرضا الاجتماعي إلى مستويات محددة تدخل الجماهير حالة فاعلة ونشيطة تستمر عقوداً إلى أن تتحقق التغيرات اللازمة لاستعادة حالة الرضا، ومن ثم تدخل في حالة سكون تمتد هي الأخرى عقوداً إلى حين تجدد عدم الرضا بدرجات عالية».

لقد شهد التاريخ الحديث في بلادنا مؤخراً أمثلة تنطبق على هذه الحالة؛ فحتى أوائل القرن الحالي كانت حالة الرضا عن المواقف الوطنية أعلى مستوىً من حالة عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية. ومنذ بداية تطبيق السياسات الليبرالية في أوائل القرن، ارتفع منسوب عدم الرضا الاجتماعي، حتى أصبح أعلى من منسوب الرضا عن السياسة الوطنية العامة، مما أدى إلى الانفجار الذي حدث في 2011. والآن، وبعد سقوط السلطة البائدة، كان منسوب الرضا على الأوضاع المستجدة أعلى من منسوب عدم الرضا والقلق من الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بعد عام من السقوط بدأ منسوب عدم الرضا عن الوضع الداخلي يتزايد، والخطر حين يصبح أعلى من منسوب الرضا عن سقوط السلطة السابقة.

منذ اجتماع المجلس المركزي الأخير بعد المؤتمر، يمكن القول: إن مستوى عدم الرضا في المجتمع عن الأوضاع المعيشية هو في ارتفاع مطرد، وإذا كان عدم الرضا هذا يعكس درجة معينة من الاستياء، فإن هذه الدرجة اليوم بلغت مستوى معيناً من النشاط في المجتمع.

كل ذلك أدى إلى ازدياد الحركات الاحتجاجية المطلبية العفوية «معلمون – سائقو تاكسي– أصحاب البسطات».

التقييم العام للمرحلة السابقة بين اجتماعين، يسمح بالاستنتاج، أن الميل العام سيكون نحو ازدياد هذا الشكل من الاحتجاجات، والهام هو إنجاحها لقطع دابر التعبئة الطائفية والمناطقية التي يسعى إليها البعض بشكل واع، وكذلك قطع الطريق على بعض القوى في الخارج، التي تحاول الاستثمار في هذا الاستياء الشعبي. وقد عالج برنامجنا هذه القضية بوضوح، وسلحنا بفهم عميق لها في البند 16 من فصل الرؤية حيث قال حرفيا: «عملت وتعمل قوى الثورة المضادة التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم على حماية نفسها عبر حرف الصراع الحقيقي باتجاه أشكال ثانوية تفقده طاقته وتدميه... ولتحقيق ذلك تحفر خنادق وهمية تحشر الجماهير ضمنها، ليس أقلها خطرا الخنادق الطائفية، التي إلى جانبها تحفز صراعات ثانوية من نمط «علماني/متدين – ليبرالي/ إسلامي – معارض/ موالي– نظام/ معارضة»». في الوقت الذي تؤكد فيه الحياة، أن خط الفصل الحقيقي هو بين 95% من الفقراء والمعترين و5% من الحرامية والناهبين».

> التقييم العام للمرحلة السابقة بين اجتماعين يسمح بالاستنتاج أن الميل العام سيكون نحو ازدياد هذا الشكل من الاحتجاجات

يبدو الآن واضحا، وبعد مضي شهر على الكلام السابق، أن التحركات والاحتجاجات ذات الطابع المطلبي، ستتسع بشكل مطرد. ويبدو واضحا أيضا، أنه من الضرورة بمكان أن تستفيد من كل التجارب الماضية، بحيث تكون أداة أساسية في توحيد البلاد وأهلها، وفي نيل الحقوق ورفع المظالم.

في هذا السياق، نستذكر في هذه المادة، مجموعة من الأفكار المتعلقة بالحركة الشعبية، ذات الطابع النظري والعملي، والتي سبق أن قالها حزب الإرادة الشعبية خلال السنوات الماضية، ابتداءً مما قبل 2011/3/15، كمحاولة في وضع ما لدينا بين يدي الحركة الشعبية في موجتها القادمة... وربما أهم ما بين يدينا هو التأكيد المستمر على أن الحركة الشعبية ينبغي أن تصنع قياداتها بنفسها، ومن رحمها، وأن ترفض أي تسلق عليها، سواء من قوى في الداخل أو في الخارج، وأن مهمة القوى الوطنية هي أن تضع تجربتها بين يدي الناس، وأن تقف معهم في مطالبهم، وأن تثبت نفسها بالأقوال والأفعال، لتقدم أوراق اعتمادها لهم، وهم في نهاية المطاف من سيقررون من يمثلهم وبأي نسبة.

تنقسم الاقتباسات التي نستحضرها هنا، إلى المحاور التالية:

أولا: تعريف الحركة الشعبية
ثانيا: موضوعية الحركة الشعبية ودوريتها
ثالثا: أشكال الحركة الشعبية
رابعا: الأسباب التي أدت إلى الحركة الشعبية في سورية
خامسا: عوامل تخريب الحركة الشعبية وتقويضها
سادسا: عوامل استمرار الحركة الشعبية

* * *

أولاً: تعريف الحركة الشعبية

«الحراك الشعبي هو ظاهرة موضوعية إيجابية تعبر في العمق عن حاجات المجتمع ومتطلباته». «بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية، 19 نيسان 2011».

«الحركة الشعبية بمعناها الواسع، هي انخراط متزامن لأعداد كبيرة من الناس ضمن مجتمع معين، في النشاط السياسي». «الموجة الآتية من الحركة الشعبية، مقال في قاسيون، 5 أيلول 2021».

«الحركة الشعبية، أو «النشاط السياسي المتصاعد للجماهير»، هو ثالثة الأثافي في إيقاد

فلنتعلم من بعض دروس الماضي!

نار التغيير. الأولى هي أنّ «النخب»، أو من هم «فوق»، لم يعودوا قادرين على إدارة الأمور وممارسة الحكم، والثانية أنّ من هم «تحت» لم يعودوا يحتملون العيش ضمن الظروف نفسها. وتأتي الحركة الشعبية لتضع الأساس الثالث للتغيير الذي لا يكتمل إلا بتحول «النشاط السياسي المتصاعد» إلى «نشاط سياسي متصاعد ومنظّم للجماهير» ... وإذا كان حال من هم «تحت» هو في صعودٍ متواتر ومستمر، فإنّ حال «النخب» الذين همْ «فوق» يسير بشكل متسارع نحو مزيد من الانحطاط والهزال». «[افتتاحية قاسيون 1094: الحركة الشعبية تصعد و«النخب» تنحطّ!، 30 تشرين الأول 2022]».

* * *

ثانياً: موضوعية الحركة الشعبية ودوريتها

«إن التحركات الشعبية الرافضة لطريقة العيش السابقة التي تكونت وترسخت أثناء سيادة نظام الاستعمار الجديد، بما أفرزته من أنظمة اجتماعية اقتصادية– سياسية، هي تعبير عن موجة موضوعية لا يمكن منع انطلاقها». «[افتتاحية قاسيون 490: ملاقاة الجماهير بملاقاة مطالبها، 19 شباط 2011]».

«الحركة المتصاعدة المستقلة نسبياً للنشاط السياسي للجماهير الشعبية الواسعة... هذه الحالة تتكرر في التاريخ بشكل دوري تقريباً، وهي ليست جديدة، ولكن تفصل بين دورة وأخرى فترات زمنية طويلة، من 50 إلى 100 عام، ما يجعل الأمر مفاجئاً وغير معتاد بالنسبة لمن يعاصر موجة كهذه. وتعقبها بعد انتهائها فترة هدوء، ما هي في نهاية المطاف إلا فترة كمون لنهوض ونشاط سياسي واسع جديد للجماهير.. وخلال فترة الهدوء والكمون، تتراكم المشكلات التي تتطلب الحل، وتتراكم المطالب التي تبقى دون حل، وتتراكم درجة شحن المجتمع لانفجاره اللاحق، وكل ذلك يخلق سرابا ووهما بأن كل شيء بخير ويتعود أولو الأمر على التعاطي بعدم جدية، وباستخفاف مع مطالب المجتمع، وتزداد ثقتهم بأنفسهم مقتنعين أن جهاز دولتهم القمعي القوي قادر على حل كل المشكلات.. ولكن عندما تأتي الموجة الجارفة التي يعبر عنها النشاط السياسي المستقل للجماهير، المستقل عن جهاز الدولة، والمستقل عن البنى السياسية التقليدية، فإذا بها لا تبقي ولا تذر، لأن طاقتها المخزونة خلال الكمون تكون هائلة وقادرة على صنع المعجزات. وهي بجوهرها تعبيرٌ عن نضج موضوعي لضرورة إحداث تغييرات عميقة في المجتمع وفي بناه الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية». «[افتتاحية قاسيون 496: درس أساسي، 2 نيسان 2011]».

«الحركة الشعبية في جوهرها، هي النشاط السياسي العالي للناس، والذي يرتدي أشكالاً شديدة التنوع والغنى. وهذه الحركة هي أقرب ما تكون إلى «قدر موضوعي»، أي إنها محكومة بقوانين تاريخيّة، ولا يمكن توليدها عبر «التآمر الفوقي» أو عبر اجتهاد مجموعة من «النخب»، بل إن ظهورها في جوهره هو مسألة عفوية، ناتجة عن ارتفاع مستوى عدم الرضا الاجتماعي بشكل تدريجي ولكن طويل الأمد. هذا لا ينفي بحال من الأحوال، أن كل حركة شعبية تواجه محاولات عديدة للاندساس ضمن صفوفها وللتآمر عليها من داخلها ومن خارجها، من النظام المستهدف ومن أطراف خارجية. لكن ما ينبغي التأكيد عليه أيضاً، هو أنّ الحركة الشعبية التي نشهدها «ليس في السويداء أو سورية فقط، بل وفي العالم بأسره ووصولاً حتى إلى الولايات المتحدة»، ليست حركة مؤقتة أو عابرة، بل هي حركة ستمتد إلى عدة عقود قادمة، ولن تستكين حتى تحقق مهمتها التاريخية في تغيير وجه العالم؛ هذا ما تُعلمنا إياه قراءة تاريخ القرون الثلاثة الماضية، ابتداء من الثورة الفرنسية وحتى اليوم. وهذا ما تثبته الوقائع عبر العالم بأسره». «[في السويداء... ملامح أولى لموجة جديدة من الحراك الشعبي، مقالة في قاسيون، 14 حزيران 2020]».

«حركة الناس ستستمر إلى عقود ولن تنتهي قبل إنجاز مهامها في التغيير... ولكي نفهم الحالة تماماً أقترح أن نوسع دائرة النظر. كل المجتمعات تمر في حالات من هذا النوع؛ ولوحظ منذ سنة 1789، أي: منذ الثورة الفرنسية، درجة نشاط سياسي عال للناس تستمر لفترة طويلة، تنزل الجماهير إلى الشارع ولا تعود إلى المنزل إلا بعد إنجاز مهمتها، وهذه الفترة عادة– إذا تابعنا جيداً– هي خمسون عاماً، أول نزول حركة واسعة للجماهير كانت 1789، انتشرت في كل أوروبا– أنجزت مهماتها رمت بالفضاء السياسي القديم، غيرت بنية الدول ثم عاد الشارع إلى حالة ركود لمدة خمسين عاماً. في المرة الثانية التي جرى فيها نهوض، انتقل مركز الحركة إلى الشرق لأن العالم «بالمعنى الرأسمالي» كان يعتبر فقط أوروبا... 1905 «في روسيا» والذي تثبت عام 1917 عبر حركة واسعة لنشاط الناس السياسي في كل العالم الأول استمرت عملياً حتى عام 1945 بعد ذلك جرت العودة التدريجية إلى المنزل من قبل الناس». «[د. جميل: الحركة الشعبية مستمرة إلى عقود ولا مفر من التغيير.. نسف سايكس بيكو بوحدة شعوب الشرق واتحاد دوله، كلمة في منتدى فالداي 31 آذار 2021]».

«الحركة الشعبية كظاهرة تاريخية، لا تنتهي دون تحقيق مهامها، هذا ما أثبتته تجارب التاريخ، وما تثبته تجارب الحاضر في كل مكان جرى فيه خداع الحركة بطورها الأول عبر تغييرات شكلية، وبدأت بالعودة مجدداً إلى استكمال عملية التغيير المطلوبة». «[افتتاحية قاسيون 1032: الحركة الشعبية و2254، 22 آب 2021]».

«ما ينبغي أن يقال ختاماً، هو أن نجاح اعتصام 17 نيسان، هو تعبير عن درجة الغليان

نجاح اعتصام 17 نيسان هو تعبير عن درجة الغليان الموجودة في الشارع السوري عموماً والتي ظهرت عبر جملة من الاحتجاجات المطلبية

الموجودة في الشارع السوري عموما، والتي ظهرت عبر جملة من الاحتجاجات المطلبية خلال الأسابيع الماضية، وهو تعبير أيضا عن أن الناس تعلمت من التجربة السابقة، وبدأت بتنظيم صفوفها بشكل أفضل وأكثر عقلانية ومسؤولية تجاه البلاد وأهلها، وأن عملية التنظيم هذه سوف تتطور وتتقدم يوما وراء يوم، وصولا إلى تحقيق الغايات الأساسية للسوريين، في بناء وطن حر وموحد وكريم، لكل أبنائه، ويكون نظامه السياسي معبرا حقيقيا عن مصالح الناس، ومدافعا صلبا عنها...» «افتتاحية قاسيون 1274: نجاح اعتصام 17 نيسان، علامة فارقة!، 19 نيسان 2026».

* * *

ثالثاً: أشكال الحركة الشعبية

«إن ما يحاول البعض تسويقه، وعلى رأسهم الأمريكيون، من أن الحراك عفوي ويجب أن يبقى عفويا هو خطأ كبير، فالعفوية تعني تسليم زمام المبادرة لقوى غير معروفة التوجهات لإدارة هذا الحراك، وعلى العكس يجب أن تتحول الحركة الشعبية إلى أشكال تنظيم تعرف ما تريد حتى وإن كانت بدائية، وذلك لتبقى ضمن إطار الوحدة الوطنية التي يعبر كل منا عن نفسه بها، وبأشكال مختلفة». «يجب حماية الحراك الشعبي الناشئ من التطرفات المختلفة، مقالة في قاسيون، 6 أيار 2011».

«الحركة الشعبية التي بدأت كاحتجاج على مظالم محددة ما كانت لتستمر وتتسع تظاهرا إلا لأنها أصبحت تعبيرا عن حاجات ملحّة وضرورية ومتراكمة للتغيير والإصلاح الجذري، فاكتسبت صفة موضوعية وعامة، ووضعت البلاد جديا على مفترق طرق، بما يمنع العودة إلى الوراء كما يتمنى البعض، وبما يدفع بالضرورة المزيد من الشرائح الاجتماعية للنشاط السياسي بأشكال مختلفة، أقصاها كان التظاهر... لم ينزل الجميع إلى الشارع، لا بل الأكثرية المسماة بالـ«الصامتة» لم تنزل إلى الشارع، وهذا لم يعن إطلاقا أنها بذلك أصبحت في موقع التأييد للوضع السابق، فإلام يعود صمتها «تظاهرا»؟ وهل هي تعد بذلك خارج الحراك أو النشاط السياسي؟؟... الأكثرية الصامتة، صامتة تظاهرا فقط وليست، ولن تبقى، صامتة بأشكال التواصل السياسي والتنظيمي والتنسيقي، وما صمتها تظاهرا إلا لأنها لم تصادف ذاتها فيما يرفع من شعارات، وبالأخص في المسألة الاقتصادية – الاجتماعية والمغيَّبة عمدا». «الحركة الشعبية والأكثرية «الصامتة»، مقالة في قاسيون، 20 أيار 2011».

«إذا كانت الحركة الشعبية قد انكفأت مؤقتا بسبب السلاح والعنف والقمع والتدخلات الخارجية، فهذا لا يعني إطلاقا أنها انتهت؛ بل قطعت المرحلة الأولى في تطورها، وهي الآن في حالة يقظة وتحفز إلى حين عودة الوقت المناسب، فالأزمات التي أنزلت الناس إلى الشوارع لم تحل بل ازدادت تعقيدا، وسلطة السلاح المنتشرة في كل مناطق سورية حاليا، لن تكون لها الكلمة العليا حين يقرر السوريون أن الوقت قد حان لمواصلة المشوار». «افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود، 14 آذار 2021».

«ينبغي أن يكون واضحاً أنّ الحركة الجماهيرية لا تقتصر على شكل بعينه، ولا تقتصر بالتأكيد على شكل المظاهرات على أهمية هذا الشكل. بل تشتمل عدداً كبيراً من الأشكال، بينها العرائض والإضرابات والتجمع والنقاش السياسي. وكل شكل من هذه الأشكال له وقته المناسب، وينبغي على الحركة نفسها أن تختار الأشكال المناسبة في الأوقات المناسبة وفي الأماكن المناسبة، بحيث تحافظ على نفسها وعلى قدرتها على تجميع المتضرّرين وتنظيمهم بشكل سلميّ يضمن قوة الحركة واستمراريتها وقدرتها على الفعل والتغيير». «ينبغي حماية وتنظيم الموجة القادمة من الحركة الشعبية، مقالة في قاسيون، 2 آب 2023».

«الحركة الشعبية هي مستقبل سورية ودونها لا يمكن تصور الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، ودونها لا يمكن الحديث عن الوحدة الوطنية، فهذه الحركة بجمهورها العريض هي حركة نظيفة خرجت للتعبير عن مطالب محقة ومشروعة، ولكن هذه المطالب أتت على أيدي قوى غضة غير ناضجة بالمعنى السياسي بعد، بحيث كان من الممكن استغلالها والدخول بين صفوفها وتلويثها». «د. جميل لإذاعة شام أف إم 2 آب 2011».

* * *

رابعاً: الأسباب التي أدت إلى الحركة الشعبية في سورية

«السياسات الاقتصادية– الاجتماعية المتبعة، خاصة خلال السنوات الخمس السابقة، هي المسؤول الأول عما آلت إليه الأمور في البلاد... إذ خلقت هذه السياسات ووسعت الأرضية الاجتماعية للاحتجاجات المتسعة وما سببته من إخلال في الاستقرار السياسي للبلاد». «بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية، 19 نيسان 2011».

«إن انطلاق الحركة الشعبية في سورية... في معناه العميق جاء تحت ضغط ضرورات داخلية تتعلق بالفساد ومستوى المعيشة ومستوى الحريات السياسية، وجاء أيضا جزءا وامتدادا لحركة شعبية عالمية معادية في جوهرها لعفن النظام الرأسمالي العالمي وعجزه عن حل المشكلات المتفاقمة والمتراكمة على المستويات كافة، وسورية باعتبارها دولة نامية هي أحد الأماكن التي تحاول الرأسمالية تفريغ أزمتها فيها، ولذا فإن الحركة الشعبية في سورية التي تعبر عن النشاط السياسي المتصاعد للجماهير في أشكالها المختلفة، خرجت لتحل مشكلاتها المتفاقمة خلال عقود من جهة، ولتؤدي في الوقت نفسه دورا وطنيا في مواجهة تصدير الأزمة الرأسمالية العالمية إليها». «افتتاحية قاسيون 564: الحركة الشعبية وبناء النظام الجديد، 31 تموز 2012».

«إنّ انطلاق الحركة الشعبية في سورية كان لأسباب داخلية بالدرجة الأولى، تتكثف في بنية اقتصادية اجتماعية ليبرالية ناهبة، أفقرت الناس وهمشتهم. وفوق ذلك فهي بنية

سيكون منطقياً خوف القوى المتشددة في النظام من الحركة الشعبية وخصوصاً رموز وأركان الفساد الكبير التي ترى في الحركة الشعبية السلمية والمطالبة بالتغيير طرفاً قادراً على فضح ذلك الفساد ومحاربته بكل الطرق الحضارية والسلمية

يغلب عليها الطابع الأمني ومستوى حريات سياسية شبه معدوم، ما قطع الصلة بين الناس والسياسة، وبينهما وبين جهاز الدولة، وراكم الآلام في الصدور حتى انفجرت دفعة واحدة». «افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود، 14 آذار 2021».

«إذا أردنا أن ننظر بعمق إلى ما جرى في السنوات العشر الماضية، وبشكل خاص حركة الشارع، أو بكلام آخر أكثر علمية، درجة النشاط السياسي العالي في المجتمع، الذي لفّ المنطقة كلها، ما هو سببه؟ سببه الضرورات؛ الضرورات التي طرحت نفسها سياسيا– اقتصاديا– اجتماعيا. والمشكلة الأولى، هي أن القوى السياسية الموجودة كانت في حالة موت سريري، أي إنها كانت ضمن فضاء سياسي قديم يحتضر. المشكلة الثانية، هي أن الفضاء السياسي الجديد الذي يعبّر عن هذه الحركة لم يكن قد تشكل بعد. أي إننا كنّا في حالة مخاض بين قديم يموت ولم يمت بالمعنى السياسي– البنية السياسية، وبين جديد يولد ولم يولد بعد. هذه الحالة التي عبر عنها غرامشي بالقول، إنه في اللحظة بين القديم الذي يموت والجديد الذي لم يولد تظهر الوحوش». «د. جميل: الحركة الشعبية مستمرة لعقود ولا مفر من التغيير.. نسف سايكس بيكو بوحدة شعوب الشرق واتحاد دُوله، كلمة في منتدى فالداي 31 آذار 2021».

«يعكس تصاعد الحركة الشعبية مجددا، حقيقة أن الأزمة بعمقها الاقتصادي والسياسي ما تزال قائمة وتحتاج إلى حل، وأن الاتجاه الاقتصادي الساري «أي الليبرالية المتوحشة المعتمدة على تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، بما في ذلك سياسات رفع الدعم والخصخصة، والتوجه غربا، وضرب الصناعة والزراعة عبر فتح الأسواق للبضائع الأجنبية وإلخ»، ما يزال هو نفسه كما كان سابقا، وما يزال يصب في مصلحة قلة قليلة مستفيدة وبالضد من مصالح عموم السوريين» «سيلفي والشعب خلفي، مقالة في قاسيون، 12 نيسان 2026».

* * *

خامساً: عوامل تخريب الحركة الشعبية وتقويضها

«يجري الخلط في الكثير من المفاهيم المتعلقة بالحركة الشعبية في سورية، بدءاً من مفهوم الحركة نفسه مروراً بمكوناتها والأطراف المشاركة فيها، بما وصل إلى حدود اتهام شرائح واسعة من المجتمع بالخيانة والجبن، ومحاولة إلباسها لباسا واحدا وتجاهل التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بينما يكمن الخلط الأهم في طبيعة الإصلاح والتغيير المنشود الذي لا شك أنه يختلف باختلاف مصالح تلك الطبقات والشرائح. ولم يكن من شأن هذا الخلط إلا أن أصبح معيقاً للحركة ومغيّباً لأهم عناصر التغيير الحقيقي، وممهداً للاستعصاءات المدمِّرة من كل شاكلة ولون». «الحركة الشعبية والأكثرية «الصامتة»، مقالة في قاسيون، 20 أيار 2011».

«البعض يرفع في وجه الحركة الشعبية شعار الوطنية ويريد من خلال ذلك استمرار فساده، وديمومة قمعه، وإنقاذ نفسه من المحاسبة... والآخر يدعونا إلى مناحة على هامش «كرنفال» الدم السوري لتبرير ما لا يُبرر وطنياً وأخلاقياً، ويشرعن الخيانة الوطنية». «الموقف اليومي.. والحركة الشعبية، مقالة في قاسيون، 17 آب 2011».

«الخطأ في التعامل مع الحركة الشعبية وفق الخيار الأمني المفرط يمنع تطورها الطبيعي ويشوهها ويعقد الأمور... ويجب أن نكون صارمين أيضا مع أولئك الذين يريدون دفع الحركة الشعبية من داخلها إلى مهلكها لمنعها من اقتطاف ثمار الشعارات المشروعة والمحقة التي طرحها الشارع في البداية ... فلا مساومة مع النظام في قصة الحل الأمني والقمع البحت، لأنه عمليا حوّل الحركة الشعبية باتجاه آخر وهذا مقصود. هناك في النظام من يريد أن يجهض الحركة الشعبية ويدفعها دفعا إلى مكان آخر، وهناك خارج النظام من يريد الاستيلاء على الحركة الشعبية وأيضا دفعها إلى مكان آخر، والطرفان وخذوها كلمة مني، سيتبين أن معلمهما واحد في النهاية». «د. جميل: لا أحد يستطيع أن يدعي أنه يمثل حركة الشارع، كلمة في المؤتمر الصحفي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بعد 100 يوم على إطلاقها، 4 تشرين الثاني 2011».

«سيكون منطقياً خوف القوى المتشددة في النظام من الحركة الشعبية، وخصوصا رموز وأركان الفساد الكبير، التي ترى في الحركة الشعبية السلمية والمطالبة بالتغيير طرفا قادراً على فضح ذلك الفساد ومحاربته بكل الطرق الحضارية والسلمية، أن تسعى بحجة وجود المسلحين، وهم موجودون، إلى ضرب السلمي قبل المسلح بخلط مقصود، حتى تفلت تلك القوى من سيف التغيير الذي سيبقى مسلطا على رقابها طالما الاحتجاجات السلمية قائمة ومستمرة حتى تحقيق المطالب. وبالوقت نفسه فإن بعض قوى المعارضة المطالبة بالتدخل الخارجي تمارس دور قوى الفساد نفسه في جهاز الدولة، وذلك بدفع الحركة الشعبية إلى التطرف والتسلح ورفع شعارات غير واقعية بهدف رفع منسوب الدم واستدراج التدخل الخارجي، وتهيئة المناخ النفسي– الاجتماعي له، مستفيدة من عنف صنوها الآخر في النظام، لذا فهي منطقيا عدو للحركة الشعبية لا يختلف بالجوهر عن قوى الفساد داخل جهاز الدولة، وهي لن تعترف إلا بحركة شعبية ترفع شعارات مطالبة بالتدخل الخارجي وتدويل الأزمة على الطريقة الليبية، أما الشعارات الرافضة للتدخل الخارجي والمطالبة بالوقت نفسه بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية فهي «مؤامرة» من النظام وصنيعة يديه». «لماذا الخوف من الحركة الشعبية؟، مقالة في قاسيون، 15 تشرين الثاني 2011».

«ينبغي لتحييد الحركة الشعبية إضافة إلى محاولات قمعها وتسليحها – المحاولات التي لم تنفع في إجهاضها– ينبغي إيهامها بالتغيير، وإلا فإنها ستواصل صعودها حتى تطرد الجهتين المتطرفتين من ساحة الوطن وتعيد توزيع الثروة جذرياً، ولن تكتفي بذلك وإنما ستعزز الوحدة الوطنية وتتجذر في الموقف الممانع وتطوره نحو المقاوم، الأمر الذي يتناقض كليا مع مشروع أمريكا التفتيتي في المنطقة ويتناقض مع مصلحة فاسدي الطرفين». «الافتتاحية: احتمال ثورة مضادة.. تحت سقف الحوار!!، 27 آذار 2012».

«إن الطروحات الطائفية، والطروحات التي تبنت خيار العنف، كانت خدمة كبرى لأعداء التغيير الجذري في النظام والمعارضة، فقد وجد هؤلاء وأولئك ضالتهم في تحطيم الحركة الشعبية عبر قسم السوريين عموديا وفقاً لثنائيات وهمية وإغراقهم في دمائهم، حيث تحول الشعب بمواليه ومعارضيه إلى أداة لصراع النخب الناهبة فيما بينها، بدل أن يكون موحداً على أساس مصلحته الاقتصادية الاجتماعية والوطنية والديمقراطية ضد تلك النخب جميعها». «افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود، 14 آذار 2021».

«وحدة الشعب السوري تعني وحدة 95% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف. هؤلاء الـ«95%» هم الشعب السوري، هم ملح الأرض وثروتها، وهم حصن البلاد وجوهرها، وهم البلاد... هؤلاء قد بدأوا بتنظيم صفوفهم – كما جرى في اعتصام 17 نيسان وقبله وبعده في عدد من التحركات المطلبية – للتحرك والدفاع عن مصالحهم في وجه سياسات اقتصادية هي تكرار واستكمال للسياسات السابقة، وتحت مسميات مطابقة أيضاً، من طراز «اقتصاد السوق» والخصخصة ورفع الدعم، بل وحتى باستخدام بعض الشخوص المكررة نفسها، بعد «تسوية أوضاعها» وغسلها من جرائمها.

من يخاف وحدة الشعب السوري، إنما يخدم مصالح الفاسدين الكبار، سواء منهم الجديد أو القديم الذي جرى «غسله»، وإنما يخدم مصالح أمراء الحرب الذين يريدون الحفاظ على «رعية» ينهبونها ويحاربون بها «رعايا» الأمراء الآخرين. وبكلمة، فإن من يقف ضد وحدة الشعب السوري في الداخل، هو فاسد أو أمير حرب أو بطانة لفاسد أو أمير حرب، أو عميل للخارج، وينبغي أن تتم محاسبته على هذه الأسس». «افتتاحية قاسيون 1276: الشعب السوري واحد «فأما الزبد فيذهب جفاء»، 3 أيار 2026».

* * *

سادساً: عوامل استمرار الحركة الشعبية

«هذه الحركة ليست غيمة عابرة وليست سحابة صيف، وليست قضية مؤقتة. سورية والعالم العربي وكل العالم دخل في مرحلة حراك جماهيري عميق سيستمر عقودا وسوف يحدد حركة التاريخ خلال الفترة القادمة»... «مهمتنا جميعا إنقاذ الحركة الشعبية والحفاظ على سلميّتها ومنع العنف ضدها، والذي بحجته يراد إدخال البلاد في أتون حرب أهلية، لكي يستطيع الفاسدون الكبار النجاة بما نهبوه من أموال والهروب من المحاسبة». «د. جميل، لقاء شام إف أم 21 تشرين الأول 2011».

«الحركة الشعبية السلمية، والوطنية موضوعيا، وبقوة الطاقة الكامنة، والدفع الذاتي، ستلفظ كل تلك الطفيليات التي تعتاش عليها من هنا وهناك، ومن يحاول حرفها عن مسارها، وستبلور برنامجها المتكامل وطنيا واقتصاديا اجتماعيا وديمقراطيا، والذي يعبر عن مصالح الشعب السوري الواحد، بعيدا عن الروح الكيدية والثأرية. هكذا تقول تجارب معظم الحركات الشعبية في التاريخ، وهذا عهدنا بالشعب السوري كما تؤكد تجربته التاريخية الخاصة». «الموقف اليومي.. والحركة الشعبية، مقالة في قاسيون، 17 آب 2011».

«الحركة الشعبية التي انطلقت عام 2011 لم تكن في جوهرها إلا تعبيراً عن أزمة وطنية عميقة لا تحل بغير تغيير وطني جذري شامل، اقتصادي– اجتماعي ديمقراطي، يصب في مصلحة الأغلبية المفقّرة من السوريين.. إن تحقيق مهام التغيير يصبح ممكنا فقط حين تتحول الحركة من «نشاط سياسي عال» إلى «نشاط سياسي عالٍ ومنظم». وفي الخصوصية السورية، فإن الوظيفة المباشرة للتنفيذ الكامل للقرار 2254 باتت تتلخص في مسألتين، أولاً: تنفيذ القرار هو الإنجاز المكافئ للتضحيات التي بذلتها الحركة الشعبية السورية بأشكالها المختلفة في طورها الأول... ثانياً: إزالة التدخلات السلبية المختلفة التي قطعت وشوهت تطور الحركة خلال السنوات الماضية، مع احتفاظ الحركة في ذاكرتها بالدروس الثمينة التي تعلمتها، لتتابع الطريق من أعلى منصة معرفية وصلت إليها». «افتتاحية قاسيون 1032: الحركة الشعبية و2254، مقالة في قاسيون، 22 آب 2021».

«سورية ليست استثناءً أيضا بما يخص الحركة الشعبية وصعودها، مع خصوصية أنها في سورية كامنة، تراقب وتتحضر للظرف المناسب للعودة بزخم أعلى وبتنظيم أعلى. وعودتها هذه هي ضرورة لا مفر منها». «افتتاحية قاسيون 1094: الحركة الشعبية تصعد و«النخب» تنحط!، 30 تشرين الأول 2022».

«بين الاستنتاجات الواضحة التي لمسها المشاركون في الاعتصام على الأرض، أن هناك بوناً شاسعاً بين «جنرالات» ما وراء البحار، وما وراء الشاشات، وبين الواقع؛ فالشخصيات والقوى ذات الصوت الأعلى ما وراء الشاشات، والتي دفعت بأشكال مباشرة أو غير مباشرة نحو التصعيد ونحو شعارات قصوى، لم يظهر لها أي وجود تقريبا على أرض الواقع، ولم تستطع دفع الناس بالاتجاهات التي تتمناها؛ وبالمقابل فقد نجح المشتركون الحقيقيون، في فرض سلوك عقلاني ومنضبط... وهذه خطوة أولى شديدة الأهمية في طريق الحركة الشعبية– التي تبدأ الآن طوراً جديداً– نحو صناعة قياداتها بنفسها، ومن رحمها، ونحو منع التسلق عليها بأي شكل من الأشكال. وهي خطوة أولى أيضا بالنسبة للقوى الحقيقية التي شاركت باللحم الحي، في تقديم نفسها للناس على قدم المساواة معهم، وليس بوصفها قيادة لهم، وفي تقديم برامجها وسلوكها الملموس لتطلب اعتراف الناس بها، وحينها فقط يمكن أن تلعب دورها الحقيقي في تمثيلهم» «افتتاحية قاسيون 1274: نجاح اعتصام 17 نيسان، علامة فارقة! 19 نيسان 2026».

الحركة الشعبية التي انطلقت عام 2011 لم تكن في جوهرها إلا تعبيراً عن أزمة وطنية عميقة لا تحل بغير تغيير وطني جذري شامل اقتصادي-اجتماعي ديمقراطي

التسول في سورية، شهادة صامتة على فشل الدولة...!

أصابعٌ صغيرة تمسح زجاج السيارات، أيادٍ ناعمة تبيع المناديل، وعيونٌ غائرة تمد لك كفّها باستجداء، إنهم ليسوا مجرد «متسولين» أو «باعة متجولين» في لغة التقارير الجافة، إنهم طفولةٌ سورية التي تُسلب يومياً بين اقتصاد منهارٍ ولا مبالاة رسمية وجشع شبكات تتربح على أوجاعهم!

■ رهف ونوس

فالتسول أصبح ظاهرة متفاقمة تنخر جسد المستقبل السوري، بينما تكتفي الدولة بمعالجات شكلية كمن يرش العطر على ورم خبيث.

اقتصاد الظل والظلام

لم يعد استغلال الأطفال عملاً فردياً عشوائياً، بل اقتصاد ظل متكامل، ففي حلب مثلاً، تظهر اليوم أخطر أشكاله في دفع الأطفال لتنفيذ عمليات نشل حقائب، سرقة ألواح الطاقة الشمسية، عدادات المياه، وكابلات الإنترنت، بل وحتى السجاد من شرفات المنازل، ليتلاشوا بعدها كالدخان، تاركين خلفهم حسرة ورعباً يومياً يحسب له ألف حساب.

هؤلاء ليسوا «لصوصاً صغاراً» بل أدوات في يد عصابات تستغل تشردهم وحاجتهم، لتتصدق عليهم «بالفتات» مقابل تحويلهم إلى ماكينات ربح.

فهناك أكثر من 70% من حالات التسول في حلب «امتهان منظم» وفق ما نشرته صحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/1/13. فتحولت شوارع غالبية المحافظات إلى سوق مفتوحة للتسول المقنّع؛ بيع المناديل، مسح الزجاج، نبش القمامة وجمع الخردة ومخاطر ذلك على صحتهم، أما المشردون الحقيقيون يفترشون الأرصفة وينامون في الحدائق العامة، بلا سند، بلا حماية، وبلا أمل.

جذر الكارثة

لا يمكن فهم هذه المأساة بمعزل عن الجريمة الاقتصادية الممنهجة التي سبقتها، فاليوم يعيش 90–95% من السوريين تحت خط الفقر وفق تقارير دولية، هذا يعني أن ملايين الأسر مفقرة عاجزة عن تأمين لقمة العيش.

ما فاقم الكارثة هو ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، فهناك ما بين 2,4–2,5 مليون طفل خارج المدرسة، فالدمار الذي طال البنى التحتية بما فيها المدارس وانهيار الاقتصاد وغياب دور الدولة ضاعف من حاجة الأطفال إلى إعالة أسرهم التي فقدت معيلها بسبب الموت أو العجز والفقر ليتحولوا إلى عمالة هامشية وفرصة للاستغلال، وعليه فالتسول ليس نتيجة للفقر بل تشابك لعشرات الظواهر الأخرى، مثل: عمالة الأطفال، التسرب من المدارس، العنف الأسري، تفكك الروابط الاجتماعية، انهيار القيم، حتى الجريمة.

غياب متعمد

السياسات الحكومية الظالمة تعد وحدها المسؤولة عن تفشي هذه الظاهرة كما غيرها من الظواهر السلبية، اعتباراً من سياسات تجميد الأجور والمزيد من الإفقار المتعمد مروراً بتقليص الإنفاق العام وصولاً إلى جيوش من العاطلين عن العمل، وليس انتهاءً بحماية مصالح كبار التجار والمستغلين والفاسدين على حساب مصالح المفقرين، كلها عوامل فككت النسيج الاجتماعي وحولت الحماية الاجتماعية إلى ذكرى، فالدولة التي يفترض أن تحمي أطفالها ، هي من ألقت بهم إلى الشارع، فضبوط المكافحة مسكنات لا تعالج جذورها، بل تتعامل معها كأنها «مشهد طارئ» يمكن إخفاؤه عن الأنظار.

هذا ليس فشل في إدارة ملف التسول بل تهرب صريح من المسؤولية، فأين برامج الدعم؟ أين الخطط الاقتصادية؟ أين تحسين الأجور؟ وأين الخدمات؟!

وحدهم يدفعون الثمن؟

هؤلاء الأطفال ليسوا مجرد أرقام، بل أجيال مهمشة يدفعون الثمن من كرامتهم ومستقبلهم وصحتهم، طفل يتسول اليوم هو شاب محطم غداً، هو أب عاجز بعد غد، هو حلقة جديدة في سلسلة الفقر والتفكك التي ستبتلع المجتمع بأسره، وقطع هذه السلسلة لا يكون بحملات أمنية مؤقتة وتصوير المتسولين وكأنهم مجرمون أو غرباء عن المجتمع، ولا ببيانات استنكار، ولا بتأهيل مراكز إيواء تبتلع الأطفال مؤقتاً ثم تلفظهم إلى الشارع ثانية.

المعالجة تبدأ برؤية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة تعيد بناء الإنسان قبل الحجر، وتضع كرامته فوق أرباح السوق، وتجعل من المدرسة بوابة مستقبل لا من الجوع طريقاً إلى الجريمة، فتعيد إحياء عجلة الإنتاج ليعيد المجتمع بناء نفسه.

فإلى متى سيبقى أطفال سورية يباعون ويشترون في أسواق «البؤس المُعلّب» بينما الدولة تتفرج دون أي خطة وطنية حقيقية لإنقاذ ما تبقى؟!

آن الأوان لاعتراف الدولة بهذه المأساة التي لا يمكن حلها إلا بإنهاء الفقر، فلا عدالة دون دولة تحترم نفسها وشعبها وتضمن له العيش الكريم.

قرار جديد... وجوع قديم

تخفيض وزن ربطة الخبز ليس «إجراءً تنظيمياً»، بل صفعة جديدة للمواطن الذي لم يعد يحتمل المزيد من تقليص الدعم والتضييق على أساسيات الحياة. فحين تُخفض ربطة الخبز من 1200 غرام إلى 1050 غراماً مع الإبقاء على السعر نفسه وعدد الأرغفة نفسه، فهذا يعني ببساطة أن الحكومة رفعت سعر الخبز بشكل غير مباشر، حتى لو حاولت تغليف القرار بعبارات مثل «تحسين الجودة» أو «ضبط الهدر».

الخبز في سورية ليس سلعة كمالية، بل هو آخر ما تبقى لغالبية العائلات التي التهم التضخم رواتبها ومدخراتها وأحلامها. فالمواطن الذي يقف ساعات في الطوابير للحصول على ربطة خبز بالكاد تكفي أسرته يجد نفسه اليوم أمام كمية أقل مقابل السعر نفسه، في وقت ترتفع فيه أسعار كل شيء «الكهرباء– النقل– المحروقات– الإيجارات– والمواد الغذائية الأساسية».

القرار يعكس بوضوح استمرار سياسة تحميل المواطن وحده فاتورة الانهيار الاقتصادي، التي عملت بها السلطة الساقطة والمستمرة حتى الآن. فبدلاً من البحث عن حلول حقيقية لأزمة الطحين والإنتاج والفساد والهدر في مؤسسات الدعم، يتم اللجوء إلى الحل الأسهل دائما «تقليص ما يصل إلى الناس». إنها سياسة «الاقتطاع من لقمة الفقير» تحت ذرائع تقنية وإدارية لم تعد تقنع أحدا.

الأخطر من القرار نفسه هو ما يمثله من مؤشر خطر على اتجاهات المرحلة المقبلة. فكلّ تخفيض جديد في وزن الربطة أو عدد الأرغفة أو مخصصات الطحين هو خطوة إضافية نحو رفع الدعم تدريجياً عن أهم مادة غذائية في البلاد. ومع كل خطوة يزداد يقين الناس بأنهم تركوا وحدهم في مواجهة الجوع والفقر والعجز.

فكيف يمكن لعائلة محدودة الدخل أن تتأقلم مع هذا التقليص بينما الرواتب لا تكفي أياما قليلة؟

وكيف يمكن الحديث عن «تحسين معيشة» فيما يتم تقليص أبسط مقومات الأمن الغذائي؟

الواقع أن المواطن السوري لم يعد يطالب بالرفاهية، بل بالحفاظ على الحد الأدنى فقط من القدرة على العيش بكرامة.

بلغة الأرقام فإن القرار الجديد يعني عملياً اقتطاع نحو 500 ليرة قديمة من قيمة كل ربطة خبز عبر تخفيض الوزن مع تثبيت السعر، على ذلك فإن الوفر الحقيقي لا يأتي من تحسين الإنتاج أو مكافحة الهدر، بل يسحب مباشرة من جيوب المواطنين وعلى حساب لقمتهم اليومية. وبالاستناد إلى تقارير تتحدث عن إنتاج يقارب 4,4 ملايين ربطة خبز يومياً، فإن الحكومة تحقق وفراً يقدر بنحو 2,2 مليار ليرة قديمة يومياً، بينما يصل سنوياً إلى أكثر من 800 مليار ليرة قديمة. هذه الأرقام الضخمة تكشف أن ما يقدم كإجراء إداري أو تقني ليس سوى تخفيض واسع للدعم تموله الأسر المفقرة ومحدودة الدخل، في وقت تعيش فيه البلاد واحدة من أقسى الأزمات المعيشية والاقتصادية في تاريخها.

إن هذا القرار لن يقرأ شعبياً كإجراء اقتصادي عابر، بل كرسالة رسمية قاسية تقول للناس إن الضغوط المعيشية ستزداد، وإن الدعم يتآكل تدريجياً، وإن لقمة الخبز نفسها لم تعد بمنأى عن التقليص. وفي بلد يعيش ملايين سكانه تحت خط الفقر، فإن المساس بالخبز ليس مجرد قرار إداري، بل قضية تمس الكرامة والأمان الاجتماعي والاستقرار اليومي لكل بيت.

إعادة تسعير الحياة... وقود يرتفع مرتين ومعيشة تنزلق إلى الحافة

منذ مطلع عام 2026 وحتى النشرة الأخيرة في 7 أيار، لم يعد ما يحدث في سوق المشتقات النفطية في سورية مجرد «تعديل أسعار»، بل تحول إلى مسار ضغط متواصل يُعاد فيه تشكيل الحياة اليومية ببطء قاس، لكنه ثابت الاتجاه؛ إلى الأعلى فقط. فالبنزين الذي كان عند حدود 0.85–0.91 من الدولار للتر في بداية العام، أصبح اليوم بين 1.10 و1.15 دولار. المازوت ارتفع من نحو 0.75 إلى قرابة 0.88 من الدولار، والغاز المنزلي من 10.5 إلى 12.5 دولاراً للأسطوانة، فيما وصل الغاز الصناعي إلى نحو 20 دولاراً. أرقام تبدو «مألوفة» على الورق، لكنها في الواقع تعني شيئاً واحداً في الشارع؛ حياة تُصبح أكثر كلفة كل شهر دون أي زيادة مقابلة في القدرة على الاحتمال.

لكن الأخطر لم يكن ارتفاع السعر فقط، بل الطريقة التي جرى بها هذا الارتفاع. ففي بداية العام، كان التسعير يعتمد على سعر صرف منخفض نسبيا للمحروقات «نحو 116,5 ليرة للدولار»، ما كان يعطي انطباعا شكليا بأن هناك سقفا يمكن توقعه. ثم بدأ هذا السقف بالتآكل بصمت، حتى وصلنا إلى مرحلة جرى فيها استخدام «سعر صرف محروقات» مرتفع بشكل كبير خلال منتصف العام، قبل أن يُعاد ضبطه لاحقا في النشرة الأخيرة ضمن صيغة جديدة وبعتبة سعرية 13,300 ليرة للدولار، والنتيجة لم تكن مجرد تغيير رقم، بل تغيير قواعد اللعبة بالكامل، فلم يعد السعر يرتفع مرة واحدة، بل يرتفع مرتين في الوقت نفسه، مرة عبر رفع سعر المادة بالدولار، ومرة عبر رفع أو تعديل سعر الصرف الذي تُحسب عليه هذه المادة.

في هذا السياق، جاء تصريح مدير العلاقات العامة في وزارة الطاقة أحمد السليمان ليقدم التفسير الرسمي المعتاد؛ ارتفاع الأسعار «مرتبط بارتفاع أسعار النفط عالميا»، وأن الهدف هو «تأمين الاستيراد واستدامة التوريد». على الورق، يبدو الخطاب منطقيا وهادئا. لكن في الواقع المعيشي، هذا النوع من التبرير يتجاوز المشكلة بدل أن يواجهها. لأن السؤال الحقيقي ليس كم سعر النفط عالميا؟ بل: كيف يُطلب من مواطن يتقاضى راتبه بالليرة السورية، راتبا هزيلا وثابتا ومتآكلا، أن يتعامل مع اقتصاد يسعَّر بالكامل تقريبا بالدولار؟

هنا تحديدا تنكشف الفجوة القاتلة. أن يتم الحديث عن «سوق عالمي» وكأن المواطن جزء منه، بينما هو في الحقيقة خارج هذه المعادلة تماما. يُحاسب بالدولار عند تعبئة البنزين وشراء الغاز، لكن يُدفع له بالليرة. هذا ليس تفصيلا اقتصاديا، بل اختلال بنيوي يجعل كل زيادة في السعر ليست مجرد رقم إضافي، بل اقتطاع مباشر من القدرة على العيش.

ومع كل نشرة جديدة، تتوسع الدائرة بشكل لا يرحم.

فالنقل لم يحتج وقتا طويلا ليحول هذه الزيادات إلى أجور أعلى؛ السرافيس، سيارات الأجرة، النقل بين المحافظات، كلها دخلت في موجة تسعير متصاعدة لا تنتظر قرارا رسميا لتطبيقه.

والفلاح وجد نفسه أمام معادلة مستحيلة، فكيف يزرع أرضه إذا كان تشغيل مضخة المياه أو الجرار يلتهم جزءا كبيرا من كلفة الإنتاج؟

والصناعة، خصوصا الصغيرة منها، بدأت تتقلص بهدوء، لأن كل منتج أصبح يحمل داخله كلفة طاقة ونقل لا يمكن التحكم بها.

حتى الخدمات اليومية البسيطة أصبحت مرتبطة مباشرة بسعر الوقود، من التوصيل إلى التدفئة إلى حتى كلفة تشغيل المولدات.

أما المواطن، فهو الحلقة التي لا تملك حتى خيار الاعتراض العملي. فأسطوانة الغاز التي ارتفعت من 10,5 إلى 12,5 دولارا لم تعد مجرد رقم في نشرة، بل أصبحت قرارا يوميا داخل كل بيت، فهل تستخدم الآن أم تؤجل؟ وهل تكفي للشهر أم يجب تقنينها منذ اليوم الأول؟ والبنزين لم يعد مجرد وسيلة تنقل، بل أصبح حسابا قاسيا بين الذهاب إلى العمل أو تقليص الحركة إلى الحد الأدنى. كل شيء يختصر، يؤجل، يقلص، لإبقاء الحياة ضمن حدودها الدنيا فقط.

والأشد قسوة أن هذا كله لا يحدث دفعة واحدة، بل عبر «جرعات» متتالية من الرفع، كل واحدة منها تُقدَّم كأنها صغيرة أو ضرورية أو «طفيفة»، بينما أثرها التراكمي يحوّل المعيشة إلى حالة استنزاف دائم. لأن المشكلة ليست في ارتفاع واحد كبير يمكن مواجهته، بل في ارتفاعات متكررة تعيد تشكيل كل شيء قبل أن يتكيف الناس مع ما قبلها أصلا.

فما تكشفه سلسلة نشرات 2026 ليس مجرد سياسة تسعير للمشتقات النفطية، بل نظام ضغط اقتصادي متراكم، حيث لا يرفع السعر مرة واحدة فقط، بل يعاد بناء طريقة احتسابه بشكل يجعل كل زيادة لاحقة أكثر قسوة من السابقة، يعاد فيها تحميل الكلفة كاملة على المواطن، دون أي توازن حقيقي بين الدخل والأسعار، ولتتشكل معادلة واحدة واضحة؛ اقتصاد يدار بتحميل الكلفة الكاملة على المواطن، حتى آخر حدود الاحتمال.

انقطاع أدوية الأمراض المناعية... مرضى بلا علاج، وأدوية مستوردة تنهك الميزانية

بات عجز الدولة عن تأمين أدوية الأمراض المناعية مجاناً مؤشراً خطِراً على تراجع قدرة النظام الصحي على أداء واحدة من أهم وظائفه؛ أي حماية المواطنين من المخاطر المالية المدمرة للعلاج.

■ نور الإبراهيم

فمع تأخر التوريدات، يواجه أكثر من 8 آلاف مريض تصلب لويحيّ، بحسب بيانات الاتحاد الدولي لعام 2024، وآلاف آخرون مصابون بداء كرون والذئبة الحمراء والتهاب المفاصل الروماتويدي– أزمة متكاملة.

هذه الأدوية المستوردة لم تعد متوفرة في المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة أو المستشفيات الحكومية، كالمجتهد والمواساة، وبحال توفرها في الصيدليات فإن أسعارها خيالية.

أما البديل الذي يلجأ إليه الكثيرون هو حقن الكورتيزون مثل «ديبروفوس»، بسعر يتراوح بين 10 إلى 50 دولاراً للحقنة الواحدة، وقد يحتاج المريض إلى عدة حقن خلال الهجمة الواحدة، ما يحول الدواء إلى عبء مالي طاحن في بلد لا يتجاوز فيه الراتب 90 دولاراً.

عوامل «تقنية ولوجستية»

أرجع مدير الإمداد في وزارة الصحة الدكتور بكور البكور، في حديث لجريدة «عنب بلدي» في 2 أيار، التأخر إلى عوامل تقنية ولوجستية، أبرزها تأخر بعض الموردين، وإعداد طلبات الشراء المتأخرة.

لكن هذا «العذر التقني»، يكشف عن خلل بنيوي في إدارة التوريد. ففي نظام صحي يعمل على حافة الانهيار، يترجم أي تأخير في جداول الشراء إلى شهور من المعاناة للمرضى الذين يعتمدون على جرعات منتظمة.

فيما يبقى المريض رهينة لتقلبات الأسعار في السوق العالمية وسياسات الدولة المتعثرة.

خطوات غير كافية

أعلنت وزارة الصحة في 7 أيار عن بدء إحصاء وطني يشمل المرضى الذين يتلقون علاجات بيولوجية، ودعت المصابين إلى مراجعة أقرب مركز صحي لتسجيل بياناتهم.

إلا أن التسجيل لا يعني الحصول على العلاج فورياً؛ فهو يتم لأغراض تخطيطية فقط لتحسين التنظيم وتوفير العلاجات المتاحة.

لكن متى سيتم توفيرها؛ لا أحد يعرف!

رفاهية الدواء

حرمان المرضى من الأدوية يعني دفعهم بقسوة نحو الإعاقة والاعتماد الكلي على الآخرين، ما يزيد العبء على الأسر المفقرة أصلاً.

فغياب العلاج يعني موتا بطيئا، حيث تتراكم الإعاقات الجسدية والنفسية، ليكون المرضى شهودا على تدهور صحتهم وهم عاجزون عن إيقافه.

وفي ظل غياب إحصاءات دقيقة وضمان اجتماعي فاعل، يبقى سؤال المرضى معلقا من دون إجابة: إذا كانت الدولة عاجزة عن حماية بضعة آلاف من مواطنيها، فمن ستحمي؟

التعرفة الجديدة في سيمالكا... ضربة جديدة للأسواق والمعيشة

في خطوة جديدة تعكس تعمّق النهج الجبائي في السياسات الاقتصادية، أقدمت الحكومة السورية على رفع التعرفة الجمركية في معبر سيمالكا الحدودي الرابط بين محافظة الحسكة إقليم كردستان العراق، ضمن آلية جديدة دخلت حيّز التنفيذ في الآونة الأخيرة، الأمر الذي أثار موجة واسعة من الاعتراضات في الأوساط التجارية والشعبية، وسط تحذيرات من تداعيات كارثية على الأسعار وحركة السوق.

■ مراسل قاسيون

المعبر، الذي يُعد أحد أبرز الشرايين الاقتصادية في محافظة الحسكة، شهد تطبيق ما سُمّي بنظام «المنسّق»، والذي تضمّن زيادات كبيرة وغير مسبوقة على الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الواردة بالمقارنة مع ما كانت عليه.

ووفق مصادر تجارية، فقد شملت هذه الزيادات مواد أساسية تمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر، حيث ارتفعت رسوم إدخال الزيت النباتي، والسكر، والطحين، إضافة إلى الخضار والفواكه، بنسب وصلت في بعض الحالات إلى أضعاف مضاعفة، ما أدى إلى قفزة فورية في التكاليف.

ولتوضيح حجم الاختلال الذي تسببه هذه الرسوم، يورد تجار مثالاً على مادة الإسمنت، حيث يبلغ سعر الطن من المصدر نحو 60 دولاراً، تُضاف إليه ضريبة جمركية بقيمة 25 دولاراً، ليصل إلى 85 دولارا عند المعبر، إلا أنه يباع في أسواق القامشلي بسعر يتراوح بين 140 و145 دولاراً للطن. هذا الفارق الكبير لا يعكس كلفة النقل أو الربح فقط، بل يكشف عن سلسلة من الرسوم والهوامش التي تتراكم على حساب المستهلك، ما يؤدي إلى تضخم أسعار مواد البناء ويؤثر مباشرة على قطاع الإسكان ويزيد من كلفة الإعمار.

أما في قطاع الألبسة، فتبدو الصورة أكثر حدّة، إذ كانت الضريبة الجمركية المفروضة على كل طن تقارب 100 دولار قبل القرار، لترتفع بعده بشكل صادم إلى نحو 4000 دولار. هذه الزيادة الهائلة دفعت العديد من التجار إلى العزوف عن الاستيراد، أو تقليص كمياتهم إلى الحد الأدنى، ما ينذر بارتفاع كبير في أسعار الألبسة وتراجع قدرتها على المنافسة، إضافة إلى احتمال ازدهار التهريب كبديل أقل كلفة، بكل ما يحمله ذلك من آثار سلبية على السوق النظامية.

هذه الزيادات لم تبقَ حبيسة الأرقام، بل انعكست بشكل مباشر على الأسواق، حيث بدأت الأسعار بالارتفاع التدريجي، مع توقعات بموجة غلاء أوسع خلال الفترة المقبلة. كما أن الكلفة الإضافية التي فرضتها الرسوم الجديدة تُحمَّل بالكامل على المستهلك، في ظل غياب أي سياسات داعمة أو رقابية تحدّ من جشع الوسطاء أو تحمي القدرة الشرائية المتدهورة أصلاً.

في هذا السياق، شهد المعبر حالة من الشلل النسبي، مع تراجع ملحوظ في حركة الشاحنات والبضائع. وأفاد عدد من التجار بأنهم اضطروا إلى تعليق نشاطهم أو تقليصه، نتيجة عدم قدرتهم على تحمّل الرسوم الجديدة، فيما أعلن آخرون الدخول في إضراب مفتوح احتجاجاً على القرار، مطالبين بإلغائه أو إعادة النظر فيه بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي المتردي. ويشير هؤلاء إلى أن الاستمرار في هذه السياسة سيدفع المزيد من التجار إلى الانسحاب من السوق أو البحث عن طرق بديلة، ما يهدد بتفاقم أزمة توفر المواد.

الإضراب الذي نفذه عدد من التجار شكّل مؤشراً واضحاً على حجم الغضب داخل الأوساط الاقتصادية، حيث تم إغلاق بعض مكاتب التخليص الجمركي، وتوقفت عمليات الاستيراد بشكل جزئي، في خطوة احتجاجية تهدف إلى الضغط على الجهات المعنية للتراجع عن القرار. ويؤكد مشاركون في الإضراب أن الهدف ليس تخفيف الأعباء فقط عن التجار، بل حماية السوق المحلية من الانهيار، ومنع انتقال آثار هذه السياسات إلى عموم المواطنين.

وتشير بعض المصادر أيضاً إلى أن «الإدارة الذاتية» تفرض بدورها أشكالاً من الضرائب أو الرسوم غير المباشرة على البضائع، ما يؤدي إلى ازدواجية في الجباية وتراكم إضافي في التكاليف. هذه الازدواجية تعمّق من أزمة الأسعار، وتضع التاجر والمستهلك في مواجهة أعباء مركبة، دون وجود تنسيق اقتصادي واضح بين الجهات المختلفة.

من جهة أخرى، فإن هذه الإجراءات تأتي في سياق محاولة لتعويض النقص في الإيرادات عبر تحميل الأعباء للقطاعات الإنتاجية والتجارية، بدلاً من البحث عن حلول اقتصادية حقيقية تعالج جذور الأزمة. كما أن رفع الرسوم في ظل تراجع النشاط الاقتصادي لا يؤدي إلى زيادة الإيرادات، بل إلى نتيجة عكسية تتمثل في تقلص حجم التجارة، وتراجع التحصيل الجمركي على المدى المتوسط.

إضافة إلى ذلك فإن استمرار هذه السياسة سيؤدي إلى تعميق حالة الركود، وزيادة معدلات التضخم، في وقت يعاني فيه السكان من مستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة. كما أن غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل، والاعتماد على القرارات المفاجئة، يفاقم من حالة عدم الاستقرار في الأسواق، ويدفع برؤوس الأموال إلى الهروب.

في المحصلة، يبدو أن قرار رفع التعرفة الجمركية في معبر سيمالكا لا يمكن فصله عن النهج العام للسياسات الاقتصادية، التي تضع الجباية في مقدمة الأولويات، دون الأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها الاجتماعية والمعيشية. وبينما تتصاعد أصوات الاحتجاج والإضراب، يبقى السؤال مفتوحاً حول مدى استعداد الجهات المعنية للتراجع عن هذه الإجراءات، أو الاستمرار في مسار يهدد بمزيد من التدهور الاقتصادي والمعيشي.

قرى سهل الغاب... خدمات منعدمة ومشاريع مؤجلة

يعيش أهالي القرقور وخربة الناقوس والحويز والمشيك والشريعة وغيرها من قرى وبلدات سهل الغاب شمالي غربي حماة أزمة مستمرة.

■ سلمى صلاح

حيث عاد جزء من السكان إلى منازلهم المدمرة لكن من دون أن تعود معهم مقومات الحياة الأساسية، ما خلق وضعاً هشاً يهدد بإعادة إنتاج موجات نزوح جديدة. فيما يعكس غياب إحصاءات دقيقة للعائدين غياب التخطيط الحكومي. أما التقارير المحلية، ومنظمات مثل وحدة تنسيق الدعم «ACU» تشير إلى أن نسبة العائدين إلى هذه القرى لا تتجاوز 15–20%.

انقطاع الاتصالات يفاقم العزلة

انقطعت خدمات الاتصالات الأرضية والخليوية عن ناحية الزيارة والقرى التابعة لها منذ عشر سنوات، في ظل تدمير مركز البريد الرئيسي وعدم توفر أي بنية تحتية بديلة.

وما يعنيه هذا الأمر ببساطة، أن سكان المنطقة هم خارج العالم تماماً. لا مكالمات، ولا إنترنت، ولا حتى وسيلة للتواصل مع الطوارئ، أو القدرة على إجراء معاملات رسمية.

التعليم يدفع الثمن

بيّن وسيم الأحمد، مدير المكتب الإعلامي في مديرية تربية حماة، «للثورة السورية»، في 28 نيسان، حجم معاناة المدارس من جراء ضعف خدمات الاتصالات وانقطاع الكهرباء، ما يعرقل التواصل بين المدرسة والمجمع الامتحاني ويؤخر الاستجابة للمشكلات.

حيث يضطر مدير المدرسة إلى التوجه شخصياً إلى المجمع خلال الدوام؛ أي إن مدير مدرسة يترك طلابه ومعلميه ليتحول إلى «ساعي بريد» يحمل أوراقاً أو يبلغ عن مشكلة، بينما يضيع الوقت الدراسي وتنهار العملية التعليمية.

أزمة صحية

تشكل شبكات الصرف الصحي المتضررة أو المعدومة أزمة أخرى. فمع انتشار المياه الملوثة في عدد من القرى، واختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي يعيش الأهالي على حافة كارثة صحية.

والأسوأ هو افتقار القرى والبلدات إلى منشآت طبية مجهزة، ما يدفع بالمرضى إلى قطع مسافات تصل إلى 40 كيلومتراً للوصول إلى أقرب مستشفى في مدينة السقيلبية.

40 كيلومتراً على طرقات متهالكة، من دون سيارة إسعاف، ومن دون اتصال مسبق، وأي رعاية طبية أولية. هذا يعني أن أي حالة إسعافية هي أقرب إلى حكم بالإعدام!

عودة منقوصة

ما تعانيه قرى سهل الغاب لا يختلف جوهرياً عن مناطق أخرى في سورية، لكنه يُبرز نموذجاً من عودة النازحين إلى فراغ خدمي يعيد إنتاج الفقر والمرض.

فالاستقرار لا يتحقق بتوفير المأوى فقط، بل بشبكة متكاملة من الخدمات تبدأ من الاتصالات وصولاً إلى الصحة والتعليم.

وفيما يستمر المسؤولون بالحديث عن استثمارات وبناء قرى «نموذجية»، تنهار الطرقات يوماً بعد يوم، والمياه تتحول إلى وباء، والمدارس تعمل بالحد الأدنى، والصحة بعيدة.

ماروتا سيتي... احتجاجات تتصاعد واتهامات بغياب العدالة

شهدت العاصمة دمشق، يوم الجمعة 8 أيار 2026، وقفة احتجاجية شارك فيها العشرات من متضرري المرسوم 66 من سكان المزة وكفرسوسة وبساتين الرازي، في مشهد يعكس استمرار التوتر الاجتماعي والحقوقي المرتبط بمشاريع التنظيم العمراني الكبرى، وفي مقدمتها مشروع ماروتا سيتي.

وجاءت الوقفة في سياق شعور متراكم لدى الأهالي بأن ما جرى خلال السنوات الماضية على يد السلطة الساقطة والمستمر حتى تاريخه لم يكن مجرد إعادة تنظيم عمراني، بل عملية اقتلاع واسعة من أماكن السكن الأصلية، حيث أزيلت أحياء بكاملها كانت تضم بيوتا عمرها عشرات السنين، وتشكل ذاكرة اجتماعية وعائلية متجذرة لسكانها. ويرى المحتجون أن كثيراً من العائلات لم تخسر عقارات فقط، بل فقدت استقرارها اليومي، وروابطها الاجتماعية، وأماكن نشأتها، لتدخل في مرحلة طويلة من التشتت والانتظار.

ويؤكد المتضررون أن تطبيق المرسوم خلال سنوات الحرب والأزمة المعيشية التي مرت بها البلاد، تزامن مع ظروف اقتصادية وأمنية قاسية، جعلت العديد من السكان في موقع ضعف شديد، ما دفع بعضهم اضطراراً إلى قبول بيع حقوقه أو التنازل عنها أو الانتظار الطويل دون قدرة على المواجهة القانونية أو المالية، وهو ما يشيرون إليه بأنه كان ضغطاً واستغلالاً مباشراً للظروف التي مروا بها.

كما يحمِّل المحتجون جزءاً من المسؤولية لآليات تنفيذ المشروع التي سمحت، بحسب وصفهم، بدخول مستثمرين كبار وشركات تطوير عقاري إلى قلب المنطقة، مستفيدين من إعادة هيكلة الأرض وتحويلها إلى مشروع استثماري ضخم عالي القيمة، في حين بقي السكان الأصليون في موقع الخسارة أو التعويض غير المتكافئ، سواء عبر أسهم تنظيمية محدودة أو وعود بالسكن البديل تأخر تنفيذها لسنوات.

وفي هذا السياق، يربط الأهالي بين البعد الاقتصادي للمشروع وبين البعد الاجتماعي، معتبرين أن ما جرى أدى إلى تحويل منطقة سكنية شعبية إلى بيئة استثمارية مرتفعة القيمة، دون أن ينعكس ذلك على أصحاب الأرض الأصليين، الذين يرون أنهم كانوا الحلقة الأضعف في «معادلة التطوير».

وبعد انتهاء الوقفة، صدر بيان عن ممثلين عن أهالي المزة وكفرسوسة وأصحاب الحقوق، أكدوا فيه أن ما يعبرون عنه ليس مجرد اعتراض على إجراءات إدارية، بل هو مطالبة باستعادة الحقوق الأساسية المرتبطة بالسكن والملكية والعودة إلى المكان.

وأشار البيان إلى أن القرارات الأخيرة الصادرة عن محافظة دمشق، رغم تقديمها على أنها تهدف إلى معالجة الملف، إلا أنها لم تعالج جوهر الأزمة، بل زادت من حالة القلق، خصوصاً مع استمرار الغموض حول نسب التعويض، وآلية احتساب الحصص، ومصير السكن البديل، إضافة إلى تفاوت المعلومات بين ما طُرح سابقاً وتم الاتفاق عليه وما تم الإعلان عنه لاحقاً.

وأكد الأهالي أن معاناتهم لا تتعلق بالقيمة المالية فقط، بل بالحق في العودة والبقاء ضمن بيئتهم الأصلية، معتبرين أن اقتلاع السكان من مناطقهم التاريخية دون ضمانات عادلة يعيد إنتاج أزمة اجتماعية عميقة، لا يمكن حلها عبر أرقام أو نسب تنظيمية فقط.

كما شدد المحتجون على أن محافظة دمشق، وفق آليات تنفيذ المشروع، كانت وما زالت طرفاً مباشراً في الملكية والاستثمار داخل المنطقة، ما يثير– بحسب الأهالي– إشكالية في حيادية إدارة الملف، ويجعل من غير المقبول أن تكون الجهة المستفيدة جزئياً هي نفسها الجهة التي تبت في الاعتراضات والحقوق، وهو ما عبر عنه المحتجون بعبارة أن «الخصم لا يمكن أن يكون الحكم».

ورغم أن المحافظة كانت قد أعلنت سابقاً مجموعة من الإجراءات، مثل رفع بدلات الإيجار، وزيادة الحصص التنظيمية، وتسريع ملف السكن البديل، إلا أن المحتجين اعتبروا أن هذه الإجراءات جاءت متأخرة ولا تمس جذور المشكلة، خاصة بعد سنوات طويلة من الانتظار وتآكل القدرة الشرائية وتغير الواقع العقاري بشكل جذري.

وفي ختام بيانهم، أكد المتضررون استمرار تحركاتهم السلمية، مع تمسكهم بحق العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الحصول على تعويض عادل وشفاف يعكس القيمة الحقيقية لما فقدوه، مشددين على أن قضيتهم لم تعد مجرد ملف تنظيمي، بل قضية تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحق الإنسان في مكانه وبيته وهويته العمرانية.

كما دعوا إلى إعادة فتح الملف على أساس شفاف ومستقل، يضمن إشراك ممثلي الأهالي بشكل حقيقي في أي قرار يتعلق بمستقبل المنطقة، ويعيد التوازن بين مشاريع التطوير والاستثمار وبين حقوق السكان الذين شكلوا النسيج الأصلي لهذه الأحياء قبل إعادة تنظيمها.

وزارة الاتصالات... عامٌ من التصريحات الرنانة

قبل 14 شهراً، وتحديداً في 20 آذار 2025، وقف وزير الاتصالات عبد السلام هيكل أمام السوريين، واعداً «بالشراكة والشفافية»، و7 أهداف كبرى...

■ سارة جمال

تحسين الخدمات؛ بنية تحتية رقمية؛ تحول رقمي؛ تطوير منظومة الاتصالات والبريد؛ تمكين الكوادر؛ دعم الابتكار؛ جذب الاستثمارات.

اليوم، لم يلمس المواطن سوى تراجع في الجودة؛ ارتفاع في الأسعار؛ فصل للموظفين؛ تكرار للوعود.

الوزارة تمارس «رقابة وهمية»

يعاني القطاع من انهيار في التغطية، وانعدامها في أحياء ومناطق كاملة، بينما سرعة الإنترنت لا تتجاوز 3,31 ميغابايت في الثانية.

وشركتا «سيريتل» و«MTN» بدلاً من تطوير الشبكة، تبدعان في تطوير «الخدمة الرديئة» مقابل زيادات وصلت إلى 1100% لبعض الباقات في تشرين الثاني 2025؛ لتبرر ذلك «بتطوير» الشبكة التي لم تتطور قيد أنملة.

ووزارة الاتصالات؟ اكتفت بطلب «توضيحات» و«مهلة 60 يوماً»، ثم خرج الوزير ليعلن أنه «خطأ إداري» لا أكثر!

من دون مراجعة أو تراجع.

مشاريع ضخمة!

أكثر ما يثير «الحماس» في خطاب الوزير هو سلسلة مشاريع البنية التحتية الطموحة التي أعلن عنها؛ تجربة الجيل الخامس «أوغاريت 2» في أيار 2025، بشراكة أمريكية قبرصية، ومشروع «برق نت» في حزيران 2025، للألياف الضوئية.

قبل أن يُصرّح لاحقاً في مقابلة مع «تلفزيون سورية» بأن تجربة «برق نت» لم تكن مرضية. فيما لا زال المشروع حبراً على ورق، وتغيب عنه أي معلومات واضحة، سوى كلمة «قريباً».

وبعد أن كان الحديث يدور حول مشغل ثالث «لتعزيز التنافسية»، أعلن الوزير في 29 نيسان 2026، عن طرح طلب عروض لاستبدال إحدى الرخصتين القائمتين برخصة جديدة.

ويبدو أن القرار الجديد هو استمرار للاحتكار الثنائي، وإن كان مع لاعب جديد؛ فلا ضمانات لخفض الأسعار لصالح المستهلك، أو لتحسين الجودة، ولا سيما في المناطق النائية والمهمشة.

الخلاصة

بعد مرور أكثر من عام، لم تحقق الوزارة حقيقة أي تحسن ملموس على جودة الخدمات. سرعات الإنترنت لا تزال متدنية، والتغطية ضعيفة، والأسعار مرتفعة.

كما تفتقر أغلب المشاريع «الكبرى» إلى معلومات محدّثة وشفافة حول مراحل التنفيذ، ومؤشرات الأداء، وطبيعة العقود.

ومع أن القضاء على الاحتكار يجب أن يكون أولوية قصوى، تستمر الوزارة في التفاعل مع الشركتين المحتكرتين بلغة «طلب التوضيحات»، بدلاً من فرض سياسات واضحة ومنظّمة.

ورغم إعلان الوزارة توقيعها اتفاقية مع «أس تي سي» السعودية، في 7 شباط 2026، لتحديث البنية التحتية وتنفيذ مشروع «سيلك لينك»، فالتجربة تشير إلى أن التصريحات «والحماس» الإعلامي، مهما كان طموحاً، لا يمكن أن يعوض غياب الإرادة لدى الوزارة لتطبيق الرقابة، وتوفير خدمات بأسعار تناسب الواقع المعيشي الكارثي للشعب السوري.

وهم الإسمنت: التطوير العقاري

لم يكد ينقشع غبار السلطة السابقة تماماً حتى بدأت الكاميرات تلتقط مشاهد مغايرة: مستثمرون ومسؤولون بوجوه جديدة، وخرائط مضاءة بألوان المشاريع العقارية فوق أراضٍ لا يزال بعضها يحمل آثار التدمير والاحتراق. ففي غضون أشهر قليلة من سقوط السلطة السابقة، باتت مشاريع التطوير العقاري تحتل صدارة الملفات التي تُقدم بها سورية الجديدة للعالم: برج سكني هنا، ومنطقة حرة هناك، وحديث عن «مدن ذكية» في بلدٍ لا تزال مدنه وقراه تفتقر إلى أبسط البنى التحتية الضرورية. بطبيعة الحال، فإن هذه الصورة ليست مستغربة، فالعقار دائماً ما يكون أول من يطل برأسه حين تفتح أبواب الاستثمار، ذلك لأنه من القطاعات الاقتصادية الأسرع ربحاً. لكن هذه الصورة مقلقة للغاية حين تقرأ في ضوء ما تعانيه الغالبية العظمى من الشعب السوري من فقر متجذر وبطالة متنامية وإنتاج زراعي وصناعي مدمر، وملايين النازحين الذين يحتاجون إلى فرص عمل حقيقية، لا إلى شقق لا يملكون ثمن إيجارها حتى. والمسألة هنا ليست رفضاً للبناء والتعمير، بل هي سؤال جوهري عن التسلسل والأولويات: من يبني لمن، وعلى حساب من؟

■ أحمد الرز

ثمة فرق جوهري بين اقتصادين: اقتصاد ينمو لأن أغلب سكانه يعملون وينتجون ويستهلكون في دورة متكاملة، واقتصاد تتضخم فيه ثروات قلة من المتعاملين بالأصول الثابتة بينما تظل أسواق العمل الحقيقية راكدة. تقف سورية اليوم على مفترق هذين الطريقين. والتوجه نحو قطاع التطوير العقاري كقاطرة للاقتصاد الوطني ليس قراراً اقتصادياً بحتاً، بل هو قرار سياسي يحمل في طياته اختياراً طبقياً شديد الوضوح، لأنه يقدم مصالح رأس المال الخارجي والأثرياء القادرين على الشراء على حساب عموم السوريين الذين يحتاجون إلى مصانع توظف طاقاتهم وأراض يزرعونها.

تقدم دراسات الاقتصاد السياسي لما بعد الصراع دروساً قاسية ومتكررة مفادها أن البلدان التي جعلت من الاستثمار في التطوير العقاري قاطرتها الأولى انتهت عملياً إلى ثروات متمركزة في أيدي قلة قليلة، وإلى أغلبية ظلت تعاني التهميش، بل وباتت أكثر هشاشة مما كانت عليه سابقاً. مرة أخرى، نحن لا نعادي الاستثمار ولا نرفض إعادة الإعمار، لكننا نصر على طرح السؤال الذي يتحاشاه كثيرون: إعمار لمصلحة من؟

وهم القاطرة العقارية والإغراء السهل

حين يطرح سؤال كيف نحرك اقتصاد ما بعد الحرب؟، تبدو الإجابة العقارية سهلة ومغرية. فالعقار لا يحتاج إلى تقنية معقدة، ولا إلى عمالة ماهرة بالضرورة، ولا إلى تحول جذري وطويل الأمد في النموذج الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، فهو نشاط يمس قطاعات عديدة دفعة واحدة: الإسمنت والحديد والزجاج والكهرباء والتشطيب والنقل وغيرها. وفي ظل الحاجة الماسة إلى أرقام نمو تطمئن الرأي العام وتقنعه أن البلاد قد تحسنت فعلاً، يبدو العقار المخرج السحري. غير أن هذا الإغراء ينطوي على مخادعة منهجية ينبغي تشريحها بعناية. أولاً، حجم الثروة التي يولدها العقار لا يعني بالضرورة توزيعها. فقطاع البناء يميل بطبيعته إلى تمركز الأرباح في يد المطورين العقاريين والمستثمرين، في حين أن العمالة التي يستقطبها غالباً ما تكون عمالة غير رسمية مؤقتة وهشة وبأجور متدنية. ثانياً، يميل العقار في دول ما بعد النزاعات إلى استقطاب رأس المال من الخارج لتمويل مشاريع تستهدف شريحة ضيقة من الطلب مثل أثرياء الحرب، والمغتربين الراغبين في الاستثمار والمستثمرين الباحثون عن أرباح سريعة. وهذا الطلب محدود بطبيعته، وحين يُشبع، تنهار الفقاعة فعلياً.

البلدان التي جعلت من الاستثمار في التطوير العقاري قاطرتها الأولى انتهت عملياً إلى ثروات متمركزة في يد قلة قليلة

هنا ينبغي التمييز بين الاقتصاد الحقيقي – الذي يشمل الزراعة والصناعة والخدمات المنتجة – وبين ما يُسمى بـ«اقتصاد الأصول» الذي يشمل العقارات والأسواق المالية والمضاربات. الفارق الجوهري هو أن الأول يخلق ثروة يصنعها العمل البشري عبر تحويل المواد الخام إلى سلع ذات قيمة، بينما الثاني – في جوهره – يعيد توزيع ثروة موجودة أو يضخمها ورقياً دون خلق قيمة مضافة حقيقية في كثير من الأحيان.

الاقتصاد الحقيقي في سورية مدمر بشكل شبه كامل، وبدلاً من ضخ الاستثمارات لإعادة بناء هذه القاعدة الإنتاجية، يفضل أصحاب القرار الاقتصادي جذب الاستثمارات الأجنبية نحو مشاريع الترف العقاري سريعة الربح التي لا تنتشل السوريين من بؤسهم.

الخطير في هذا التوجه أنه يرسخ بنية اقتصادية هشة ريعية الطابع، تعتمد على تدفق الرساميل الخارجية لا على الإنتاج الداخلي. وحين تجف هذه الرساميل – على فرض اجتذابها أصلاً – يجد الاقتصاد نفسه أمام فراغ لا يمكن سده بسرعة، لأن القاعدة الصناعية والزراعية لم يجر بناؤها في غضون ذلك. وهذا بالضبط ما حدث في أكثر من تجربة معاصرة، وهو ما تحذر منه بشدة دراسات إعادة الإعمار الأكثر رصانة، التي تجمع على أن التعافي المستدام يمر حتماً عبر إعادة بناء القاعدة الإنتاجية أولاً.

التاريخ يعلمنا الكثير عن تجارب فشل النموذج العقاري

لا توجد تجربة أقرب إلى الذاكرة السورية ولا أشد تحذيراً من تجربة لبنان في مرحلة إعادة الإعمار التي أعقبت الحرب الأهلية الممتدة من 1975 إلى 1990. فحين وضعت الحرب أوزارها، كانت بيروت مدمرة بشكل شبه كلي. والحل الذي اختارته نخبة رأس المال آنذاك كان نموذجاً عقارياً خالصاً، حيث أعيد بناء وسط بيروت عبر شركة «سوليدير» التي تحولت إلى نموذج فريد في قسوته في تاريخ إعادة الإعمار، حيث اشترت «سوليدير» الوسط التجاري بأسعار بخسة من أصحابه الأصليين وعبر طرق احتيالية عدة، ثم طورته بما يخدم أثرياء الحرب والسياحة الفارهة، في حين تم إهمال الاقتصاد المنتج كلياً.

والنتيجة معروفة اليوم، أنه حين انفجرت أزمة لبنان عام 2019 لم يكن لديه أي

يختطف سورية من فقرائها مجدداً

قاعدة صناعية أو زراعية تستطيع أن تمثل خط الدفاع الأخير. حيث كان اقتصاده خدماتياً بامتياز، يعتمد على القطاع المالي والسياحة والعقار، وحين انهارت هذه القطاعات الثلاثة دفعة واحدة، لم يجد البلد شيئاً يتكئ عليه. فانهارت الليرة اللبنانية بشكل غير مسبوق، وتحول لبنان – الذيّ بُني ليكون «باريس الشرق» عقارياً – إلى دولة منكوبة فعلياً.

وتقدم التجربة الليبية مثالاً مغايراً بعض الشيء لكن بالنتيجة ذاتها. بعد سقوط القذافي عام 2011، كانت ليبيا تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة تجعلها نظرياً في موقع مريح. غير أن ما حدث هو أن الأموال النفطية توجهت بصورة رئيسية نحو تمويل الاستيراد ومشاريع التطوير العقاري، في ظل غياب تام لأي استراتيجية لبناء اقتصاد منتج. وجد فقراء ليبيا – وهم كثر بالمناسبة رغم الثروة النفطية – أنفسهم أمام مشاريع عقارية لا تقدم لهم فرص عمل حقيقية، ولا تبنى من أجلهم أساساً، ولا تجيب عن سؤالهم الجوهري: كيف نطعم أنفسنا في غياب مصانع ومزارع ومؤسسات إنتاجية؟ واليوم، يعيش الليبيون أزمة اقتصادية حادة رغم كل تلك الثروات الوطنية، وذلك بعد أن حلت منظومة الريع محل الاقتصاد الحقيقي.

وكذلك الحال، في أعقاب انتهاء الصراع الطويل في كمبوديا في التسعينيات، تدفقت الاستثمارات الأجنبية بشكل لافت نحو التطوير العقاري والسياحة في مراكز المدن، بينما ظلت المناطق الريفية – حيث يعيش غالبية الكمبوديين – مهملة تماماً. وتحولت الفجوة التي خلقها هذا التوجه بين النمو الإجمالي المعلن والتنمية الحقيقية في حياة الملايين إلى مادة دسمة لدراسات عديدة حول إعادة الإعمار، حيث ارتفعت أسعار الأراضي بشكل صاروخي في العاصمة ومراكز المدن، مما أدى إلى عمليات تهجير قسري للسكان منها، لتحل محلهم مجمعات سكنية لا يستطيع الكمبوديون العاديون الاقتراب منها. وصاحب هذا التمركز العقاري انعدامٌ في العدالة الاجتماعية أدى إلى موجات من الاحتجاجات الشعبية والوصول إلى عتبات أعلى من انعدام الاستقرار السياسي والأمني.

كما يقدم العراق ما بعد عام 2003 الدرس الأكثر قسوة وبلاغة في هذا السياق: بلد يسبح فوق ثروات نفطية هائلة، ومع ذلك أضاع ثلاثة عقود دون أن يستطيع بناء اقتصاد حقيقي. وما حدث عوضاً عن ذلك هو تضخم القطاع الريعي، وازدهار التطوير العقاري، في حين أن الصناعة العراقية التي كانت تحتضنها مدن كالموصل وبغداد وكركوك انهارت تدريجياً تحت ضغط الاستيراد المفتوح والإهمال السياسي. اليوم، يعيش فقراء العراق واقعاً بائساً لا يعكس بحال من الأحوال حجم الثروة الموجودة في البلاد.

الاقتصاد الحقيقي قاطرة للعدالة الاجتماعية والنمو المستدام

نملك في سورية أراض زراعية من بين الأكثر خصوبةً في المنطقة، وتنوع مناخي يتيح زراعة محاصيل متنوعة، ومياه جوفية وأنهار تاريخية. هذه الثروة الزراعية التي تراجعت بشدة بسبب سنوات الجفاف والحرب والتهجير، هي ما ينبغي أن يكون محور استراتيجية الانطلاق الاقتصادي. فتوظيف الاستثمارات في تقنيات الري الحديثة وشبكات الصرف وتوريد المعدات الزراعية الحديثة وبناء مرافق التبريد والتخزين، يعني إعادة ملايين المهجرين إلى أراضيهم، وتوليد دخل لأسر تعاني الفقر المدقع. وهنا يجدر التذكيّر أن الزراعة السورية كانت تشغل نحو 20% من قوى العمل وتساهم بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه أرقام يمكن استعادتها بل وتجاوزها بسياسات استثمار صحيحة.

كما تمتلك سورية نسيجاً صناعياً متنوعاً يشمل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الإسمنت والبناء وصناعات الكيماويات والأدوية وغيرها الكثير، فضلاً عن الحرف اليدوية ذات القيمة التصديرية العالية. معظم هذا النسيج تضرر أو تعرض للتدمير. وإعادة بنائه اليوم تمثل حاجة ماسة لخلق فرص عمل لائقة لملايين الشباب السوري.

لإنجاز ذلك، لا بد على أصحاب القرار الاقتصادي أن يدركوا أن المسار الصحيح لا يرتبط برضا المستثمرين، بل بقدرة الاقتصاد على توفير الحياة الكريمة للمواطن السوري المنهك. وإذا كان لا بد من مشاريع بناء، فيجب أن تقودها الدولة لحل مشكلة السكن جذرياً، وإعادة بناء البنى التحتية الأساسية «مدارس، مستشفيات، شبكات مياه وكهرباء» كأدوات لدعم الإنتاج الحقيقي، وليس كفرص استثمارية لنهب جيوب السوريين. البناء على أوهام الإسمنت والمضاربات، هو تأسيس لانهيار قادم، وتنكر لتضحيات ملايين السوريين الذين حلموا بوطن يتسع للجميع، لا بوطن يباع لمن يدفع أكثر.

على أصحاب القرار أن يدركوا أن المسار الصحيح لا يرتبط برضا المستثمرين بل بقدرة الاقتصاد على توفير الحياة الكريمة للمواطن

«أمر الحظر» الصيني المضاد

في 2 أيار 2026، أصدرت وزارة التجارة الصينية إعلاناً ليس طويلاً من حيث الحجم، لكنه ثقيل الوزن من حيث الدلالة، وهو: «إعلان وزارة التجارة رقم 21 لعام 2026، بشأن نشر أمر حظر يتعلّق بإجراءات العقوبات الأمريكية المرتبطة بالنفط الإيراني ضد 5 شركات صينية».

■ بقلم: غو جي.اشي

ويمكن تلخيص الجوهر في الإعلان بثلاث جمل:

لا يجوز الاعتراف بالعقوبات الأمريكية، ولا يجوز تنفيذها، ولا يجوز الامتثال لها.

خلال السنوات القليلة الماضية، واصلت أدوات الضغط الأمريكية على الصين بالتصاعد: فقد رفعت حرب الرسوم الجمركية كلفة دخول السلع الصينية إلى السوق الأمريكية، وقطعت قيود التصدير، وقوائم الكيانات إمدادات التقنيات والبرمجيات والمعدات الأساسية، وضيّقت قيود الاستثمار مساحة دخول الشركات الصينية إلى أسواق رأس المال الدولية. أما نظام العقوبات التابع «لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية OFAC»، و«قائمة المواطنين المحددين خصيصا SDN»، فقد ذهبا خطوة أبعد، إذ حاولا دفع البنوك وشركات التأمين والشحن والتجار والعملاء– متعددي الجنسيات إلى مساعدة أمريكا بصورة غير مباشرة –على تنفيذ العقوبات.

هذه المرة نفت الصين داخل النظام القانوني الصيني الأثر التلقائي لإجراءات العقوبات: يمكن لأمريكا أن تدرج الشركات الصينية على قائمة SDN، لكن بموجب القانون الصيني، لا يمكن للأطراف ذات الصلة، بشكل تلقائي، أن توقف تنفيذ العقود، أو تقطع المعاملات، أو تضرّ بالحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين، والأشخاص الاعتباريين والمنظمات الأخرى، بحجة تنفيذ العقوبات الأمريكية. وإذا تسبّب ذلك بخسائر، فقد تواجه هذه الأطراف دعاوى قضائية ومسؤولية تعويض أمام المحاكم الصينية.

تكمن الدلالة المركزية لأمر الحظر هذا في أنه يبدأ بتحويل العقوبات الأمريكية من «ضغط يُصدَّر في اتجاه واحد» إلى لعبة ثنائية الاتجاه قد تثير «كلفة قانونية عكسية»، وبذلك يمنع أمريكا من استخدام شبكة الامتثال التابعة لأطراف ثالثة لتحويل الضغط على إيران إلى ضغط ولاية قضائية طويلة الذراع على الشركات الصينية.

لماذا التحرّك في هذا التوقيت؟

دخلت «إجراءات الحظر» حيز التنفيذ في 9 كانون الثاني 2021، لكنها لم تستخدم إلا في 2 أيار 2026. عدم استخدامها طوال خمس سنوات لا يعني أن الأداة كانت شكلية بلا مضمون. نقطة التحفيز تكمن في أن أهداف العقوبات الأمريكية وسيناريوهات العقوبات نفسها قد تغيّرت.

بدءاً من آذار 2025، أدرج OFAC تباعاً شركات صينية خاصة للتكرير على قائمة SDN، وكانت الأسباب كلها مرتبطة بتجارة النفط الإيراني. تنتمي معظم هذه الشركات إلى منظومة المصافي المستقلة، وظل تركيز الضربة الأمريكية منصباً على ما يُسمى «مصافي إبريق الشاي = مصاف نفطية صغيرة أو متوسطة، ومستقلة» وشبكاتّ اللوجستيات والتجارة المرتبطة بها.

لكن في 24 نيسان 2026، وصلت العقوبات إلى «هنغلي». و «هنغلي» هي شركة تكرير وبتروكيماويات أكبر حجماً وأكثر أهمية في موقعها داخل سلسلة الصناعة الصينية. تعني معاقبتها دفع الضغط مباشرة نحو حلقة مهمة في منظومة التكرير والبتروكيماويات الخاصة في الصين. وفي الوقت نفسه، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية تحذيراً للمؤسسات المالية، طالبت فيه بتعزيز إجراءات العناية الواجبة تجاه المعاملات المرتبطة بالمصافي الصينية المستقلة، وذكرت بوضوح بأن المؤسسات المالية الأجنبية التي تواصل دعم الأنشطة المرتبطة بإيران قد تواجه خطر العقوبات الثانوية. وهذا مسّ الحدود التي كان لا بد للصين أن ترد عندها.

ليست قضية «هنغلي» حدثاً معزولاً، فهي تقع عند نقطة تقاطع الصراع الأمريكي الإيراني، والتنافس الصيني الأمريكي، وتجارة الطاقة العالمية، ونظام العقوبات الدولاري. فإذا أرادت أمريكا أن تجعل عقوباتها على إيران أكثر فاعلية، فعليها أن تضيق المساحة التي يصل عبرها النفط الإيراني إلى أسواق الأطراف الثالثة. وما إن يؤثر هذا الضغط في شركات صينية مركزية وفي أنشطة اقتصادية وتجارية طبيعية داخل الصين، فلن يكون بوسع الجانب الصيني أن يبقى عند مستوى الاحتجاج الدبلوماسي وحده.

ما الذي يحظره أمر الحظر بالضبط؟

لفهم أمر الحظر، ينبغي أولاً فهم قائمة SDN. تدير وزارة الخزانة الأمريكية هذه القائمة عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، وهي واحدة من أكثر الأدوات مركزية في منظومة العقوبات الاقتصادية الأمريكية. بعد إدراج شركة أو فرد على قائمة SDN، تنشأ عادة عدة نتائج مباشرة: تُجمّد ممتلكاته وحقوقه في الممتلكات الموجودة داخل الأراضي الأمريكية، أو التي تدخل الأراضي الأمريكية، أو التي يحوزها أو يسيطر عليها أشخاص أمريكيون. ويُحظر على الأشخاص الأمريكيين التعامل معه، وفي الوقت نفسه، ووفق «قاعدة 50%» لدى OFAC، إذا كان طرف محظور واحد أو أكثر يمتلكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، منفردين أو مجتمعين، 50 % أو أكثر من حقوق الملكية في كيان ما، فإن هذا الكيان يُعدُّ محظورا حتى لو لم يُدرج اسمه منفرداً. ووفق قواعد OFAC، يكمن معيار الحكم الأساسي في الملكية لا في مجرد السيطرة، أما الكيانات التابعة التي لا تبلغ ملكية الأطراف المحظورة فيها 50 %، فلا تُحظر تلقائياً، لكنها قد تبقى منطوية على مخاطر امتثال عالية.

لو كانت قواعد العقوبات تقيّد الأشخاص الأمريكيين فقط، لبقي الجدل حول أثرها خارج الإقليم محدوداً نسبياً. لكن المشكلة تكمن في أن منظومة العقوبات الأمريكية لا تقف عند هذا الحد. فهي تستخدم أيضاً المقاصة بالدولار، والمؤسسات المالية الأمريكية، والتقنيات والخدمات الأمريكية، ومخاطر العقوبات الثانوية، لتمديد إجراءات عقوبات أحادية صادرة عن قوانين أمريكية داخلية وأوامر إدارية، كي تطبق على معاملات تقع بين أطراف غير أمريكية وخارج الأراضي الأمريكية.

إن «الولاية القضائية طويلة الذراع» التي يناقشها هذا المقال تشير أساساً إلى هذا النوع من التطبيق غير المشروع خارج الإقليم: قد لا يكون طرفا المعاملة أمريكيين، وقد لا تحدث المعاملة داخل أمريكا، لكن ما دامت أمريكا ترى أن المعاملة ذات الصلة تدعم طرفاً مستهدفاً بالعقوبات، فقد تدخل شركات غير أمريكية أو مؤسسات مالية أو مقدمي خدمات شحن وغيرهم ضمن مخاطر العقوبات.

لو كانت قواعد العقوبات تقيّد الأشخاص الأمريكيين فقط لبقي الجدل حول أثرها خارج الإقليم محدوداً نسبياً لكن المشكلة تكمن في أن منظومة العقوبات الأمريكية لا تقف عند هذا الحد

ولهذا السبب بالذات، لا يمكن أن يقتصر فهم قوة عقوبات SDN التدميرية على مسألة «حجم الأصول المجمدة في أمريكا». وبأخذ شركات التكرير والبتروكيماويات مثالاً، قد لا تكون لديها أصول كثيرة داخل أمريكا، وقد لا تعتمد مباشرة على العملاء الأمريكيين. إن التهديد الحقيقي لـ SDN يكمن في أنها، عبر مخاطر العقوبات الثانوية، تجبر أطرافاً تجارية ثالثة، مثل: البنوك وشركات التأمين والشحن والتجار على تقليص علاقاتها طوعاً مع الجهة الخاضعة للعقوبات.

يتضح هذا الضرر بصورة خاصة بالنسبة إلى الشركات خارج الإقليم. بعد إدراج شركة على قائمة SDN، لا تكون الصدمة الأولى غالباً في المبيعات أو المعدات أو المخزون، بل في قنوات التمويل، وترتيبات التأمين، وخدمات الشحن، وتعاون سلسلة الإمداد، وثقة العملاء. قد تخشى البنوك المتعاونة من تأثر المقاصة بالدولار وعلاقات البنوك المراسلة، فترفض فتح الحسابات، وترفض المدفوعات، وترفض خطابات الاعتماد والتمويل. وقد ترفض شركات التأمين التغطية. وقد ترفض شركات الشحن النقل. وقد يبادر التجار والعملاء في المصب إلى تعليق التعاملات تجنباً لمخاطر الامتثال. في النهاية، تُدفع الشركة المعاقبة إلى حالة «جزيرة تجارية»: لديها منتجات، ولديها سوق، لكن الأطراف الثالثة داخل سلسلة المعاملات الكاملة تنسحب طوعاً خوفاً من العقوبات الأمريكية.

ليست هذه الحالة الأولى من نوعها. بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018 وإعادة فرض العقوبات على إيران، أكدت شركة الطاقة الفرنسية العملاقة «توتال» انسحابها من مشروع غاز «فارس الجنوبي» في إيران، والسبب تحديداً أنها لم تتمكن من الحصول على إعفاء من العقوبات الأمريكية. لم تكن عاجزة عن بناء المشروع، ولم يكن السوق الإيراني قد اختفى فجأة، لكنها لم تستطع في

يظهر سيفه للمرة الأولى!

الوقت نفسه تحمّل مخاطر العقوبات الأمريكية والتمويل بالدولار والأعمال الأمريكية.

وقبل ذلك، فرضت على بنك **BNP Paribas** الفرنسي غرامة تقارب **8,9** مليارات دولار بسبب معالجته معاملات مالية شملت دولاً خاضعة للعقوبات الأمريكية. وقد تركت مثل هذه القضايا إشارة واضحة للغاية لدى البنوك العالمية والشركات المتعددة الجنسيات: حتى لو لم تقع المعاملة داخل الأراضي الأمريكية، فإن المساس بمنظومة العقوبات الأمريكية قد يؤدي إلى أثمان مالية وامتثالية ضخمة.

تكمن أهمية قضية «هنغلي» تحديداً في هذا الموضع. «هنغلي» شركة صينية خاصة مهمة في قطاع التكرير والبتروكيماويات. ودفع أمريكا للعقوبات باتجاه شركة محورية في سلسلة الصناعة مثل «هنغلي» لم يعد يرسل مجرد إشارة إنفاذ في حالة فردية، بل يرسل ضغط امتثال نظامياً إلى البنوك وشركات التأمين والشحن والتجارة والعملاء في المصب. وفي مواجهة هذه الآلية فعّلت الصين «إجراءات الحظر». وهذا يوضح تحديداً، أن الموقع المؤسسي لـ«إجراءات الحظر» ليس «فرض عقوبات عكسية على أطراف أمريكية»، بل منع انتقال أثر العقوبات الأجنبية غير الملائمة داخل النظام القانوني الصيني.

ما اختلافها عن أدوات الرد الأخرى؟

آلية عمل «إجراءات الحظر» ليست معقدة. إذا واجه مواطنون صينيون أو أشخاص اعتباريون أو منظمات أخرى قوانين وتدابير أجنبية تحظر أو تقيّد قيامهم بأنشطة اقتصادية وتجارية طبيعية، وما يرتبط بها مع دولة ثالثة وأطرافها، فيمكن تفعيل إجراءات الإبلاغ والتقييم. وتقوم آلية العمل التي تقودها وزارة التجارة بإجراء تقييم شامل للعوامل ذات الصلة، مثلما إذا كانت القوانين والتدابير الأجنبية المعنية تنتهك القانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وما إذا كانت قد تؤثر في سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية، وما إذا كانت قد تؤثر في الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف الصينية. وإذا ثبت أن تلك القوانين والتدابير الأجنبية تنطوي على تطبيق غير ملائم خارج الإقليم، فيمكن لوزارة التجارة أن تصدر أمراً يحظر الاعتراف بها أو تنفيذها أو الامتثال لها.

لكن ما يغيّر فعليا كلفة الفاعلين في السوق هو آلية المطالبة بالتعويض. تنص المادة التاسعة من «إجراءات الحظر» على أنه إذا امتثل طرف ما للقوانين والتدابير الأجنبية الواقعة ضمن نطاق أمر الحظر، وأضرّ بالحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين، أو الأشخاص الاعتباريين، أو المنظمات الأخرى، فيجوز للطرف المتضرر رفع دعوى أمام محكمة صينية والمطالبة بالتعويض. وإذا صدرت أحكام أو قرارات أجنبية استناداً إلى القوانين والتدابير المحظورة، وتسببت بخسائر لطرف صيني، فيجوز للطرف المتضرر أيضاً أن يرفع دعوى أمام محكمة صينية ضد الطرف الذي استفاد من ذلك الحكم أو القرار.

هذه الخطوة هي مفتاح النظام. فأمر الحظر لا يطلب فقط «عدم تنفيذ العقوبات الأمريكية»، بل يحوّل السلوك التجاري المتعاون مع عقوبات أجنبية غير ملائمة إلى سلوك قد يترتب عليه تحمّل مسؤولية مدنية داخل الصين. في السابق، كانت الشركات من الأطراف الثالثة، حين تواجه قائمة **SDN**، تحتاج عادة إلى احتساب مخاطر القانون الأمريكي فقط. أما الآن، فعليها أيضاً أن تحتسب مخاطر القانون الصيني. وهذا هو الموضع الذي يميز «إجراءات الحظر» عن أدوات الصين الأخرى في مواجهة العقوبات.

بعد صدور أمر الحظر، كان السؤال الأكثر شيوعاً: هل يستطيع الإطار القانوني الصيني أن يواجه العقوبات الأمريكية المدعومة بنظام المقاصة بالدولار؟

لهذا السؤال أساس واقعي. فالسبب في أن منظومة العقوبات الأمريكية ظلت فاعلة لفترة طويلة هو أن المقاصة بالدولار، وشبكة البنوك المراسلة العالمية، والتأمين الدولي، وخدمات الشحن، لا تزال تعتمد بدرجة عالية على القوة المالية الأمريكية. قد لا تتفق كثير من الشركات المتعددة الجنسيات مع المنطق السياسي للعقوبات الأمريكية، لكنها ما دامت تخشى فقدان قناة الدولار، فإنها تضطر إلى الامتثال لقواعد **OFAC**. لكن اعتبار أمر الحظر الصيني، بسبب ذلك، مجرد موقف رمزي، ليس دقيقاً أيضاً.

يمكن تخيل سيناريو: بعد إدراج شركة صينية للتكرير والبتروكيماويات على قائمة **SDN**، يتعين على البنوك وشركات التأمين وشركات اللوجستيات والتجار والعملاء في المصب، الذين تربطهم بها علاقات أعمال أن يعيدوا تقييم المخاطر. في السابق، ربما كان التصرف الأكثر أماناً لهذه الأطراف الثالثة هو التوقف فوراً عن تقديم الخدمات، لأنها لم تكن تحتاج إلا إلى مراعاة مخاطر الامتثال الأمريكية. وبمجرد قولها «علينا الامتثال للعقوبات الأمريكية»، كان بإمكانها نقل ضغط العقوبات الأمريكية إلى الشركة الصينية.

لكن بعد صدور أمر الحظر، تغيّر الوضع. فإذا لم تكن لهذه الأطراف الثالثة داخل الصين نقطة ارتباط واضحة تجعل القانون الأمريكي قابلاً للتطبيق، لكنها رفضت الوفاء بالعقد، أو أنهت الخدمة، أو قطعت التعاون لمجرد «الامتثال للعقوبات الأمريكية»، فقد تواجه مسؤولية إخلال بالعقد ومخاطر تعويض بموجب القانون الصيني.

بالنسبة إلى الشركة الصينية الخاضعة للعقوبات، فإن أمر الحظر عموماً يزيد الحماية ولا يزيد الضرر. والسبب أنه، في غياب أمر الحظر، كانت هذه الشركات تواجه ضغط العقوبات الأمريكية في اتجاه واحد: تستطيع الأطراف الثالثة، لتجنب المخاطر الأمريكية، أن تقطع التعاون بلا كلفة، وتضطر الشركة الصينية إلى تحمّل ذلك بشكل سلبي. وبعد ظهور أمر الحظر، لم يعد بإمكان الأطراف الثالثة أن تستخدم العقوبات الأمريكية كمبرر تلقائي للإعفاء من الالتزامات، بل عليها أن تضع في الحسبان المسؤولية القانونية الصينية، وخسائر السوق الصينية، وكلفة العلاقات التجارية. وبعبارة أخرى، لا يلغي أمر الحظر المخاطر الأمريكية، بل يعيد توزيع الخطر الذي كان مضغوطاً بالكامل على الشركة الصينية، ليشمل الأطراف الثالثة المشاركة في نقل أثر العقوبات.

قدمت تجربة حرب التجارة عام **2025** مرجعاً تاريخياً للحكم اليوم على الفاعلية العملية لأمر الحظر. ففي بدايات الولاية الثانية لترامب، رفعت أمريكا في مرحلة ما الرسوم الجمركية على الصين إلى مستوى بالغ الارتفاع، محاولة إجبار الصين على التنازل عبر ضغط أقصى. لكن الجانب الصيني لم يتحمل الضغط بصورة سلبية، بل استخدم أدوات متتابعة للرد، مثل: الرسوم الجمركية المتكافئة، وقيود تصدير العناصر الأرضية النادرة، وقائمة الكيانات غير الموثوقة، محولاً الضغط الأمريكي الأحادي إلى كلفة واقعية تتحملها الشركات الأمريكية وسلاسل الإمداد والمستهلكون، وتحديداً:

أولاً: داخل الصين، يمكنه حماية بيئة التشغيل الأساسية للشركات الخاضعة للعقوبات. ما تجمده أمريكا هو الأصول داخل نطاق القانون الأمريكي، وما تحظره هو التعاملات مع الأشخاص الأمريكيين، ثم تؤثر في الأطراف الثالثة عبر العقوبات الثانوية. لكن التمويل بالرنمينبي داخل الصين، وتعاون سلاسل الإمداد، والانتصاف القضائي، والدعم الإداري، لا تخضع تلقائياً للعقوبات الأمريكية. وهذا له أثر مباشر في تثبيت توقعات المعاملات المحلية وتقليل انتشار الامتثال المفرط.

ثانياً: سيغيّر حسابات الكلفة لدى الأطراف الثالثة. في السابق، كانت البنوك أو التجار يميلون غالباً، عند مواجهة قائمة **SDN**، إلى وقف المعاملات فوراً، لأن ذلك كان أسهل طريقة للامتثال لمنظومة الامتثال الأمريكية. أما الآن، فإذا كان السبب الحقيقي لوقف الخدمة، أو رفض الوفاء، أو إنهاء التعاون، هو الامتثال لعقوبات أجنبية محظورة، فقد يواجه الطرف المعني مخاطر دعاوى وتعويض داخل الصين. وحتى إن لم تظهر القضايا بعد، فإن بنية كلفة الامتثال قد تغيّرت بالفعل.

ثالثاً: يوفّر هذا للشركات الخاضعة للعقوبات– ولمنظومات امتثال الأطراف الثالثة– مرجعاً قانونياً جديداً. بعد إدراج الشركة على قائمة **SDN**، يمكنها بالطبع أن تتقدم عبر الإجراءات الأمريكية بطلب إزالتها من القائمة، لكن هذه العملية عادة طويلة الدورة، عالية الكلفة، وغير مؤكدة النتائج. وإذا كان الانتصاف يعتمد بالكامل على جهاز العقوبات الأمريكي، فلن يكون أمام الشركة إلا الانتظار السلبي داخل الإجراءات التي يحددها الطرف الآخر. تكمن دلالة آلية الحظر الصينية في أنها تضيف للشركة مسار استجابة داخل نظامها القانوني الوطني، بحيث لا تبقى الشركة الخاضعة للعقوبات تنتظر سلبياً نتيجة الاستئناف داخل إجراءات العقوبات الأمريكية، بل يمكنها أن تحصل داخل النظام القانوني الصيني على مساحة إنصاف أكثر مبادرة.

أمر الحظر لا يطلب فقط «عدم تنفيذ العقوبات الأمريكية» بل يحوّل السلوك التجاري المتعاون مع عقوبات أجنبية غير ملائمة إلى سلوك قد يترتب عليه تحمّل مسؤولية مدنية داخل الصين

أزمة مضيق هرمز تخنق البحث العلمي في أوروبا وأمريكا

امتد تأثير ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته الناجم عن أزمة مضيق هرمز ليطال واحدة من أهم الركائز التنموية في الغرب: البحث العلمي والتطوير. ففي أوروبا وأمريكا، تحولت تكاليف الطاقة إلى قيد خانق على المختبرات والمراكز البحثية، مما أدى إلى إعادة توجيه التمويل، ووقف التوظيف، وتراجع الروح المعنوية للباحثين، وهو ما ينذر بتبعات استراتيجية طويلة الأمد على ابتكارهم وقدرتهم التنافسية العالمية، ويزيد بتسارع الفجوة العلمية بينهم وبين الصين التي كانت تسبقهم أصلاً حتى قبل حربَي أوكرانيا وإيران.

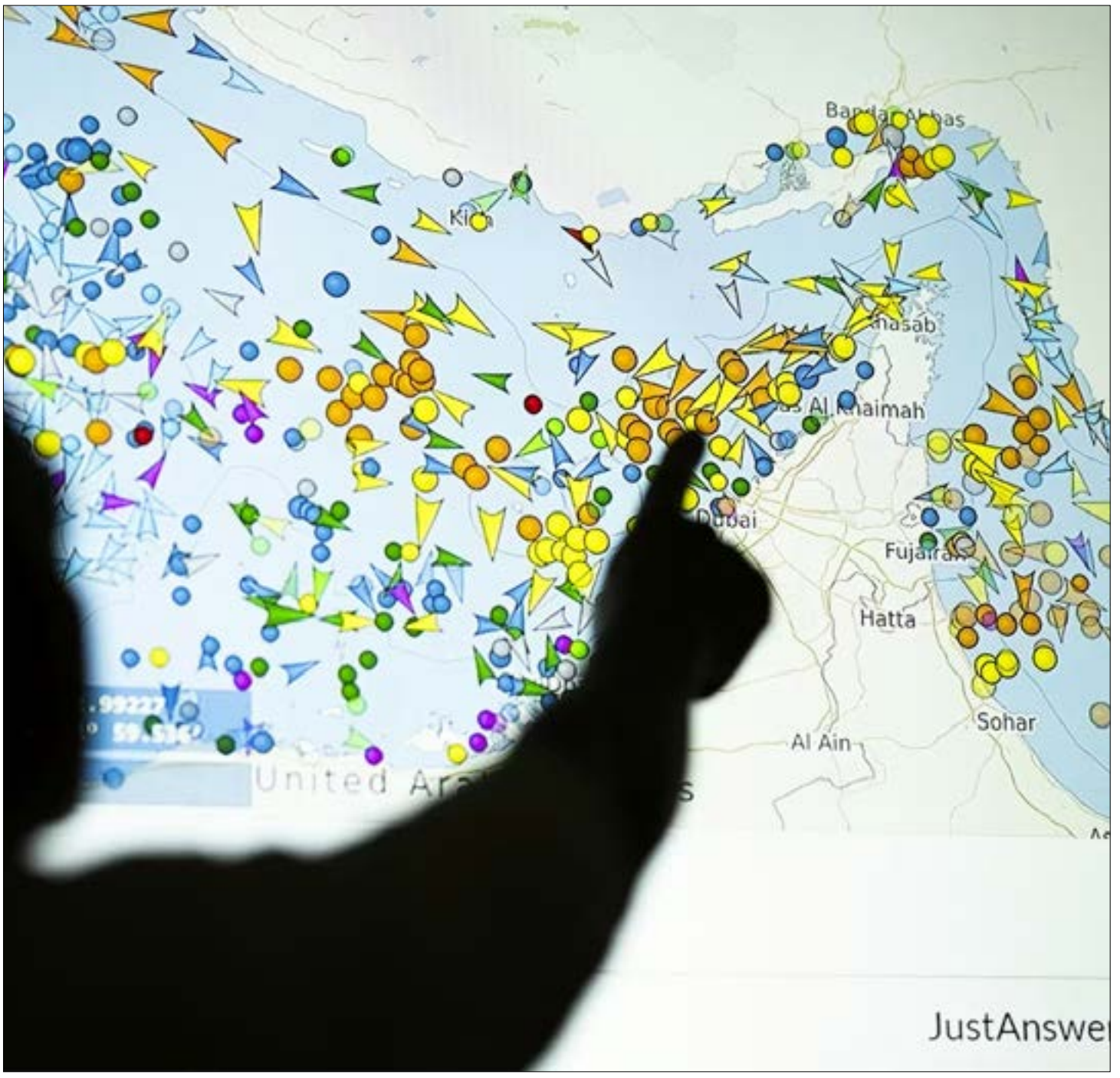

وفقًا لاستبيان «مقياس الحالة المزاجية» لعام 2026 الصادر عن شركة **Starlab International**، والذي شمل 368 موظفًا في مختبرات في 6 دول أوروبية «ألمانيا وبريطانيا وسويسرا وإيطاليا وفرنسا والنمسا»، برزت أزمة حقيقية، يتصدّرها تحدّي التمويل.

فنقص الميزانية يتصدر لأول مرة قائمة التحديات التي تواجه المختبرات الأوروبية. حيث أشار 44% من الباحثين إلى أن نقص التمويل هو المشكلة الرئيسية. وهذا تحول جذري عن عام 2025، عندما كانت أسعار المواد الاستهلاكية المرتفعة هي الشاغل الأكبر.

مختبرات تطفئ الأضواء بحثاً عن التوفير

كشفت نتائج الاستبيان أن 57% من المختبرات طبقت تدابير صارمة لخفض التكاليف. لكن المشكلة الأعمق هي «نوعية» هذه التخفيضات: أظهرت 74% من المختبرات أنها توقف أو تقلل من الإنفاق على المعدات والبنية التحتية، أي المقومات الأساسية للبحث المستقبلي.

ويواجه الباحثون مشكلة ثلاثية الأبعاد: معاناة الميزانيات المحدودة، وضغوط أسعار الطاقة التي ترفع تكلفة تشغيل الأجهزة الكثيفة الاستهلاك للكهرباء «مثل أجهزة الطيف الضخمة أو الحاضنات»، وإجراءات التقشف التي تؤدي إلى توقف مشاريع كاملة.

تأثير تضرر سلسلة التوريد العالمية

ليس تأثير أسعار الطاقة مباشراً فقط من خلال فواتير الكهرباء فقط، بل يتعلق الخطر بسلسلة التوريد العالمية لمواد أخرى أيضاً حساسة للبحث العلمي، مثل منتوجات البتروكيماويات التي ارتفعت أسعارها، حيث تعتمد المختبرات بشكل كبير على المنتجات البلاستيكية «أنابيب الاختبار، أطراف الماصات، أطباق بتري».

كما ارتفعت تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية، حيث كشف مؤشر أسعار الشحن حدوث قفزات في تكاليف الحاويات بين كانون الأول 2025 وكانون الثاني 2026 بنسبة وصلت إلى 30% على طرق آسيا–أوروبا وآسيا–أمريكا.

في الولايات المتحدة، أظهرت دراسة أجريت في كانون الثاني 2026 من قبل مختبر أرغون **Argonne** الوطني أن تكاليف تشغيل الشاحنات الثقيلة «التي تنقل المواد والمعدات العلمية» لا تزال تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد. بينما تشير أبحاث من جامعة كاليفورنيا «بركلي» في «مداولات مجلة الطبيعة» إلى أن التحول إلى الشاحنات الكهربائية قد يخفض التكاليف المجتمعية بحلول 2035، إلا أن التكاليف الخاصة الأولية حاليا تفوق تلك الخاصة بالديزل بنسبة تصل إلى 46%. هذا التضخم في النقل ينعكس حتما على أسعار المعدات النهائية للمختبرات الجامعية.

تكيّف مؤلم استراتيجياً

تشير البيانات إلى أن المختبرات بدأت تتكيف مع الوضع الجديد، لكن هذا التكيف قد يكون «مؤلما» استراتيجيا واجتماعيا، حيث قامت 54% من المختبرات الأوروبية بإيقاف قبول موظفين جدد، رغم معاناتها من نقص حاد في الكوادر البشرية، وهذا سيترجم فعليا زيادة في البطالة وخاصة بشريحة اجتماعية هامة من ذوي المؤهلات العلمية العالية.

كذلك شهد قطاع التدريب والتطوير المهني تراجعا كبيرا، حيث خصصت 22% من المختبرات ميزانية أقل للسفر والمؤتمرات، مما يعزل الباحثين عن شبكات المعرفة العالمية ويحد من نقل الخبرات.

في المقابل، تحولت الأزمة إلى حافز للرَّقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث يستخدم 46% من المختبرات الذكاء الاصطناعي أحيانا لتقليل الهدر وتحسين كفاءة الطاقة. كما أظهر 78% من المختبرات التزاما ببرامج إعادة التدوير لتقليل التكاليف.

ما تمر به أوروبا وأمريكا تأكيد على أن أزمة الطاقة تحولت إلى أزمة ابتكار. وغياب الدعم الحكومي العاجل والمستدام قد يعني أن الأبحاث الرائدة في مجالات السرطان والطاقة المتجددة والأمن الغذائي ستتأخر لسنوات بسبب نقص البلاستيك لأنبوب الاختبار أو غلاء تشغيل جهاز الطيف، وغيرها من المعدّات والأدوات.

رغم استمرار قوات الدعم السريع في إظهار قدرتها على القتال فإنها تواجه في الوقت نفسه تحديات داخلية متزايدة

حصانة البحث العلمي في الصين

على النقيض لما تعانيه أوروبا وأمريكا، تقدم الصين نموذجا مختلفا جذريا. فبينما تتخبط المختبرات الغربية بسبب ارتفاع فواتير الطاقة وتجميد التوظيف، تمارس الصين حالة شبه محصنة من هذه الأزمة، ليس لأنها تعيش في معزل عن تقلبات السوق العالمية، ولكن لأنها تتعامل مع أمن الطاقة كمسألة وجودية واستراتيجية وليس كمتغير تشغيلي ثانوي.

فالصين لم تنتظر الأزمة لتتفاعل معها، بل بنت على مدى سنوات جدارا متينا من الحماية يقوم على ثلاث ركائز أساسية، وهو ما يفسر لماذا لا تشلّ تكاليف الطاقة مختبراتها:

أولا – تأمين إمدادات كبيرة: تعلن الصين وفقا لتوجيهات 2026 عن خطة وطنية لـ«زيادة الاحتياطيات والإنتاج المحلي» بصفته خط الدفاع الأول. فبدلا من الاعتماد على أسعار السوق المتقلبة، قامت شركات عملاقة مثل **CNPC** «الصين الوطنية للبترول» بتكثيف عمليات التنقيب في أحواض أساسية «مثل سيتشوان وبوهاي» لضمان إمداد ثابت ومخطط له، مما يعزل القطاعات الحيوية «كالبحث العلمي» عن صدمات الأسعار.

ثانيا – هندسة عكسية لسلاسل التوريد: المشكلة التي تعاني منها المختبرات الغربية «غلاء الأجهزة المستوردة والمواد البتروكيماوية» تم حلها في الصين عبر الاكتفاء الذاتي التكنولوجي. فالصين منذ زمن لم تعد مجرد سوق للمعدات، بل أصبحت مصنعا لها. التوجيهات الحكومية الأخيرة تؤكد على إنشاء «نظام صناعي حديث ومرن» قادر على إنتاج احتياجاته محليا، بدءا من الإلكترونيات الدقيقة وصولا إلى المواد الكيميائية الأساسية، مما يقلل الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية المضطربة.

ثالثا – التحول الأخضر كأداة وليس عبئا: في الغرب، يُنظر أحيانا للتحول الطاقي على أنه تكلفة إضافية على المختبرات. أما في الصين، فهو يُستخدم لتخفيف الضغط. فالاستثمارات الضخمة في الطاقة المتجددة «الشمس والرياح» والبطاريات فائقة التحمل – والتي خصصت لها الدولة مئات الملايين في صناديق العلوم الطبيعية لعام 2026 لتصميم بطاريات «آمنة وطويلة الأمد ومنخفضة التكلفة» – وفرت طاقة مستقرة ومنخفضة السعر للمختبرات، خاصة في المدن التكنولوجية الكبرى.

خلاصة مقارنة

تعامل الغرب مع الطاقة كسلعة رأسمالية للسوق والمضاربة والربح، وعندما ارتفع السعر تناقص الاستهلاك وتجمدت الأنشطة غير المدرة للربح فورا «وهذا يشمل البحث الأساسي في الجامعات».

أما الصين، فتعاملت مع الطاقة كسلاح استراتيجي، وهذا جزء من «حزمة النهضة الوطنية» في الصين. وكانت أوروبا التي تورطت في استعداء روسيا قد أعلنت متأخرة عن مشروع «REPowerEU» طامحة لتحقيق هدف غير منطقي وهو إلغاء الاعتماد على الطاقة الروسية. بينما أنهت الصين بالفعل تطوير جيلها القادم من تقنيات الفحم النظيف والطاقة النووية من الجيل الرابع، مما يضمن لها طاقة أساسية رخيصة ومستقرة تدعم بها مصانعها ومختبراتها على حد سواء.

خريف واشنطن يُغيّر وجه الخليج والمنطقة

لم يكن قرار الدخول في حربٍ مع إيران قراراً صائباً، هذا بالضبط ما يتفق عليه عددٌ كبير من المحللين الأمريكيين، لكن الأزمة الأكبر هي أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبعد أن راهن وخسر رهانه يظل مصرّاً على الاستمرار، تماماً كمقامرٍ لم يُعد يقبل الخسارة فيستمر ليخسر أكثر!

■ علاء أبوفرّاج

إن فهم الموقف الأمريكي بعيداً عن حصره في شخص ترامب وحده، خصوصاً أن الحرب والهوس بفكرة إسقاط إيران هي فكرة حاضرة بأذهان كتلة وازنة داخل منظومة الحكم الأمريكية، وتحديداً داخل الجزء المرتبط عضوياً بالصهيونية، وذلك نظراً لكون إيران عائقاً جدياً أمام فكرة «إسرائيل الكبرى» وإن «نجاح» هذا المشروع لا يمكن أن يمر قبل إنهاء العائق الأول أمامه.

لكن المهمة التي بدأتها القوات الأمريكية وقوات جيش الاحتلال منذ حوالي عشرة أسابيع تعثّرت وأصبح من السهل القول: إنّ الخطوات السابقة فشلت فشلاً ذريعاً في إنهاء إيران، ونرى في هذه المرحلة أن المشكلة تتركز على موضوع آخر، وهو كيف يمكن أن تحافظ الولايات المتحدة على الهيمنة بعد خسارة كهذه؟ وكيف يمكن أن توقف تداعي الدومينو؟ فإن قبلوا في واشنطن وتل أبيب بالواقع الحالي فهذا يعني أننا أمام عصر جديد تماماً، تتغير فيه الأدوار ويفرض الآخرون شروطهم!

مشروع أمريكي ينتهي في 36 ساعة!

هذه التوصيف يكفي لفهم ما الذي يجري الآن، فالحرب مستمرة فعلياً ولم تتوقف ولن تتوقف قريباً كما يبدو، لكنّها في الوقت نفسه تجري وفق قواعد صارمة للحفاظ على أخفض شدّة ممكنة، لتتحول إلى حرب استنزاف طويلة، يراهن فيها كلٌ طرف على أن قدرة احتماله أعلى من خصومه، ولكن نجاح طهران في السيطرة على مضيق هرمز وضعها في موقع متقدم كثيراً، فنحن أمام مشهد تستطيع فيه إيران تخفيض آثار الحصار على نفسها وعلى حلفائها قدر الإمكان، فهي قادرة من جهة على تأمين نسبة مرتفعة من السفن رغم الحصار الأمريكي على المضيق وتملك طرقاً أخرى لتأمين اتصالها مع العالم، سواء برياً أو عبر بحر قزوين. هذا الظرف يفرض على المعسكر المقابل تحمّل قدر أكبر من الخسائر، وهو ما يمكن أن يفسر رغبة ترامب في كسر هذا الواقع عبر محاولته البائسة: «مشروع الحرية» الذي انطلق في 4 أيار، فالولايات المتحدة «صاحبة القدرات البحرية الجبارة» ظنّت أنّها قادرة على فرض ما تريد في المضيق قبل أن تتلقى رداً قاسياً وسريعاً من إيران، استهدفت خلاله 3 مدمرات قبل أن يعلّق ترامب «مشروع الحرية» بعد 36 ساعة فقط من إطلاقه!

تطور سريع في الموقف السعودي

إعلان «مشروع الحرية» وما رافقه من ضجيج إعلامي تحّول بسرعة إلى مصيبة، فكيف يمكن النظر للولايات المتحدة بعد أن تتراجع وتنهزم خلال 36 ساعة فقط؟ لكن الأهم هو ما بدأ يخرج على الإعلام بعد ذلك بأيام، وهو تحديداً أن السعودية والكويت رفضتا المشاركة بهذه المغامرة ومنعتا الولايات المتحدة من استخدام قواعدهم ومجالهم الجوي، ما يفسر جزئياً سرعة توقف هذه العملية، لكن ذلك يؤشر في الوقت نفسه على تطور كبير في مواقف هذه الدول، وتحديداً في الموقف السعودي، الذي يدرك أن الرهان على النجاح في مساعي الولايات المتحدة و«إسرائيل» هو رهان خاسر، وبدلاً من الاستثمار في حماقات عسكرية جديدة ينبغي البحث عن مخرج، ولذلك ترى الرياض اليوم أن الرهان الحقيقي يجب أن يعتمد أولاً على المسار الذي تقوده إسلام آباد، وثانياً على إبقاء القنوات مفتوحة مع إيران.

في هذا السياق بدأت المملكة السعودية تزيد بشكل أكبر من الإشارات في هذه الاتجاهات، مثل: التصريح الذي نقله تلفزيون «العربية» السعودي في 8 أيار الجاري عن مصدر مسؤول، أكد فيه أن «المملكة لم تسمح باستخدام أجوائها لدعم عمليات عسكرية هجومية» وجاء في مقال نشرته نيويورك تايمز، أن «وزير الخارجية السعودي يتواصل بانتظام وبشكل متكرر مع نظيره الإيراني بهدف الوصول إلى تفاهمات متبادلة وتقريب وجهات النظر بعيداً عن التصعيد العسكري الأمريكي» وذلك بعد ترسخ قناعة داخل الرياض بأن واشنطن لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها.

إن تحطم النموذج القائم في الإمارات سيكون واسع التأثير ويزيد من التباينات في التوجهات في الخليج والمنطقة

المثال أمامنا!

من زاوية ثانية، وإذا ما نظرنا إلى الوقائع كما هي دون محاولة تحليلها بعمق، لظهر بوضوح أن الرهان على الولايات المتحدة و«إسرائيل» في هذه اللحظة هو رهان خاسر، وتظهر الإمارات كمثال حي على ذلك، فهي تعمل حتى اللحظة بوصفها شريك استراتيجي للواشنطن وتل أبيب، لكن أبوظبي تخاطر بهذا التوجه بخسارة ذلك الأساس الذي يعتمد عليه مشروعها، فإن تحويل بلد مثل الإمارات من مجرد مركز سياحي ومصدر لخامات الطاقة، ليكون مركزاً مالياً عالمياً و«شريكاً» في رأس المال المالي العالمي، يحتاج إلى جملة من الشروط فقدتها الإمارات منذ إطلاق أول مسيرة إيرانية باتجاهها، فالإمارات عملت خلال سنوات على تطوير نفسها بوصفها قاعدة يمكن للشركات الكبرى أن تعمل منها، وجرى ضخ استثمارات بمئات المليارات لذلك، وكان يبدو أن هذا التوجه ناجح وسيستمر، وكان هناك توجّه جديد شديد الأهمية يرتبط بقدرة الإمارات بمساعدة مواردها وموقعها أن تتحول إلى مساحة حيوية لمراكز البيانات والخدمات السحابية في العالم، لكن الأخبار الأخيرة التي بدأت تخرج من عمالقة، مثل: أمازون.. عن حجم الأضرار التي تلقتها مراكز البيانات، يعني أن طموح الإمارات تعثر، إن لم يكن انتهى تماماً.

فخلال المواجهات العسكرية تضررت مراكز بيانات لشركات كبيرة، مثل: أمازون وأوراكل، أدت في حالة أمازون إلى تخريب واسع في منطقتي عمل في البحرين والإمارات، وأدت إلى أضرار كبيرة تعذّر معها استمرار تقديم الخدمات، وتعطلت على إثرها 31 خدمة أساسية تقدمها هذه المراكز، والواضح، أننا لا نتحدث هنا عن أضرار بسيطة، بل إن تقدير زمن الإصلاح بحسب الشركة يحتاج عدّة أشهر قد تصل إلى نصف عام، ما دفع أمازون للطلب من عملائها نقل بياناتهم إلى مناطق أخرى خارج الخليج كليا، ولفهم هذه النقطة بالتحديد يجب الانتباه إلى أن مراكز البيانات هذه تعتمد على بناء بنية تحتية في عدة مراكز ضمن نفس المنطقة، ما يضمن بالعادة أن يستمر العمل حتى حين يتعطل مركز ما، لكن إيران كانت تستهدف عدة مراكز في آن واحد ما يخرج كل المنطقة عن العمل، لكي تكون شركات، مثل: أمازون، مضطرة لنقل عملائها إلى أماكن آمنة، مثل: أوروبا أو شرق آسيا!

إن مراكز البيانات هي عصب أساسي في حياتنا اليوم، وتضررها يعني توقف وتعطل خدمات كبرى لشركات وبنوك، ما يمكن أن يؤدي إلى شلل في الحياة، فضلاً عن أن أضرار كهذه تعني مئات الملايين، فأمازون أعفت المستخدمين من هذه المناطق من تسديد الرسوم خلال شهر آذار بالكامل، كشكل من أشكال التعويض، ما أدى لخسائر بـ 150 مليون دولار، قابلة للزيادة، بالإضافة إلى تكاليف صيانة وإعادة تأهيل تصل إلى 850 مليون دولار! والتي تبدو أرقاماً هزيلة إذا ما نظرنا إلى حجم الخسارة في الاستثمارات اللاحقة!

إن تحطم النموذج القائم في الإمارات سيكون واسع التأثير، ويزيد من التباينات في التوجهات في الخليج والمنطقة، فإن كانت الإمارات مثالاً يستخدم قبل بضعة أشهر فقط عن معنى أن تكون حليفاً للولايات المتحدة و«إسرائيل» ويجري تسويق هذه العلاقة من خلال كمية «المنافع» التي حصلت عليها الإمارات، جاءت الحرب لتبرهن أن الرهان على الطرف الخاسر يحمل نتائج مدمرة على المستوى الاستراتيجي، فإن القراءة الخاطئة لخريطة التوازنات وكيف يتحرك العالم من حولنا اليوم ليست مسألة ترفية، بل هي بوصلة ينبغي الاقتداء بها. إن استنتاجات كهذه تبدو حاضرة في أذهان قوى إقليمية، مثل: تركيا والسعودية، وهو ما يزيد من الوقود المخصص لعملية التحوّل، ويزيد من سرعتها للابتعاد عن الولايات المتحدة، وربط أنفسهم بالمشاريع قوى الجنوب العالمي

الحرب في السودان... تقلباتٌ في المواقع وسط تجاذبات إقليمية

تشهد الساحة السودانية خلال المرحلة الحالية تصعيداً عسكرياً وسياسياً يعكس تحولاً في طبيعة الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وسط تزايد الانخراط الإقليمي وتراجع فرص الحلول السياسية. وكذلك ارتفاع استخدام المسيرات من طرفي الصراع، فالحرب التي اندلعت في 15 نيسان 2023 لم تعد مجرد مواجهة داخلية على السلطة والنفوذ، بل تحولت تدريجياً إلى ساحة صراع إقليمي.

■ معتز منصور

أعلن الجيش استعادة السيطرة على منطقة «مقجة» الإستراتيجية في ولاية النيل الأزرق، في خطوة تعكس أهمية الجبهة الجنوبية الشرقية التي تحولت إلى محور حساس في الصراع، خاصة مع توسع نشاط قوات الدعم السريع وحلفائها في تلك المنطقة.

وتبرز أهمية النيل الأزرق والكرمك تحديدا باعتبارهما بوابة جغرافية مرتبطة مباشرة بالحدود الإثيوبية، وهو ما يفسر تصاعد الاتهامات السودانية لأديس أبابا بالتورط في دعم قوات الدعم السريع. فالحكومة السودانية تتهم إثيوبيا بالسماح باستخدام أراضيها لإطلاق الطائرات المسيّرة وتقديم تسهيلات لوجستية للقوات المتمردة، خصوصا بعد استهداف مطار الخرطوم بطائرة مسيّرة، في تصعيد حمل دلالات سياسية وعسكرية كبيرة، لا سيما أن المطار كان قد استقبل قبل فترة قصيرة أول رحلة دولية منذ اندلاع الحرب، حيث اتهمت السودان بشكل مباشر الإمارات وإثيوبيا بهذا الاستهداف، إذ أفادت الخرطوم بامتلاكها أدلة ناتجة عن إسقاط إحدى المسيرات تثبت أن المسيرات التي انطلقت من الأراضي الإثيوبية كانت إماراتية.

بالإضافة للعديد من التقارير التي كشفت عن وجود معسكرات تدريب داخل الأراضي الإثيوبية مخصصة لتأهيل مقاتلين لصالح قوات الدعم السريع، إضافة إلى تطوير مطار «أسوسا» القريب من الحدود السودانية لاستخدامه في تشغيل الطائرات المسيّرة. وهذا ما يعني انخراطاً أوسع لإثيوبيا في الصراع السوداني، وهو تحوّل يرتبط على الأرجح بحسابات إثيوبية أوسع، تتعلق بموازين القوى في منطقة القرن الأفريقي وبملفات التوتر مع الخرطوم، وعلى رأسها ملف الحدود وسد النهضة.

في المقابل، لا تزال الإمارات تُتهم بلعب دور رئيسي في دعم قوات الدعم السريع، سواء عبر الدعم اللوجستي أو من خلال توفير الطائرات المسيّرة وشبكات الإمداد. إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذه الإمدادات باتت تواجه صعوبات متزايدة، خصوصا مع تراجع فعالية بعض المسارات القادمة من ليبيا، نتيجة الضغوط والتحركات العسكرية المضادة، الأمر الذي دفع قوات الدعم السريع إلى تعزيز اعتمادها على المحور الشرقي المرتبط بإثيوبيا.

وعلى المستوى الميداني، تحاول قوات الدعم السريع تعويض الضغوط الواقعة عليها عبر توسيع نطاق العمليات العسكرية. ففي جبهة كردفان، تتواصل محاولاتها لإعادة فرض الحصار على مدينة الدلنج، بالتوازي مع تصاعد ما بات يعرف بـ «حرب المسيّرات» التي امتدت إلى ولايات الوسط، حيث تعرضت مدينة كوستي في ولاية النيل الأبيض لهجمات بطائرات مسيّرة، في مؤشر على تحول الحرب تدريجيا من مواجهات تقليدية إلى حرب استنزاف تعتمد على الضربات البعيدة واستهداف البنية التحتية والمراكز الحيوية.

كما سعت قوات الدعم السريع، بالتعاون مع الحركة الشعبية– شمال، إلى تعزيز وجودها في أقصى جنوب شرق السودان عبر العملية العسكرية التي أطلقتها في آذار الماضي، والتي مكنتها من السيطرة على بلدة الكرمك ومناطق محيطة بها. بهدف فتح جبهات جديدة وإرباك الجيش السوداني، إضافة إلى تأمين ممرات إمداد بديلة في حال فقدان بعض خطوط الدعم التقليدية.

رغم استمرار قوات الدعم السريع في إظهار قدرتها على القتال فإنها تواجه في الوقت نفسه تحديات داخلية متزايدة

ورغم استمرار قوات الدعم السريع في إظهار قدرتها على القتال، فإنها تواجه في الوقت نفسه تحديات داخلية متزايدة، أبرزها: الانشقاقات التي ضربت بنيتها القيادية خلال الفترة الماضية. ويعد انشقاق اللواء النور أحمد آدم المعروف بـ«النور القبة»، والذي يوصف بأنه الرجل الثالث في هرم قيادة قوات حميدتي، واحدة من أبرز الضربات المعنوية والتنظيمية التي تعرضت لها القوات مؤخرا، خاصة أنه انضم إلى الجيش السوداني مع مجموعات مقاتلة ومركبات عسكرية كاملة. كما تأتي هذه الخطوة بعد انشقاقات سابقة مهمة، أبرزها: انتقال أبو عاقلة كيكل وقوات «درع السودان» إلى صفوف الجيش، وهو التحول الذي لعب دورا محوريا في استعادة ولاية الجزيرة خلال 2024.

وتشير هذه الانشقاقات إلى وجود تآكل تدريجي داخل البنية الداخلية لقوات الدعم السريع، سواء بسبب طول أمد الحرب، أو نتيجة الضغوط العسكرية والسياسية المتزايدة. كما أن العقوبات الدولية الأخيرة تعكس تنام للضغوط الخارجية على الشبكات الداعمة للقوات، في حين أقر مجلس الأمن عقوبات على القوني حمدان دقلو، شقيق قائد قوات الدعم السريع، بتهمة المشاركة في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية.

هذه الضغوطات دفعت قائد قوات الدعم السريع للتصريح بأن قواته مستعدة لمواصلة القتال حتى عام 2040، مقابل تقديرات داخل الجيش تتحدث عن احتمال استمرار الحرب حتى عام 2033، فيما يبدو ضغط متبادل وإظهار مدى قدرة طرفي الصراع على تحمل أعباء الصراع. فكل طرف لا يزال يمتلك القدرة على منع الآخر من تحقيق انتصار حاسم، بينما تستمر القوى الإقليمية في توفير الحد الأدنى من الدعم الذي يمنع انهيار المليشيات بشكل كامل.

وفي ظل هذا الواقع، يبقى السودان عالقا في دائرة حرب استنزاف مفتوحة، تتفاقم معها الكارثة الإنسانية والانهيار الاقتصادي وتفكك مؤسسات الدولة. كما أن شبه انعدام المسارات السياسية، وفشل المبادرات الإقليمية والدولية في فرض تسوية قابلة للحياة، يزيدان من احتمالات استمرار الصراع لسنوات طويلة، خصوصا مع تحول السودان إلى ساحة تقاطع للمصالح الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

«انتخابات الولايات» في الهند... اختبارٌ مبكر للموازين قبل الاستحقاق العام

تشكل انتخابات الجمعيات التشريعية «انتخابات الولايات» في الهند استحقاقاً دورياً لاختيار الحكومات المحلية التي تدير شؤون الولايات بصلاحياتٍ واسعة. وتشهد نيودلهي سباقاً انتخابياً تتجه فيه الأنظار إلى ما هو أبعد من حدود الولايات نفسها، باعتبار ما يجري اختباراً مبكراً لموازين القوى السياسية قبل الانتخابات العامة. وفي ظل تصاعد نفوذ حزب بهاراتيا جاناتا، بقيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي. ومحاولات المعارضة استعادة حضورها، تتحول الولايات الهندية إلى ساحة اختبار في الدولة الآسيوية الصاعدة.

■ حلا الحايك

جرت الانتخابات في خمس وحدات إدارية: بنغال الغربية، وكيرالا، وتاميل نادو، وآسام، بالإضافة إلى إقليم بودوتشيري الاتحادي. وأجريت عمليات التصويت بين 9 و29 نيسان، بينما أعلنت النتائج النهائية يوم 4 أيار 2026. وتكتسب هذه الجولة أهمية خاصة، كونها تشمل ولايات ذات ثقل ديموغرافي وسياسي كبير، مما يجعلها مؤشرا رئيسيا لقياس توازنات القوى قبل الانتخابات العامة المقررة في عام 2029.

كيف يعمل النظام الفيدرالي الهندي؟

لفهم أهمية هذه الانتخابات، لا بد من التوقف عند طبيعة النظام السياسي الهندي. فالهند دولة اتحادية تضم 28 ولاية وعددا من الأقاليم الاتحادية، ولكل ولاية حكومة وبرلمان محلي يمتلكان صلاحيات واسعة في مجالات التعليم والصحة والزراعة والأمن المحلي والخدمات العامة. أما الحكومة المركزية في نيودلهي فتسيطر على ملفات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد العام والضرائب الكبرى. لكن الواقع السياسي يجعل العلاقة بين المركز والولايات شديدة الحساسية، خصوصا عندما تكون حكومات الولايات من أحزاب معارضة للحكومة المركزية. مما يكسب هذه الانتخابات أهميةً أكبر، حيث تسعى الأحزاب المركزية للسيطرة على هذه الحكومات لضمان تنفيذ أجندتها الوطنية دون عوائق إدارية أو قانونية من السلطات المحلية المعارضة.

التحول الأكثر حساسية الجديد في انتخابات 2026 كان حجم التحولات السياسية. وتعد ولاية البنغال الغربية الحدث الأكثر دلالة، إذ حقق حزب بهاراتيا جاناتا فوزا أنهى أكثر من 15 عاما من حكم حزب المؤتمر الترينامولي بقيادة ماماتا بانيرجي. هذا التحول اعتبر أهم اختراق للحزب الحاكم في شرق الهند، خصوصا أن الولاية كانت لسنوات معقلا للقوى الإقليمية واليسار الهندي.

لكن الفوز لم يمر بلا جدل، إذ رافقته اتهامات واسعة للحكومة بالتلاعب في سجلات الناخبين واستبعاد ملايين الأسماء، خاصة من المسلمين والفقراء، ووفقا لصحيفة «الغارديان»، استُبعد 9,1 ملايين ناخب «أكثر من 10% من السجل». وبينما بررت السلطات الإجراء بوجود وفيات وتكرار، أقصي 2,7 مليونا شخص رغم اعتراضهم قانونيا على شطب أسمائهم.

في الولايات الأخرى

في ولاية آسام احتفظ حزب مودي بالسلطة بسهولة، مستفيدا من خطاب قومي يعتمد على قضايا الهوية والهجرة والحدود. أما في ولاية كيرالا فقد خسر اليسار الهندي السلطة لصالح تحالف يقوده حزب المؤتمر، في ضربة مؤلمة لأحد آخر معاقل اليسار التاريخية في البلاد.

أما في ولاية تاميل نادو، نجح الممثل جوزيف فيجاي في قيادة حزبه الجديد إلى الصدارة، متجاوزا الأحزاب التقليدية التي حكمت الولاية لعقود. يعكس هذا الصعود حالة تعب شعبي من النخب السياسية القديمة، ورغبة قطاعات واسعة، خصوصا الشباب، في تجربة بدائل جديدة. كما كشف عن أزمة داخل معسكر المعارضة الوطني، بعد ظهور خلافات بين حزب المؤتمر وحلفائه الإقليميين حول دعم جوزيف فيجاي للوصول إلى رئاسة وزراء ولاية تاميل نادو.

في بودوتشيري عزز تحالف حزب بهاراتيا جاناتا نفوذه، ما أعطى الحزب الحاكم حضورا أوسع في جنوب البلاد، رغم أن الجنوب الهندي بقي عموما أقل حماسا للمشروع القومي الهندوسي مقارنة بالشمال.

تختلف القراءات السياسية لنتائج التصويت، إذ يرى أنصار الحكومة أنها تؤكد استمرار شعبية مودي وقدرة الحزب الحاكم على التوسع، حتى في المناطق التي كانت معادية له تاريخيا. بينما يرى معارضون أن الحزب استفاد من هيمنة مالية وإعلامية ضخمة، ومن استخدام خطاب ديني وقومي يهمّش الأقليات ويعيد تشكيل الحياة السياسية على أساس الهوية. فيما تشير بعض التحليلات إلى أن تراجع قوى المعارضة يعود إلى غياب برنامج اقتصادي واجتماعي واضح قادر على مخاطبة العمال والفقراء، وليس فقط إلى قوة اليمين.

عموما، لا تعني نتائج الانتخابات الإقليمية بالضرورة تكرار السيناريو نفسه في الانتخابات العامة، لكن تأثيرها السياسي والإعلامي يبقى كبيرا. ففوز الحزب الحاكم في عدد من الولايات يمنحه زخما معنويا وتنظيميا قبل الاستحقاق الوطني، بينما ترى المعارضة في أي تقدم تحققه فرصة لإثبات قدرتها على المنافسة.

وفي الحالة الهندية الحالية، تبدو الانتخابات الإقليمية بمثابة اختبار لثلاث قضايا رئيسية: مدى استمرار شعبية مودي، وقدرة المعارضة على توحيد صفوفها، ومستقبل القوى التقليدية، مثل: اليسار في ولاياته التاريخية. ومع اقتراب الانتخابات العامة المقبلة، تبقى كل الاحتمالات مفتوحة، خصوصا في ظل التنوع الاجتماعي والسياسي الهائل الذي يجعل المزاج الانتخابي الهندي متغيرا من ولاية إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى.

عيد النصر... من نازيي الماضي إلى أقرانهم في الحاضر

جاء عيد النصر السوفييتي الـ 81 على ألمانيا النازية هذا العام وسط توترات أمنية عالية وحرب جارية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا المدعومة من دول حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي فرض نفسه بتكثيف احتفالات هذا العام حضوراً، وعرضاً عسكرياً، وخطاباً، ومدة في الساحة الحمراء في موسكو من الناحية الشكلية، على الرغم من هدنة وقف إطلاق النار، إلا أن المضمون كان واضحاً، والرسائل معلنة.

■ ملاذ سعد

يحمل نصر الاتحاد السوفييتي على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية رمزية تتجاوز خصوصية دول الاتحاد وروسيا نفسها، لتشمل كل شعوب العالم وتلهمهم معها، في مواجهة المستعمرين والمحتلين ومن يسعى للهيمنة على شعوب الأرض واستعبادها ونهبها. ومع مجريات الحاضر على المستوى الدولي، تبرز أهمية هذا العيد بالانتصار على النازية وهزيمتها لا كحدث تاريخي قديم تعتزّ به شعوب الاتحاد السوفييتي فقط، وإنما كحدث يؤكد أن انتصار الشعوب أمرٌ ممكن، بل ولا بد منه، ولا طريق غيره للنجاة في الحاضر، بمواجهة مجرمي العصر من النازيين الجدد في أوكرانيا، والحركة الصهيونية عالمياً، واليمين المتطرف عموماً، وداعميهم في لوبيات المال الإجرامي في الغرب.

ومن ذلك.. فإن لعيد النصر رمزية تأريخية مرتبطة مباشرة في الحاضر وظروفه، ونحو المستقبل، تستوجب الدفاع عنه وعن حقيقته وسرديته بمواجهة من يسعون لتهميشه، أو التقليص من أثره، أو مصادرته، لصالح النازية نفسها وأحفادها في الحاضر.

كلمة بوتين

خلال كلمته، تحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤكداً أن شعوب الاتحاد السوفييتي وجنوده حرروا روسيا ودول الاتحاد وأوروبا بأسرها من ألمانيا النازية، وقال: «الجندي الروسي قدم تضحيات جسيمة من أجل حرية وكرامة شعوب أوروبا في الحرب العالمية الثانية»، وهذا صحيح تماماً، فلولا تضحيات الجنود السوفييت وانتصارهم لكانت ألمانيا النازية ربما لا تزال موجودة حتى يومنا هذا، وتعيث فساداً وإجراماً وتنكيلاً في شعوب أوروبا وغيرها. إلا أنه، ورغم هذا الانتصار، لم يغفل بوتين تأكيده أن «بداية الحرب الوطنية العظمى هي أحد أكثر التواريخ حزناً في تاريخ روسيا»، فالحرب، أياً تكن، وأياً نتائجها، لا يمكن أن تكون حدثاً «جميلاً» أو «سعيداً» بحد ذاتها إلا بالنسبة لدعاة الحرب أنفسهم؛ بالنسبة لمن يعيش تناقضاً تاماً مع الإنسانية عموماً.

وبعد كلمة مختصرة ومكثفة حول الانتصار على النازية، تلتها دقيقة صمت، ربط بوتين رمزية هذا العيد بمجريات الحاضر، ليشير إلى أن «البطولات العظيمة لجيل المنتصرين تلهم المشاركين في العملية العسكرية الخاصة» الجارية في أوكرانيا، وأن «مقاتلي العملية العسكرية الخاصة يقاومون العدوان المدعوم من الناتو»، وهو، في المناسبة، تكرار أكثر وضوحاً وعلانية لعدوان النازيين قبل 85 عاماً بتسهيلات ودعم غربي غير معلن في حينه.

أمريكا في مأزق وروسيا أمام اختبار

دخل الوضع العالمي اليوم في مرحلة من التحولات الدقيقة: يحاول ترامب قدر الإمكان تقليل الآثار السلبية التي جلبتها له حرب إيران، كما بدا أن الاتفاق الأمريكي الإيراني، وسط التكرار والتقلب، قد أظهر مؤشرات على إمكانية ما. سيبدأ الرئيس الروسي بوتين أيضاً زيارة إلى الصين، ما جعل العالم أكثر امتلاءً بمساحة التخيل حيال اتجاه العلاقات الثلاثية بين الصين وأمريكا وروسيا.

■ اندريه كورتونوف وهوانغ جينغ

ما حقيقة النجاح والفشل في الحرب الإيرانية؟ وما التحديات التي ستجلبها «القوة التخريبية» لإدارة ترامب على الاستقرار العالمي؟ وكيف ينبغي مواجهة «الانحدار غير المنظم» لأمريكا؟ إليكم جزء مهم مما جاء في نقاش لهذه الأفكار في لقاء بين البروفسور هوانغ جينغ من جامعة شانغهاي للدراسات الدولية، وأندريه كورتونوف المدير المؤسس لمجلس الشؤون الدولية الروسي، مع أقلّ قدر من التصرف لطول اللقاء.

إيران لم تسقط في هذه الحرب

● **جينغ:** نعلم أن أمريكا شنّت على إيران ما يسمى «حرباً غير ضرورية». من زاوية روسيا، كيف تنظرون إلى هذه الحرب؟ ما أكثر ما ترك فيكم انطباعاً عميقاً بشأن طبيعة هذا الصراع أو آثاره؟

كورتونوف: بخصوص المسألة الإيرانية، سألت وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي عندما جاء إلى موسكو نهاية العام الماضي: «إذا وجّهت إسرائيل وأمريكا ضربة جديدة إلى بلدكم، ماذا تنوون أن تفعلوا؟ وماذا تتوقعون منا، نحن روسيا؟». أجاب: «مثل هذه الأمور قد تحدث فعلاً، وقد تتكرر تجربة «حرب الاثني عشر يوما». لذلك نحن الإيرانيون مستعدون دائما، وقد واصلنا تخزين الصواريخ، وأصبح لدينا الآن فهم أعمق لمنظومات الدفاع الإسرائيلية. لذلك إذا تجرؤوا على شن ضربة، فستكون المعارك أشد بكثير مما سبق. نحن نتوقع من روسيا أن تدعم قضيتنا، وأن تتخذ أشد المواقف صرامة داخل المنظمات الدولية متعددة الأطراف، وأن ترفع صوتها عاليا ضد العدوان. كما نتوقع منكم تقديم الدعم بطرق أخرى، وهذه الطرق يمكن أن يناقشها الطرفان».

بعد بدء هذا العدوان، كان الانطباع لدى كثيرين أن ترامب ونتنياهو يريدان تغيير النظام في إيران. لم يكن الأمر متعلقا فقط بالبرنامج النووي الإيراني الجاري تطويره، ولا ببرنامج الصواريخ الباليستية، بل لم يكن حتى متعلقا بسلوك الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة فحسب، وإنما كان متعلقا بتغيير النظام. إذا أعدنا النظر إلى بداية كانون الثاني، فقد كانت الاحتجاجات في شوارع إيران فوضوية إلى حد كبير. لذلك اعتقدت أمريكا و«إسرائيل» أنه بمجرد توجيه ضربة إلى طهران، سينهار النظام الإيراني كله مثل بيت من ورق. لكن كما رأينا، لم يحدث شيء من هذا. وعلى العكس تماما، دفعت هذه الأزمة المجتمع الإيراني إلى الوحدة السياسية. حتى أولئك الإيرانيون الذين كانوا أصلاً يتخذون موقفا معارضا للحكومة بدأوا يشعرون بأن هذا الهجوم الأمريكي «الإسرائيلي» تجاوز الحد كثيرا، وأنهم أمام هذا العدوان الفظيع مضطرون إلى دعم القيادة. لذلك، بصورة أساسية، لم نر موجة ثانية من الاحتجاجات. طبعا، نحن جميعا نعلم أن الوضع الاقتصادي في إيران يتدهور، وإذا استمر الصراع، فسيتواصل التدهور.

لكن في الوقت نفسه، لا توجد أي مؤشرات تدل على أن إيران ستنهار من الداخل إذا زادت أمريكا أو «إسرائيل» الضغط عليها أكثر. أعتقد أن ذلك لن يحدث، ونحن الآن في حالة جمود. وربما الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن ترامب كان بالفعل مهتما جدا في السابق بالبرنامج النووي الإيراني، وكان قلقا من تطوير إيران لسلاح نووي. لكن يمكننا الآن أن نخلص إلى نتيجة: لقد وجد الإيرانيون بديلاً فعالاً جدا عن القنبلة النووية، وهو القدرة على السيطرة على مضيق هرمز. وأعتقد أن من المستحيل عمليا على أمريكا أن تسيطر على هذا الممر المهم جدا للتجارة الدولية خلافا لإرادة طهران، لذلك لا بد من التوصل إلى اتفاق مع إيران. أعتقد أن هذا ما لم يتوقعه ترامب ولا نتنياهو. إنهما الآن يرتجلان، ولا توجد خطة واضحة ترشدهما إلى ما ينبغي فعله تاليا.

نحن الإيرانيون مستعدون دائماً وقد واصلنا تخزين الصواريخ وأصبح لدينا الآن فهم أعمق لمنظومات الدفاع الإسرائيلية

منذ هجوم حماس على «إسرائيل» في 7 تشرين الأول 2023، كان الانطباع لدى الناس أن مكانة إيران في المنطقة تتراجع باستمرار. لكن الآن، قد يتشكل وضع جديد تماما، وقد تنهض إيران أقوى مما كانت عليه من قبل. رغم أن هذا الصراع كبد إيران خسائر هائلة، واستنزف جزءا من قوتها العسكرية، فإن إيران، على المستوى السياسي، قد ربحت. إنها لم تهزم، مهما روج ترامب أو أي شخص آخر لذلك.

● **جينغ: أتفق معك. أعتقد أن إيران أصبحت أقوى من السابق اقتصاديا وعسكريا. أنتجت إيران جيلاً جديدا من القيادة، وكلهم نشأوا بعد عام 1979، وكلهم مرّوا بلحظات تاريخية مهمة، مثل: الثورة الإسلامية، والحرب العراقية الإيرانية، ولديهم خبرة طويلة في ساحات المعارك، كما يبدون أكثر راديكالية سياسيا. والأهم من ذلك، أن هذا الهجوم الأمريكي «الإسرائيلي» أثار فعلاً شعورا قوميا قويا جدا، وليس مجرد إسلاموية، ولذلك فقد وحّد الإيرانيين في مواجهة الهجوم الخارجي.**

وما فاجأني أيضا هو أن دونالد ترامب ونتنياهو لم تكن لديهما، على ما يبدو، خطة ثانية. بعد الموجة الأولى من الهجوم، بقيت إيران واقفة، ثم لم يعرفا ماذا يفعلان. عند تحليل القوات التي استثمرتها أمريكا و«إسرائيل» في هذه العملية العسكرية، يمكننا أن نشعر بمدى تهورهما، وهو أمر صادم فعلاً. عندما هاجمت أمريكا أفغانستان عام 2001، أرسلت خمس مجموعات قتالية من حاملات الطائرات وقوات برية، إضافة إلى عمليات مشتركة مع الناتو، وكان هناك قرابة 1000 طائرة، كما كان هناك قرار من مجلس الأمن الدولي. وفي العراق عام 2003، أرسلت أمريكا، بالتعاون مع الناتو، ست مجموعات قتالية من حاملات الطائرات، وأكثر من 1200 طائرة مقاتلة، كما نشرت قوات برية. أما هذه المرة، فلم ترسل إلا بالكاد مجموعتين قتاليتين، ومن دون أي شرعية، ومن دون أي دعم دولي، بل حتى من دون دعم الحلفاء، وبأقل من 400 طائرة. لم تكن أمريكا معزولة كما هي الآن من قبل. وكما قلت، نحن الآن في حالة جمود، وأمريكا و«إسرائيل» تفتقران إلى خطوات لاحقة. هذا الأمر جعلني فعلا أشعر بصدمة عميقة: باعتبارهما قوة عظمى وقوة عسكرية، عندما تخوضان قتالا واسع النطاق بهذا الحجم مع بلد مثل إيران، وهو أقوى بكثير من العراق أو أفغانستان، لا تكون لديهما خطة لاحقة. إذا أرادتا مواصلة القتال، فمن الواضح أن القوات الموجودة حاليا لدى أمريكا و«إسرائيل» لا تستطيع الاستمرار في هذه الحرب. أما إذا أرادتا تهدئة الحرب، فعليهما إيجاد سبيل للتسوية.

في رأيي، يتجلى هذا في مسألة مضيق هرمز. في السابق، كانت تلك مياها دولية، وكان بإمكان أي سفينة أن تمر بحرية. لكن الآن عندما يتحدث الناس عن إعادة فتح المضيق، سيجدون أن سيطرة إيران على هذا المضيق أصبحت في الأساس أمرا واقعا. في هذه النقطة وحدها، يكون الإيرانيون قد ربحوا، فقد حصلوا على موقع السيطرة على مضيق هرمز.

كورتونوف: كما تعلم، يرى كثيرون في الغرب أن روسيا لا تزال المستفيد الرئيسي من هذا الصراع. وإذا نظرنا من المستوى التكتيكي، وعلى المدى القصير، فقد تحصل روسيا فعلاً على مكاسب واضحة.

أول فائدة تأتي من ذلك، أن أسعار النفط والغاز سترتفع بالتأكيد. حتى إدارة ترامب نفسها ستضطر إلى إعادة النظر في جزء من العقوبات التي فرضتها على روسيا، وعلى الدول التي تشتري موارد النفط والغاز الروسية. لذلك، هذه بالتأكيد أول إشارة إلى رفع جزئي للعقوبات عن روسيا، وهو أيضا فرصة لكسب المال. هناك تقديرات مختلفة، كم يمكن أن تكسب روسيا، لكن هذا بلا شك دخل مالي مهم لروسيا.

ثانيا، في نظر القيادة الروسية، ينظرون إلى كثير من القضايا الدولية من خلال «عدسة» المسألة الأوكرانية. قد تُجبر أمريكا على اتخاذ قرارات صعبة جدا بشأن أولوياتها في تسليم المعدات العسكرية. مثلًا: إذا اضطر ترامب إلى الاختيار بين أوكرانيا و«إسرائيل» في مسألة أين يرسل منظومة صواريخ «باتريوت» التي

والصين في موقع الانتظار

يمتلكها، فالإجابة واضحة. ومن هذه الناحية، قد تستفيد روسيا أيضا بصورة غير مباشرة من هذا الصراع.

أخيرا، أعتقد أن هذا الصراع يتوافق مع الحكم العام الراهن في موسكو بشأن اتجاه الوضع مستقبلاً. وهذا الحكم هو: الطريق المقبل سيكون صعبا إلى حد كبير، على الأقل خلال السنوات المقبلة. ستكون هناك صراعات كثيرة في العالم، وسنرى سباق تسلح، وربما حتى انتشارا للأسلحة النووية، وأولويات السياسة الروسية الحالية موجّهة تحديدا للتعامل مع مثل هذا الوضع. هذه هي النتائج الإيجابية، أو النتائج الأولية التي جلبها لنا هذا الصراع.

لكن على المستوى الاستراتيجي، أعتقد أن هناك أيضا بعض التحديات التي لا ينبغي لنا تجاهلها، وقد تكون هذه التحديات أهم من المكاسب.

أولا: إيران شريك استراتيجي. في العام الماضي، وقّعت روسيا وإيران اتفاقا جديدا رفع الشراكة بين الجانبين إلى مستوى جديد، وهذا يشمل التعاون الاقتصادي، والتعاون في القضايا الإقليمية، والتعاون العسكري التقني. لذلك، إذا تعرّض شريكك للهجوم، وأنت عاجز عن منع هذا الهجوم، فهذا ليس أمرا جيدا. إلى حد ما، تدفع روسيا أيضا ثمنا، طبعا هذا الثمن ليس بحجم الضرر الذي لحق بسمعة أمريكا و«إسرائيل».

ثانيا: أعتقد أنه إذا فحصنا الاستراتيجية العامة لروسيا تجاه الشرق الأوسط كله، وخصوصا منطقة الخليج، فسنجد أن روسيا كانت تعمل دائما على تحقيق توازن في علاقاتها مع مختلف دول المنطقة. كانت تحاول دائما إيجاد توازن بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين، وبين العرب والإيرانيين والأتراك. فإذا أدى هذا الصراع إلى استقطاب واضح في المنطقة، وكسر نوعا من التوازن، فسيصبح الحفاظ على هذا التوازن أمرا صعبا.

أخيرا: نعود إلى مسألة الطاقة. هذه الأزمة قد تصبح محفزا قويا للتحول العالمي في الطاقة. سيبدأ الناس في كل أنحاء العالم بالتفكير: ربما لا ينبغي الاعتماد على الهيدروكربونات والوقود الأحفوري، وربما ينبغي الاستثمار أكثر في الطاقة المتجددة والطاقة الجديدة. من هذا المنظور، أستطيع أن أتخيل أن الصين ستستفيد، لأن الصين قائد في تحول الطاقة، وستكون هناك حاجة ضخمة إلى التكنولوجيا الصينية. لكن روسيا قد تشهد في السنوات المقبلة تراجعا في الطلب، لأن العالم سيتحول إلى الطاقة الجديدة بسرعة أكبر.

على المدى الطويل، توجد آثار سلبية أخرى لا يمكن تجاهلها. ينبغي الانتباه إلى أن هذه الأزمة تمثل أيضا تحديا صارما لمختلف المنظمات متعددة الأطراف التي تشارك فيها روسيا وتسعى إلى دفعها. مثلاً: نحن نتحدث عن دول بريكس، ونقول: إن بريكس نموذج أولي للنظام العالمي الجديد، وإنها مؤسسة قوية جدا توحد مختلف الدول غير الغربية والقادة الصاعدين وما إلى ذلك. لكننا سنجد أن دول بريكس في هذه الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» الإيرانية تبدو وكأنها «تحافظ على الصمت». ونحن جميعا نعرف السبب، لأن إيران عضو في بريكس، لكن الإمارات أيضا عضو. والأمر نفسه ينطبق على منظمة شنغهاي للتعاون، لأن فيها الهند، لكن فيها أيضا باكستان. أعتقد أن هذه الأزمة كشفت إلى حد ما هشاشة هذه المؤسسات الدولية الناشئة، فهي لا تزال شابة جدا، ولا تزال تحاول تحديد رسالتها، ومع زيادة عدد الأعضاء، قد يصبح العثور على قواسم مشتركة داخل هذه المجموعات من الدول أكثر صعوبة في الوقت الراهن.

● جينغ: ماذا عن تأثير هذه الحرب على العلاقات الأمريكية الروسية؟ هل سيؤدي طول الوضع الراهن إلى زيادة في السوء أم إلى تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، بالنظر إلى أنّ ترامب ميّال لعلاقة جيدة مع روسيا؟

أعتقد أن إحدى مشكلات الحكومة الأمريكية الحالية هي أنها، عندما تتعامل مع روسيا أو الصين أو أي دولة أخرى، تفكر بطريقة «صفقات» محددة. إذا أخذنا روسيا مثالاً، فبالنسبة إلى ترامب، روسيا تساوي النزاع الروسي الأوكراني. أتذكر أنه على مدى أكثر من عام، ظل الجانب الروسي يحاول تنويع هذه العلاقة، ويقول: «حسنا، مسألة أوكرانيا مهمة، نحن نفهم ذلك، وعلينا أن نعالجها، لكن علاقتنا لا تقتصر على أوكرانيا». نحن بحاجة إلى معالجة عوامل الاحتكاك الدبلوماسي، وربما نرغب في استئناف مفاوضات الحد من التسلح بين أمريكا وروسيا، ويمكننا مناقشة التعاون الاقتصادي، وهناك كثير من المقترحات الأخرى التي يمكن وضعها على الطاولة.

لكن لم يتحول أي من هذه المقترحات إلى تقدم ملموس. بالمقارنة مع فترة جو بايدن، لم تتغير هذه العلاقة بأي شكل. رغم كل تلك الكلمات الجميلة، ورغم القمة ورغم عدة جولات من التعاون الثنائي، ورغم الزيارات المتكررة التي قام بها ويتكوف إلى موسكو ولقاءاته مع بوتين، يبدو أنه ما لم يتحقق بعض التقدم في مسألة أوكرانيا، فمن غير المرجح أن تتقدم العلاقات الأمريكية الروسية بأي طريقة. حتى في المسائل الصغيرة جدا، مثل: استعادة السفارات، واستعادة الخدمات القنصلية، واستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وواشنطن، لم يتحقق أي تقدم.

● جينغ: لا بد أن أسأل سؤالا محددا، وربما يكون حساسا قليلا بالنسبة لكم. نعلم أنه يوجد في «إسرائيل» ما بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين يهودي روسي، ذهبوا إلى «إسرائيل» بعد عام 1991. أولئك اليهود القادمون من روسيا، تلقوا تعليما عاليا، ولديهم قدرة كبيرة في التكنولوجيا والبحث وغيرهما. لقد رفعوا المستوى التكنولوجي في «إسرائيل» من مستوى منخفض إلى مستوى عال، وقد حققوا ذلك فعلاً، وجعلوا «إسرائيل» تسلك ما يسمى طريق التطور عالي التكنولوجيا. انظروا إلى تل أبيب، هناك أكثر من 500 مختبر، وتقريبا كل شركات التكنولوجيا العالية الكبرى، مثل: إنتل وأمازون أو غوغل، لديها مؤسسات بحث وتطوير هناك.

إضافة إلى ذلك، أولئك اليهود من أصل روسي يمينيون جدا ومحافظون جدا سياسيا. كانت هناك دائما علاقة دقيقة، وخاصة بين روسيا و«إسرائيل». بالنظر إلى التأثير الخاص الذي يملكه الوطن الأم على هؤلاء اليهود الروس، هل تعتقدون أن روسيا تستطيع أن تلعب دورا أعمق في هذه المسألة؟ لأنهم نشأوا في روسيا، وتعلموا في العصر السوفييتي، وكلهم أشخاص قادرون جدا.

كورتونوف: هنا المشكلة تحديدا. إذا نظرت إلى وضع من يسمون اليهود الروس في «إسرائيل»، أو الأمريكيين من أصل روسي في أمريكا، فمعظم هؤلاء يدعمون المحافظين، بل حتى قوى اليمين الراديكالي. هؤلاء الناس عادة يختارون الوقوف في معسكر اليمين ضمن الصراع السياسي. بلا شك، لا يمكنكم التعويل على هذه الجاليات للمساعدة في تليين السياسة الخارجية «الإسرائيلية»، على الأقل في المرحلة الراهنة.

أنا حاليا قلق على «إسرائيل». لا أريد أن أبدو معاديا للسامية، لكنني أعتقد أن دولة «إسرائيل» قد تنتهي في النهاية إلى تدمير نفسها. من الواضح جدا أنهم توسعوا أكثر من اللازم. إنهم يخوضون عدة حروب في الوقت نفسه، ومعظمها حروب بلا نهاية. انظروا إلى قطاع غزة، الهدف هو نزع سلاح حماس وحتى القضاء عليها، لكن ذلك لم يتحقق. انظروا إلى لبنان، حزب الله لم يقض عليه أيضا، بل في الواقع أصبح أقوى. انظروا إلى سورية، لقد عدت للتو من أنقرة، وهم قلقون جدا من وقوع صراع مباشر بين الجيش التركي والجيش «الإسرائيلي»، لأن الجيش «الإسرائيلي» دخل ضواحي دمشق، وهم يريدون توسيع المنطقة العازلة.

إذا أصبحت «إسرائيل» قوة مهيمنة إقليميا، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى رد فعل قوي مضاد. اسمحوا لي أن أقول بصراحة، إن حجم دولة «إسرائيل» صغير جدا فعلاً، ومن الصعب أن تهيمن على المنطقة بأكملها.

جينغ: أتفق معك. أعتقد أنه إذا استمر الوضع في التطور بهذا الشكل، فقد تتجه «إسرائيل» نحو تدمير ذاتي. أريد فقط أن أؤكد أنه عند نقطة ما، سيعتمد بقاء إسرائيل الآمن إلى حد كبير على البيئة الأمنية. بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت كل دول الخليج بالفعل حلفاء لأمريكا، ووقفت إلى حد ما إلى جانب «إسرائيل».

لكن الآن تعرضت كل دول الخليج لضربة، ومن الواضح أنه بعد هذه الحرب، اختفت شبكة الأمان التي توفرها أمريكا، وأدركت دول الخليج أن أمريكا لا تستطيع أن تحميهم فعلاً. لقد أصبح لديهم سوابق: السعودية وقعت للتو اتفاق تحالف مع باكستان، وستحذو دول أخرى حذوها. وزير خارجية الإمارات زار الصين للتو، ووقع أيضا اتفاقات مع الصين. من دون هذه البيئة الأمنية، ستقع «إسرائيل» فعلاً في عزلة بلا سند، وهذا خطر جدا عليهم.

إحدى مشكلات الحكومة الأمريكية الحالية هي أنها عندما تتعامل مع روسيا أو الصين أو أي دولة أخرى تفكر بطريقة «صفقات» محددة

العبث بالتاريخ... بين تشويه الرمز ونسف الهوية.

في تاريخ كل شعب، ثمة رموز وأحداث مفصلية تشكل ضميره الجمعي؛ هؤلاء الرموز ليسوا مجرد أسماء مؤرشفة في ذاكرة ورقية، بل هم طاقة حية يمكن الاستناد إليها لمواجهة تحديات الراهن أيضاً. وفي السياق السوري، تتبدى كوكبة من القامات؛ بدءاً من شهداء السادس من أيار الذين واجهوا صلف «جمال باشا السفاح» وأسسوا للوعي التحرري، مروراً بمن استكمل طريقهم من رجالات الثورة السورية الكبرى ورموز الاستقلال، ووصولاً إلى ضحايا القمع والاعتقال السياسي، جنباً إلى جنب مع الرموز الإبداعية في الأدب والفن، وهم الذين صاغوا جميعاً ملامح الهوية.

■ عصام حوج

هذه الرموز، بما تمتلك من وزن معنوي وما جسدته من قيم نكران الذات وربط القول بالفعل، كان من المفترض أن تكون الروافد الأساسية التي يُبنى عليها الوعي الوطني الجديد. غير أن الواقع السوري يشهد عملية «سطو» أو «إقصاء» لهذه الذاكرة، مرّت عبر مرحلتين تاريخيتين مختلفتين في الشكل، لكنهما تلتقيان في النتيجة.

من الاستهلاك إلى الحذف

تعرضت الذاكرة السورية لعملية تشويه ممنهجة طوال عقود السلطة السابقة. تم استهلاك الرموز الوطنية في خطب خشبية وشعارات جوفاء وأغانٍ دون تمثّل تجربتهم في الواقع، بل استُخدمت لتنميق خطاب سلطة كانت تتصرف فعلياً على عكس ما أسست له تلك الرموز من غيرية وصدق وطني. لقد جرى الاتكاء على رمزية «سلطان باشا الأطرش» و«صالح العلي» و«يوسف العظمة» – على سبيل المثال لا الحصر– بما يخدم بقاء النظام، مع تغييب جوهر كفاحهم القائم على الاستقلال والحرية والتعددية والمواطنة.

أما اليوم، فنحن أمام خطر من نوع جديد؛ إذ تتكرر محاولات «حذف» هذه الرموز من التاريخ بالتوازي مع تطاول البعض عليها. نرى اليوم تجاهلاً مريباً لذكرى السادس من أيار، تلك الذكرى التي كشفت قائمة شهدائها عن وعي نوعي، وبنية وطنية عابرة للانتماءات الطائفية والدينية والقومية، وشكلت صرخة سورية موحدة ضد الظلم. إن العبث بهذا الإرث ليس جهلاً فحسب، بل هو «اغتيال ثان» لمن ضحوا بأنفسهم من أجل هوية سورية جامعة.

الدين والوطن

وفي سياق محاولات «إعادة صياغة التاريخ»، برزت قبل أشهر محاولات للتطاول على قامة وطنية بحجم سلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة السورية الكبرى، أو التقليل من أهميته ودوره في التاريخ السوري، وهو الذي اتفقت عليه الزعامات الوطنية من حلب إلى حماة ودمشق والساحل، لم يكن الأطرش مجرد زعيم محلي، بل كان حاملاً لمشروع «الدولة الوطنية» في وجه مشروع «الدويلات الطائفية» الذي حاول الاستعمار الفرنسي تسويقه.

إن اقتران اسم «الباشا» بمقولة «الدين لله والوطن للجميع» كان الرد الواقعي والتحدي الملموس لسياسة فرق تسد. لذا، فإن النيل من رمزيته اليوم هو محاولة لضرب أسس العقد الاجتماعي السوري، وفتح الباب أمام النزعات الانعزالية التي لا تخدم إلا أمراء الحرب والمشاريع العابرة للحدود.

دون وعي وطني يستند إلى التجارب التي جسدها رجالات الاستقلال والمبدعون الأحرار سيبقى المجتمع السوري في حالة هشة و«تشظٍ» اجتماعي

تهميش المثقف.

لا يتوقف الأمر عند الرموز السياسية والعسكرية، بل يمتد ليشمل تهميش رموز الثقافة والأدب والفكر. جرت وتجري محاولات تهميش قامات مثل سعد الله ونوس وعبد السلام العجيلي وغيرهم، ممن شكلت أعمالهم مرايا لآلام السوريين وطموحاتهم. إن استمرار هذه الممارسات، وبتوجيه من بعض أجنحة «السلطة الجديدة» أو بصمت منها، يكشف عن محاولة لصياغة تاريخ مشوه، يقوم على «القطع» مع الهوية الثقافية السورية واستبدالها بهويات فرعية أو أيديولوجيات ضيقة.

وفي هذا السياق أيضا، يجري تجاهل تام لآلاف المعتقلين السياسيين ممن قضوا سنوات في سجون سلطة الأسد –وهم الرموز الأحياء للصمود– في تشكيل هياكل السلطة الجديدة، من وزارات ومجالس، وحوار وطني، أو الظهور على المنابر الرسمية، بالرغم من أنهم يعتبرون التجسيد الملموس للقهر السوري، هذا التجاهل ليس سقطة إدارية فحسب، بل هو انفصال عن «قضية الإنسان» التي هي جوهر أي تغيير حقيقي.

تَرَف أم ضرورة راهنة.

ربما يبدو الحديث عن ضرورة تقدير الرموز التاريخية في زمن الكارثة السورية نوعاً من «الفانتازيا»، أو ترفاً لا طائل منه أمام هول الدماء والجوع والنزوح وتفتت الجغرافيا. لكن، في حقيقة الأمر، يمثل الموقف من هذه الرموز والأحداث الجامعة أحد أهم الضرورات الراهنة؛ فهو ليس مجرد استحضار للماضي، بل هو مؤشر أساسي على مدى جدية أي طرف في التعاطي مع الاستحقاقات الكبرى في الظرف الراهن. إن الموقف من «الرمز» هو في جوهره موقف من المشروع الوطني ذاته.

ثروة وملكية عامة.

إن هذه الرموز التاريخية والثقافية هي «ثروة معنوية» لا تقل أهمية عن الثروات المادية للبلاد. التفريط بها، أو السماح «للرويبضة» والجهلة بالتطاول عليها، هو تفريط «بالملكية العامة» السورية وعبث خطر بالهوية الوطنية السورية، وترسيخ للخواءَ والعدمية وتهتك النسيج الاجتماعي وغيرها من المظاهر التي أفرزتها العقود السابقة وسنوات الحرب.

إن إعادة الاعتبار لهذه الرموز وحمايتهم من التطاول والتهميش هي أحد أدوات إعادة بناء «الضمير الجمعي» السوري، فمن دون وعي وطني يستند إلى التجارب التي جسدها رجالات الاستقلال والمبدعون الأحرار، سيبقى المجتمع السوري في حالة هشة و«تشظ» اجتماعي، يسهل من خلاله التلاعب بمصيرِه، فالذاكرة السورية ليست «أرشيفا» يُصنّف في مجلدات وكتب، بل هي مختبر للمستقبل، ومن يفرّط بماضيه المشرِّف لن يجد لنفسه مكانا في غد كريم، وكما قال رسول حمزاتوف عن هذه الحالة في توصيف رمزي بالغ الدلالة: «من يطلق النار على الماضي بمسدس، سيطلق المستقبل عليه بمدفع»